الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

الدفاع الوطني اللبناني -تشرين الأول ٢٠١٥ Défense Nationale Libanaise - Octobre 2015

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

ارتدادات التحولات الاقليمية على لبنان وتفعيل قطاع الأمن اللبناني	**Arab Stability and the Political Psychology of Identity**
"القذائف الحضارية" فوق الشرق الأوسط	**Fiscalité et Sécurité nationale**
النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثّورة قراءة تحليلية وتقويميّة لتجربة الاتّحاد العام التونسي للشغل	

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الرابع والتسعون – تشرين الأول ٢٠١٥

الجيش والوطن

تترافق مسيرة الجيش مع مسيرة هذا الوطن، ويتزامن الاثنان في التاريخ يومًا بعد يوم، فيكاد لا يذكر الأوّل من دون أن يذكر الثّاني. والجندي اللّبناني ينظر إلى بلاده، بطولها وعرضها، على أنّها بيته وقريته، فيزداد حرصه عليها، ويطّرد تعلّقه بها، واستعداده لخدمتها والتضحية في سبيلها. قد تتعدّد الأسباب الكامنة وراء هذا الشّعور: فمن قائلٍ إنّ الانتقالات والتشكيلات الدورية التي تخضع لها الوحدات والأفراد، إنّما ترسّخ انتماؤه لهذه البلاد، ومن قائلٍ آخر إنّ العقيدة الوطنية التي ينشأ عليها الجندي، لا بدّ أن ينقلها لاحقًا إلى رفاق السلاح الذين يلونه في الخدمة، كما إلى إخوته من مدنيين بسبب الصلة الدائمة ما بين العسكري والمدني، الشريكين في الدفاع عن الوطن من ناحية، وفي أعماره ورفع رايته الحضارية من ناحية أخرى.

إنّه واجب مشترك يتولّى فيه الجيش الإمساك بزمام الامن والحفاظ على السلم الأهلي، متكاتفًا مع شعبه في عملية ضمان الاستعداد الدائم لمواجهة الاخطار، وتلك هي الجهوزية التي تتطلب التجدد الدائم، والتطوير المستمر، والتضحية التي لا حدود لها. القيادة تطمئن الجميع، في الداخل وفي الخارج، إلى أن تلك الجهوزية متوافرة، رأسمالها الوعي واليقظة، والإصرار على تحدّي الصعاب، أمّا تجلياتها الواضحة، فهي المستوى العالي الذي بلغه الجيش في تصديه للإرهاب وشبكاته وخلاياه التخريبية، من دون أن يؤثر ذلك على استعداده لمواجهة العدو الإسرائيلي ورد أطماعه وتجاوزاته.

إنّ التذكير بما يجري حولنا من أحداث في العديد من دول المنطقة، في حين بقاء لبنان بمنأى عنها، ينبع من حقيقة ملموسة، فنحن عازمون على ضمان أمن بلادنا واستقرارها، مستندين في ذلك الى تجاربنا السابقة، وإلى قوتنا وإرادتنا، والى إيماننا النهائي برسالة لبنان، التي تقتضي قبل كلّ شيء التمسك بالعيش المشترك بين اللبنانيين وبوجود الدولة القوية ومؤسساتها، كضمان للحفاظ على وحدة الوطن وسيادته واستقلاله.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

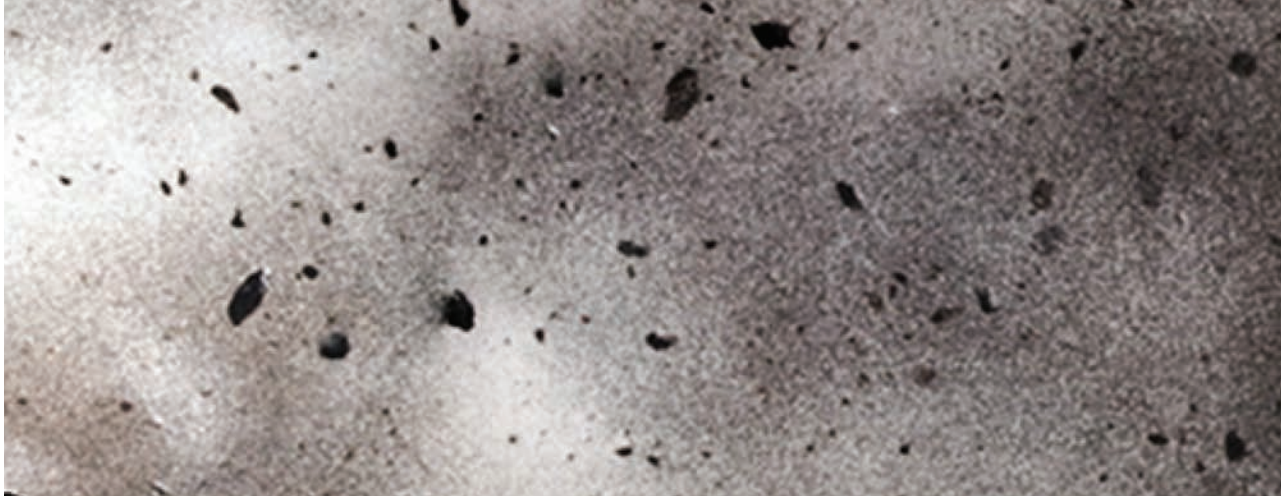

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: ***www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة	:	قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني	:	*tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر	:	٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي	:	في لبنان : ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
		في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات	:	مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع	:	شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد الرابع والتسعون – تشرين الأول ٢٠١٥

ارتدادات التحولات الاقليمية على لبنان وتفعيل قطاع الأمن اللبناني

العميد الركن نزار عبد القادر ٥

"القذائف الحضارية" فوق الشرق الأوسط

بروفسور نسيم الخوري ٣١

النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثّورة قراءة تحليلية وتقويميّة لتجربة الاتّحاد العام التونسي للشغل

د. منصف الثابسي ٨٣

ملخصـات ..... ١٢٣ – ١٢٧

ارتدادات التحولات الاقليمية على لبنان وتفعيل قطاع الأمن اللبناني

نزار عبد القادر*

المقدّمة

لا تقتصر الأزمات التي تعصف بدول منطقة الشرق الأوسط، على الصراعات والنزاعات الاقليمية بل تتعداها لتشمل مجموعة من المسائل المعقّدة، والتي يصعب ايجاد حلول ناجعة لها، وفي طليعتها مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتهديد الإرهابي الذي تقف وراءه جماعات أصولية متطرفة، مثل "القاعدة" وما شابهها من تنظيمات. ولا يقتصر التهديد الإرهابي على المجتمعات العربية أو الشرق أوسطية بل يتعدى الإطار الإقليمي ليتحول إلى تهديد عابر للحدود وللقارات. إنّه تهديد شاملٌ بات يطاول مختلف مناطق لها[1].

*عميد ركن متقاعد
وباحث استراتيجي

١- Akbar Ganji **"Confronting terrorism and instability in the Middle East The common national interests of Iran and the United States"** HYPERLINK "http://www.huffington.com/akbar-ganji/confronting-terrorism-and-b-.٥٥١٦٢٤٣.html" www.huffington.com/akbar-ganji/confronting-terrorism-and-b-.٥٥١٦٢٤٣.html

تشهد الدول العربية تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية، وستؤدي هذه التحولات إلى هيكلة جديدة للدول والمجتمعات، كما ستؤدي إلى اختلالات كبيرة في موازين القوى على المستويين الإقليمي والدولي، بحيث يكون لذلك تداعيات وارتدادات دراماتيكية على الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي.

شكّل "الربيع العربي" والتحولات اللاحقة حدثاً تاريخياً، وهذه التحولات، التي نشهدها اليوم، هي مرشحة للتفاعل والاستمرار لعقود مقبلة. ولا بدّ هنا من أنّ نلاحظ بأن الخصائص التي يتميز بها النظام العربي تتمثل في غياب وجود خطوط واضحة تفصل ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وهذا كفيل بفتح الباب لتحويل أي أزمة داخلية تطرأ في دولة ما إلى أزمة عربية حقيقية، تؤثر على استقرار عدد من الدول العربية أو على النظام العربي برمته. وهذا ما نشهده بالفعل منذ بداية أحداث "الربيع العربي"، وهذا ما دفع بالحكام المعنيين بالأمر إلى التحذير من امتداد "الزلزال" الذي تشهده بلدانهم إلى مختلف دول المنطقة[٢].

١- التطورات والتحولات الإقليمية:

في ظل التحوّلات الراهنة يمكن أن نسجّل الملاحظات الآتية:

أولًا: على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات ما زال من المبكّر الحكم على نتائج الربيع العربي الذي بدأ العام ٢٠١١. من البدهي أن نقول بأنّ أهداف هذه الانتفاضات الشعبية لم تكن واضحة أصلًا. كان هناك

٢- نزار عبد القادر، **"الربيع العربي والبركان السوري – نحو سايكس-بيكو جديد"**، ص ٣١١-٣٢١، شمص – كانون الأول ٢٠١٢.

شعارات عامة مثل "الحرية والعدالة الاجتماعية، والحكم الديموقراطي"، لم تتحقّق الشعارات، ولكن فعلها ما زال مستمرًا، وهذا ما يترجم الضغوط المستمرة في الشارع من أجل التغيير.

انهارت أو ضعفت جميع الأحزاب والقوى اليسارية التي سيطرت على المشهد الشعبي في القرن العشرين. هناك حركات شعبية واسعة، والأمر لم ينته بعد.

ثانيًا: التيارات الإسلامية قائمة في المجتمعات العربية منذ مطلع القرن العشرين وكانت دائمًا على الأرض. واستطاعت في السنوات الماضية أن تثبت وجودها في انتخابات ديمقراطية في الجزائر ومصر وفلسطين وتونس. ويبدو بوضوح بأنّ جذورها هي أعمق وأكثر تنظيمًا من القوى السياسية الأخرى كلّها، والتي تفتقد التنظيم والتماسك والرؤية السياسية والاجتماعية.

ثالثًا: الملاحظ الآن بأنّ الدول والحكومات التي نشأت بفعل الربيع العربي لم تنجح في إجراء الاصلاحات المطلوبة، وهي تقدّم الوعود والأموال من أجل احتواء الغضب الشعبي.

لا يوجد حتى الآن أي نظام عربي مستعد لإجراء إصلاحات حقيقية، واذا استمرت الأمور على هذا المنوال، فإنّ ذلك سيؤدي حتمًا لخيارات كارثية مثل انهيار الدولة، على غرار ما حدث في الصومال وليبيا[٣].

رابعًا: على المستوى الاستراتيجي إن أخطر ما تشهده المنطقة هو الصراع الجاري في سوريا ومصر، بالإضافة إلى الصراع بين المملكة

٣- المصدر نفسه ص ٣١١- ٣٢١

العربية السعودية وإيران على النفوذ وقيادة المنطقة، وهو صراع له طابع مذهبي. صحيح أنّ أيًا منهما لا يقدّم الخطاب المذهبي ولكنّه قائم فعليًا ومعمّم على دول المنطقة كلّها. في حقيقة الأمر فإنّ الثورات حدثت لدوافع الفقر والبطالة وإنّ حالة عدم الاستقرار تفاقم أزمة الفقر ورفع مستوى البطالة – ولا يمكن كسر هذه الحلقة الجهنمية.

خامسًا: على الصعيد الدولي نسجّل غياب الإرادة والقرار الأميركيين للتدخّل في مجريات التحوّلات الجارية من أجل ضبطها أو التخفيف من تداعياتها على الدول المجاورة للدول التي وصلها مدّ الربيع العربي.

سادسًا: هناك أزمة علاقات بين أميركا وبين عدد من الدول العربية ومن بينها مصر والمملكة العربية السعودية، وهي أزمة ثقة، ويتطلّب إصلاحها إجراء واشنطن مراجعة شاملة لسياستها تجاه المنطقة. ويبدو أنّ ذلك غير ممكن في ظل سياسة "نفض اليدين" التي يعتمدها الرئيس الأميركي باراك أوباما تجاه مختلف شؤون الشرق الأوسط وأزماته[٤].

سابعًا: يبدو أن الرابح من التحولات الجارية في الدول العربية هو اسرائيل، خصوصًا بعد الانفتاح الأميركي على إيران، وتقديم المصلحة الاسرائيلية على مصالح أميركا كلّها في المنطقة.

ثامناً: في ظل الحرب السورية وما يشهده العراق من انقسامات سياسية وطائفية وإثنية برز خطر الإرهاب الذي تمارسه القاعدة ومتفرعاتها، مع احتمال أن يتمدد إلى مختلف دول المنطقة، في ظل فشل السلطات السورية والعراقية واليمنية في احتوائه.

٤- John Duke Anthony, **"The Gulf cooperation council: Deepening Rifts and Emerging challenges"**. National council on U.S – Arab relations – May 22, 2014. HYPERLINK "http://www.ncuar.org/blog/2014/5/gcc-deepening-rifts-emergency-challenges" www.ncuar.org/blog/2014/5/gcc-deepening-rifts-emergency-challenges

تاسعًا: لم يعد يقتصر التهديد الإرهابي على الجماعات المتطرفة، بل اتخذ بعدًا خطيرًا مع وجود تنظيم الدولة الإسلامية وإعلانها دولة الخلافة، على أجزاء واسعة من العراق وسوريا. وتشكّل الدولة الإسلامية هذه تهديدًا لكيانية الدولة ووجودها في كل الدول العربية، كما إنّها تشكل تهديدًا شاملًا وعابرًا للحدود، وهذه ما أظهرته المبايعات المتتالية لهذه الدولة[٥].

عاشرًا: شكّلت أحداث اليمن تهديدًا حقيقيًا لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصًا بعد اعتبارها كجزء من الاستراتيجية الإيرانية لتعزيز مكانتها على شبه الجزيرة العربية، وذلك وفق الرؤية التي عبّرت عنها الدول الخليجية. وأنّ "عاصفة الحزم" التي أطلقت من أجل إعادة التوازن إلى اليمن، تشكّل نقطة البداية لمرحلة جديدة للحفاظ على أمن الخليج وللعلاقات الخليجية – الإيرانية[٦].

لقد أظهرت التحوّلات التي تشهدها المنطقة وجود فجوة كبيرة بين الدولة والمجتمع، وهذا ما يفسّر نشوء هذه النزعة الجديدة للانفجارات الشعبية المتتالية. صحيح أّن الانتفاضات الشعبية قد نجحت في إسقاط عدد من الأنظمة المتجذرة في السلطة، ولكنها لم تنجح في إقامة سلطات بديلة، ويبدو بأنّ هذا المخاض "الثوروي" مرشح للاستمرار لسنوات عديدة، في ظل عمليّة الاستقطاب والتجاذب السياسي المستمر بين مختلف القوى السياسية الجديدة والقديمة.

٥- Olalekan Adigun, **"ISIS: The challenges of Global terrorism in post cold war"**, March 24, 2015 HYPERLINK "http://www.olalekanadigun.com/isis-the-challenge-of-global-terrorism-in-post". www.olalekanadigun.com/isis-the-challenge-of-global-terrorism-in-post. See also "A new dimension in terrorism", October 1, 2014 www.paneynewsphilippines.com>opinion>editorial.

٦- Gren Dorell, **"Iranian support to yemen's houthis goes back years"**, USA today, April 20, 2015. "-HYPERLINK "http://www.ustoday.com/story/news world/2015/04/20/iran-support-for-yemen www.ustoday.com/story/news/world/2015/04/20/iran-support-for-yemen- houthis-goesback-years/26095101.

وعليه، لا بدّ من طرح السؤال حول ارتدادات هذه التطورات الإقليمية على لبنان، خصوصًا في ظل استمرار حالة التشظي التي تشهدها سوريا، وغياب الضوابط الداخلية والإقليمية والدولية كلّها لمنع تمدّد الحرب السورية إلى لبنان. وتبدو الحاجة ملحّة في ظل التساقطات السامة للأزمة السورية على لبنان أن نتناول في هذا البحث موضوع قطاع الأمن في لبنان، والخيارات الممكنة لإصلاحه وتفعيله، من أجل مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر الراهنة والمستقبلية.

في هذا السياق نجد أنّنا في مواجهة تحديات كبيرة، ولا بدّ أن نعترف بأنّ جميع العهود والحكومات قد واجهت صعوبات جمّة، منذ الاستقلال وحتى اليوم في اعتماد سياسة أمنية واضحة وفاعلة. كما أنّ أيًا من الحكومات لم تظهر القدرة لتلبية حاجات لبنان الأمنية والدفاعية، وهذا ما حداها للاستمرار في إدارة الأزمات المتعاقبة من خلال منطق تغلب عليه أساليب المحاصصة بين الطوائف وقوى الإقطاع السياسي وأصحاب المصالح وكبار رجال الأعمال والمال. لقد غابت مفاهيم الأمن الوطني عن ذهن القيادات السياسية اللبنانية عن جهل أو إهمال أو عدم إدراك المخاطر أو بسبب علاقات بعضها بالخارج. ولا بدّ في السياق نفسه من تحميل الأحزاب والنخب المثقفة جزءًا أساسيًا من المسؤولية وذلك بسبب تقاعسها في توعية الرأي العام عن المخاطر المترتبة على هذا الإهمال، وبالتالي ممارسة الضغوط اللازمة على السلطة من أجل دفعها للتعامل بمسؤولية وجدّية مع أهم وظائفها الوطنية وأكثرها خطورة. يقول صاموئيل هانتنغتون في كتابه "الدفاع العام" الذي صدر العام ١٩٧٦ "السياسة الوطنية أو السياسية الخارجية أو سياسة الأمن القومي تقررها الدولة

أولاً، وعلى أساسها يجري وضع السياسة العليا للدولة. هذه هي المقاربة الواقعية والمنطقية لوضع السياسة الأمنية والعسكرية"[٧]. وهي من دون شك قرار سياسي بامتياز، وإنّ حصول أي انقسامات حولها يؤدي إلى شرذمة الدولة وزوالها.

قبل الخوض في موضوع سياسة الأمن الوطني وتحسين الأداء الأمني لمختلف المؤسسات العسكرية والأمنية تبرز ضرورة إجراء استعراض سريع لمختلف ارتدادات الأزمات الإقليمية على لبنان.

٢- تأثير التحولات الإقليمية على لبنان:

رفضت الأنظمة العربية القبول بمنطق التطور السياسي الذي غزا العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وكان من الطبيعي أن تصاب هذه الأنظمة بعد عقدين، بحالة من الترهل والجمود والوهن السياسي.

مع تراجع الدور العربي على المستويين الإقليمي والدولي بسبب تعدد الأخطاء الكبيرة وتراكمها، ومن أبرزها خروج مصر من دورها العربي والإقليمي، الذي كانت تؤديّه في عهد عبد الناصر، كان من الطبيعي أن تستغل قوى إقليمية هذا الفراغ لتوسيع دورها ونفوذها على حساب الدول العربية. هكذا برزت إيران كقوة إقليمية ذات نفوذ في منطقة الخليج وبلاد الشام وصولاً إلى جنوبي لبنان[٨]. كما استطاعت تركيا في ظل وصول حزب التنمية والعدالة أن تطرح نفسها كقوة إقليمية ثالثة إلى جانب إيران واسرائيل. هكذا وجد العالم العربي نفسه مطوقًا بثلاث قوى

٧- Samuel Huntington, **"The common defense"**, Columbia university press, New York, 1961.

٨- Peter Van Buren, **"The Iranian ascendancy"**, Middle east eye, 13 April, 2015. www.middle easteye.net/essays/Iranian-ascendancy-10415211961

إقليمية كبيرة (اسرائيل وتركيا وإيران)، تتنافس على فرض نفوذها عليه.

وفي هذا المجال، تراقب كل من إيران وتركيا واسرائيل عن كثب كل ما يجري في الدول العربية وخصوصًا ما يجري في مصر وسوريا والعراق. وترى كل من إيران وتركيا بأنّ ضعف النظام المصري وما يجري في سوريا من أحداث، بالإضافة إلى الوضع المتفجر في العراق فرصة يمكن الاستفادة منها لمد نفوذها في المنطقة العربية. في المقابل تنظر اسرائيل إلى تغيير النظام في مصر، وفي إمكانية سقوط النظام في سوريا على أنّه تطور يمكن أن تكون له تساقطات ضارة على أمنها، كما ترى بأنّ التحوّلات الجارية على مستوى المنطقة هي مصدر قلق، يستدعي القيام بمراجعة لخططها الأمنية من أجل الحفاظ على تفوقها.

هذا وانكشفت من جراء الإنسحاب الأميركي من العراق وسياسات أوباما تجاه إيران وسوريا هشاشة الاتفاقيات الأمنية القائمة بين دول الخليج والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. وتشعر الدول الخليجية بأنّها باتت معرّضة أمنيًا من جراء تدخّل إيران بواسطة الجماعات المتحالفة معها في شؤونها الداخلية أو من جراء القوتين الصاروخية والبحرية الإيرانيتين[٩].

وعليه يبدو بأنّ الشرق الأوسط سيشهد تحولات سياسية وعسكرية ستؤثر على نمط العلاقات وموازين القوى وطبيعتها التي كانت قائمة قبل غزو العراق. لكنّه ما زال من السابق لأوانه التكهن بطبيعة العلاقات الجديدة قبل انتهاء المخاض السياسي والعسكري الذي تشهده مصر

٩- نزار عبد القادر، **"هلال الأزمات والحروب"**، ص ٧١-٨٤.

وسوريا والعراق، بالإضافة إلى نجاح المفاوضات الجارية بين إيران وبين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافةً إلى إلمانيا حول الملف النووي الإيراني. وهكذا يبقى التطور الأبرز الذي يمكن أن تشهده المنطقة (ويتأثر به الوضع السياسي والأمني في لبنان) مرتبطًا بمدى تطوّر العلاقات الأميركية – الإيرانية، مع إمكانية عودتها إلى ما كانت عليه في فترة الحكم الامبراطوري[١٠].

ومن المعلوم بأن إيران والسعودية تقفان على طرفي نقيض من الحرب في سوريا وفي اليمن وفي البحرين من التحولات الجارية في جميع دول الربيع العربي ولبنان. كما سيكون لنجاح إيران في الحفاظ على النظام الحالي لفترة طويلة، تداعيات كبيرة على أمن لبنان وأمن الخليج والدول الأخرى المحيطة بسوريا. وتشعر السعودية بأنّ عليها تقديم دعم غير محدود للمعارضة السورية من أجل احتواء السياسة الإيرانية تجاه المنطقة. كما أدركت القيادة السعودية أهمية دعم النظام الجديد في مصر وتقويته لاستعادة دور مصر في النظام الأمني الإقليمي وبالتالي تصحيح الخلل الحاصل في موازين القوى الاقليمية[١١].

لذلك لا تقتصر الأزمات التي تهزّ المنطقة على الصراعات والنزاعات التقليدية بين الدول بل تتعدّى ذلك لتشمل مجموعة من المسائل المعقّدة، والتي يصعب إيجاد حلول سريعة وجذرية لها، وفي طليعة هذه المسائل: مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومسألة التهديد الإرهابي المتمثل

١٠- Andrew Korybko, **"US-Iran relations: Towards a polar reorientation in the Middle East"**, Global Research, 14 August 2015.

١١- Benedetta Berti, Yoel Guzansky, **"The Syrian crisis and the Saudi – Iranian rivalry"**, foreign policy research Institute, October 2012.
www.fpri.org/articles/2012/10/syria-crisis-and-saudi-iranian-rivalry

بالتنظيمات المتفرّعة عن القاعدة، وإمكانية تحوّل هذا التهديد إلى تهديد عابر للحدود الإقليمية والدولية. يضاف إلى ذلك التعقيدات الناتجة عن تسعة ملايين لاجئ سوري موزعين ما بين الداخل السوري ودول الجوار، مع كل ما يترتّب على هذا اللجوء من أعباء مالية وخدماتية، وتهديدات للأمن الوطني لكلّ من لبنان والأردن وتركيا.

٣- تداعيات الأزمة السورية على دول الجوار:

تؤكد الدراسات التي أجريت حول الأزمات والحروب الداخلية التي شهدتها دول عديدة في العالم بأنّ الصراع مرشّح للتمدّد نحو الدول المجاورة، وتتوقّع هذه الدراسات أن تصيب شظايا الانفجار السوري دول الجوار إصابات بالغة، يشمل جميع دول المنطقة، بما فيها تركيا واسرائيل.

تحتل سوريا موقعًا مركزيًا في الجغرافيا الشرق أوسطية، ويؤثر هذا الموقع مع التركيبة الديموغرافية والجيو – سياسية على أمن دول الجوار واستقرارها، كما تراود دول الخليج والمجتمع الدولي مخاوف حول إمكانية توسّع الصراع وتحوّله إلى حرب إقليمية.

إنّ المؤشرات والتحذيرات الدولية تشير إلى خطرين: الأول، تحوّل الصراع إلى حرب بالوكالة. والثاني، احتمال تشظي سوريا بشكل يهدّد بإعادة النظر بحدود اتفاقية سايكس – بيكو والاتفاقيات اللاحقة لها. ويبدو الآن بأنّها باتت معرّضة للخطرين في آن واحد.

٤- تساقطات الحرب السورية على لبنان:

سأستعرض بايجاز مخاطر هذه التساقطات.

أ- أخطار الانقسام الداخلي:

لم تنفع سياسة "النأي بالنفس" في حماية لبنان من تساقطات الأزمة السورية، كما يؤشر مسلسل الأحداث المتنقلة بين المناطق بدءًا من الشمال ووصولًا إلى الجنوب والبقاع إلى وجود نوايا مبيتة ومخططات سريّة لإثارة الضغائن بين مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات السياسية، وذلك في محاولةٍ لتصدير الأزمة السورية إلى لبنان.

والآن ومع الخطة الأمنية التي أقرّتها الحكومة الحالية لم تتبدّد الهواجس كلّها بعد، حيث ما زال البعض يروّج لها على أنّها هدنة وبأنّ الظروف قد تتغيّر وتسقط الهدنة.

إلى ذلك، يشكّل الانقسام الحاد بين اللبنانيين بين فئات مؤيّدة للنظام السوري وأخرى مؤيدة للمعارضة، البيئة المؤاتية التي يمكن استثمارها من قبل الطرفين السوريين من أجل خدمة أهدافهما على حساب لبنان.

ربّ قائلٍ بأنّ تداعيات الأزمة السورية لا تقتصر على لبنان بل ستصيب الدول المجاورة كلّها، لكن ذلك لا ينفي حقيقة مفادها أنّ تداعياتها على لبنان هي الأقوى والأخطر، وذلك بسبب شدّة التجاذبات السياسية، التي عطّلت انتخاب رئيس جديد للجمهورية، كما عطّلت دور المجلس النيابي، وتهدّد الآن بشلّ عمل مجلس الوزراء.

هذا وبدأت تداعيات الأزمة اللبنانية من خلال اتهام بعض المناطق والقرى بتهريب السلاح والمقاتلين إلى الداخل السوري. لكن، سرعان ما

برزت معضلة اللاجئين السوريين والتي تنامت بسرعةٍ فائقة. وتتحدّث الإحصاءات عمّا يزيد على مليون ومئتي ألف لاجئ سوري في لبنان[١٢].

يشكّل هؤلاء اللاجئون عبئًا أمنيًا واقتصاديًا على لبنان وخصوصًا إذا ما أخذنا بالاعتبار تعاطفهم مع الثورة وتنسيق بعضهم مع مختلف فصائل المعارضة المسلحة السورية أو مع خلاياهما السريّة في لبنان.

وقد توالت التهديدات الأمنية والتي شملت محاولات اغتيال لشخصيات سياسية وأمنية. لكن تبقى أخطر هذه المحاولات المخطط الارهابي المتعدد الأذرع والمتناقض الأهداف، والذي ضرب مختلف المدن والمناطق، مع وجود مؤشرات على إمكانية حدوث اختراقات إرهابية جديدة.

ب- أثمان سياسة النأي بالنفس:

توقّعت بعض الأطراف منذ إعلان سياسة "النأي بالنفس" أن يكون ذلك مناورة سياسية تعتمدها الحكومة لإخفاء حقيقة الخلافات الداخلية حول ما يجري في سوريا.

تلقّت سياسة "النأي بالنفس" مجموعة من الضربات "القاتلة"، كان أوّلها الإحتمال بحدوث زلزال اقليمي، وتوالت بعد ذلك التهديدات والإتهامات من عدد من الأطراف السورية ضدّ لبنان ومؤسساته وقياداته السياسية والأمنية.

أمنيًا، هناك المخططات المتلاحقة لتفجير الداخل اللبناني بدءًا من عمليات الاغتيال التي تعرّضت لها شخصيات وطنية بالإضافة إلى سلسلة من العمليات الإرهابية التي ضربت مناطق عديدة من لبنان، بما فيها الضاحية الجنوبية وبيروت والبقاع والشمال.

١٢- Hovig Wanis, "**Security threat perceptions in Lebanon**", International Aler, November 2014.
http://data.unher.org/syrianrefagees/download.php?id=8911

إقتصاديًا، أدّت الأحداث الأمنية المتنقلة إلى إنزال أضرار فادحة بالإقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى الخسائر الناتجة عن منع الدول الخليجية رعاياها من السفر إلى لبنان، وتعطيل القطاع السياحي، بالإضافة إلى الأضرار البالغة التي نتجت عن إنقطاع طرق الشحن والمواصلات كلّها عبر الأراضي السورية.

وقد أدّت مجمل هذه الضغوط إلى تراجع نسبة النمو الإقتصادي من خمسة في المائة إلى واحد ونصف في المائة في العامين في ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وزادادت سوءًا في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥.

ج- تفاقم أزمة النازحين ومخاطرها:

فاق عدد النازحين السوريين إلى لبنان التوقعات كلّها، مع ارتقاب إرتفاع هذه الاعداد التي تجاوزت مليون ومئتي ألف نازح. دقّ لبنان ناقوس الخطر مرات عديدة على المستويين العربي والدولي وكان مستوى التجاوب مع الصرخات التي أطلقها محدودًا ومن دون المستوى المطلوب. ويبدو لبنان عاجزًا عن توفير المتطلبات والمساعدات اللازمة لهؤلاء النازحين في ظل الضغوط الاقتصادية الراهنة، والتي تشتد بفعل تفاقم الأزمة السورية سواء لجهة وقف التبادلات بين البلدين أو لإنقطاع خطوط "الترانزيت" عبر سوريا باتجاه الدول العربية أو بسبب الشلل الحاصل في قطاع السياحة بسبب منع مواطني الدول العربية الخليجية من السفر إلى لبنان.

ولا تقتصر تداعيات أزمة اللاجئين على تزايد أعدادهم المستمر أو على عدم وصول ما يكفي من المساعدات، بل تتعدّى ذلك لتتحوّل إلى قنبلة

موقوتة إذا ما أخذنا بالإعتبار النشاطات السياسية والعسكرية والأعمال الإرهابية التي يمكن أن تقوم بها بعض الفصائل العسكرية المعارضة التي تنتسب إلى القاعدة على غرار جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. وإنّ العمليات الإرهابية التي طاولت عدّة مناطق ومدن لبنانية لخير دليل على تعاظم خطر تحويل لبنان إلى مسرح للعمليات الارهابية، على غرار ما يجري في العراق وسوريا[١٣].

د- مخاطر انزلاق اللبنانيين إلى المستنقع السوري وتداعياته:

من المؤكد بأنّ انزلاق أكثر من فريق لبناني للمشاركة في الحرب في سوريا إلى جانب النظام أو المعارضة لا يخدم المصلحة اللبنانية سواء في الداخل أو على الصعيدين السوري أو العربي. إنّ الحجج والدوافع التي يقدّمها المتدخّلون في الحرب داخل سوريا، سواء إلى جانب النظام أو إلى جانب الفصائل المسلّحة المعارضة لتبرير تدخلهم في العمليات العسكرية داخل سوريا هي غير واقعية وغير مقنعة، وهي لا تخدم الإستقرار اللبناني أو سيادة الدولة اللبنانية، كما أنّها تؤسس لمزيد من الانقسام الوطني والدفع بإتجاه حدوث المزيد من التجاذبات والتشنجات السياسية[١٤].

هـ- الإرهاب ونموذج "العرقنة":

إنّ تكرار العمليات التفجيرية والانتحارية التي طاولت الضاحية الجنوبية، بالإضافة إلى بلدة الهرمل والسفارة الإيرانية وبعض الفنادق والمؤسسات في بيروت وطرابلس، يبرز بقوة احتمال تحوّل لبنان إلى ميدان "جهاد" لتنظيم القاعدة وأخواتها. لقد تبنّت جبهة النصرة وكتائب عبد

١٣- Ibid.

١٤- نزار عبد القادر، **"الربيع العربي والبركان السوري- نحو سايكس-بيكو جديد"**، ص ٣٣٠.

اللـه عزام العمليات السابقة، مع التوعّد بتنفيذ المزيد منها في المستقبل. وكان آخر الغيث تهديد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام بتحويل لبنان إلى مسرح لعملياته، وبما يؤشر إلى أنّ لبنان بات مرشحًا "للعرقنة"[١٥]. فالإرهاب الآن في هدنة لسببين الحرب الداخلية بين فصائل المعارضة، والتبدل الميداني الذي حصل خلال الأشهر الماضية، على أكثر من جبهة داخل سوريا وخصوصًا على جبهات إدلب وشمال حلب والقلمون والزبداني.

السؤال المطروح، إذا تحوّل لبنان إلى قاعدة ومسرح للعمليات الارهابية أو ميدان لحرب مفتوحة ضدّ التنظيمات الجهادية، فما هو رد اسرائيل على حالة الفوضى والفلتان السائدة على حدودها الشمالية؟

إنّ تحوّل لبنان إلى ساحة مواجهة ضدّ القاعدة واخواتها سيؤدي حتمًا إلى إشاعة أجواء من الخوف والفوضى في مناطق عديدة وصولًا إلى جنوب لبنان، وسيهدّد ذلك دور "اليونيفيل" وتنفيذ القرار ١٧٠١، وبما يفتح الباب أمام اسرائيل لاستغلال حالة الشك هذه لوضع خطط عسكرية طارئة للتدخّل في لبنان. وهكذا يبدو بأنّ لبنان مرشّح الآن لمواجهة حرب بالوكالة على غرار سوريا والعراق، تشارك فيها دول عربية وإقليمية لحل الخلافات الجذرية القائمة بينها على خلفية مذهبية أو ايديولوجية أو من أجل تصحيح موازين القوى في ما بينها. لكن هذا لا يعني إطلاقًا بأنّ إحتمال حصول حرب كهذه بالوكالة بات قريبًا، وإنّ إمكانية الإنزلاق نحوه تبقى رهنًا بالتطوّر الدراماتيكي في سوريا؟

١٥- Mario Abou Zeid, "**The Emerging Jihadist threat in Lebanon**", Carnegie Middle East Center www.carnegie-mec.org/2015/01/28/emerging-jihadist-threat-in-lebanon

ويشكّل تدخّل اللبنانيين في سوريا مجازفة قد يدفع لبنان أثمانها من أمنه واستقراره وإقتصاده وبُناه التحتية الأساسية، خصوصًا إذا ما قرّرت إسرائيل التدخل في مسرح العمليات اللبناني بحجة حماية أمنها من مخاطر إمتداد العمليات عبر الخط الأزرق، وهذا السيناريو يمكن أن يتحقق إذا ما اخترقت بعض المنظّمات التكفيرية المعارضة الأراضي اللبنانية بإتجاه البقاع الأوسط، أو اذا ما تسلّلت إلى منطقة العرقوب من أجل تحويلها إلى قاعدة لوجستية لعمليات في سوريا.

إنّ السؤال الأهم الذي لا بدّ من طرحه هو: ما هي قدرة لبنان للقتال على ثلاث جبهات على الحدود مع سوريا، وضد الإرهاب داخل لبنان ومواجهة العدوان الاسرائيلي؟ وإنّ الجواب على ذلك يكمن في إعادة تقويم مختلف القيادات السياسية والأمنية والحزبية لمخاطر المرحلة المقبلة لمشاركته في الحرب السورية، وإستدراك المخاطر الناجمة عن تعميم حالة الفوضى في سوريا والعراق وبتطبيق سياسة النأي بالنفس والعودة إلى إعلان بعبدا، وتبنّي الإعلان الذي يقضي بإلتزام جميع القوى اللبنانية بعدم التدخّل في النزاع السوري.

٥- الخيارات المحتملة:

لا يمكن تقويم تداعيات الأزمة السورية على لبنان في ظل الانقسام السياسي والشعبي بشكل موضوعي، حيث نتستّر على انقساماتنا ومخططاتنا لمساعدة هذا الفريق أو ذاك من خلال تغطيتها بخلافاتنا الداخلية. في جميع الأحوال ما شهدناه حتى الآن من تداعيات هو أول

الغيث، ويمكن أن يكون القادم منها أعظم وأخطر.

لا تمنع صعوبة الاستدلال على السيناريو الذي سيتبعه مسار الأزمة السورية من وضع جملة توقعات أبرزها:

حدوث اهتزازات سياسية تعطّل الانتخابات الرئاسية لسنوات وأن يؤدي ذلك إلى فراغ في المؤسسات الرئيسة كلّها.

هناك خشية أن يؤدي إرتفاع منسوب الخلاف السياسي والتجاذب الحاصل في الشارع إلى إنتشار السلاح وإنشاء خلايا مسلحة استعدادًا للفتنة.

يبقى الخيار الأخطر المتمثّل بإمكانية حدوث حرب جديدة مع اسرائيل على خلفية التصدي لنقل أسلحة نوعية من سوريا إلى لبنان لصالح حزب الله، أو على خلفية تكرار عمليات إطلاق صواريخ من قبل بعض الجماعات "المجهولة" على شمالي اسرائيل، أو على خلفية تعميم حالة الفوضى وتعطيل القرار ١٧٠١.

هناك خطر الإرهاب، وهو خطر حقيقي، وإنّي قد وضعت مؤخرًا دراسة عن الخطر الإرهابي على لبنان، حيث يبدو البلد مفتوحًا على تعاظم هذا التهديد و تفاقمه.

ومن وجهة نظري فإنّ تداعيات الأزمة الخطيرة على لبنان مستمرة وهي شاملة – سياسيًا وأمنيًا وإقتصاديًا.

ولكن ماذا عن توطين مئات ألوف السوريين في لبنان إذا طالت الأزمة السورية وتعقّدت؟ وخصوصًا في حال تفكّك سوريا كمجتمع وكدولة، بما يؤدي إلى تحريك حدود سايكس – بيكو وتقسيم سوريا إلى دويلات مشابهة

لتلك التي أقامها الإستعمار الفرنسي ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٤.

في المقابل يبدو بوضوح بأنّ فراغ موقع رئاسة الجمهورية وتعطيل مجلس النواب والخلافات التي تعصف داخل الحكومة الحالية لأكثر من سبب وسبب ستؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار القرار السياسي، والإنتقال بالتجاذبات والإنقسامات السياسية إلى الشارع.

٦- رد لبنان على ارتدادات التحولات الإقليمية وتساقطات الحرب السورية:

أولاً- تحسين الأداء السياسي:

في ظل خطورة الأزمات الاقليمية، وتفاقم ظاهرة الإرهاب والجهادية التكفيرية في عدد من الدول العربية، يبدو أنّ الأمل في حدوث أي انفراجات سياسية في لبنان ضعيف، حيث ترتبط الأزمة اللبنانية الراهنة بشكل مباشر أو غير مباشر بمختلف هذه الأزمات الاقليمية.

إذ بعد سقوط مؤتمر جنيف واستقالة الابراهيمي لا أمل بايجاد أي مخارج للحرب السورية، وإنّ على الدولة اللبنانية أن تدرك بأنّها ستواجه التساقطات السامّة لهذه الحرب لسنوات مقبلة. ويمكن أن يؤدي تورّط اللبنانيين في الحرب في سوريا إلى تحويل لبنان إلى مسرح لعمليات إرهابية متكررة تنفّذها القاعدة وأخواتها، خصوصًا في ظل التواجد الراهن لمجموعات من "داعش" و"النصرة" في مناطق جرود عرسال ورأس بعلبك والقاع، وسفوح جبل الشيخ.

وهناك خشية حقيقية من أن يؤدي طول الأزمة السورية وكثافة

تساقطاتها على لبنان إلى استنزاف المؤسسات العسكرية والأمنية وإنهاكها، خصوصًا في ظل إستمرار غياب القرار السياسي وتفريغ مؤسسات الدولة الواحدة تلو الأخرى. كما أنّ حراجة الوضع الأمني تستدعي المبادرة إلى إنتخاب رئيس للجمهورية وإلى تشكيل حكومة قادرة على صنع القرارات الأمنية على اختلافها.

لا يمكن للبنان أن يغيّر في الجغرافيا السياسية أو التأثير على ديناميات الحرب في سوريا ومسارها، أو أزمات المنطقة الأخرى ولكن ذلك لا يعني إطلاقًا التسليم بعدم قدرته على انتخاب رئيس جديد للجمهورية وعلى إمتلاك القرار الأمني اللازم لفرض الاستقرار وحماية السلم الأهلي، ومنع تحوّل أراضيه إلى ملاذ للإرهابيين.

من هنا تبرز أهمية أن تدرك مختلف القوى والأحزاب السياسية لمسؤولياتها الوطنية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. كما ينبغي أن تدرك مختلف القوى السياسية ضرورة العودة إلى إعلان بعبدا من أجل تحييد لبنان ومنعه من الإنزلاق إلى أتون الحرب السورية.

وتقضي المسؤولية الوطنية بأن يقترن إعلان العودة والتمسك بإعلان بعبدا مع إجراء مراجعة عامة لسياسة الأمن الوطني وتحرير جميع الموارد الوطنية من أجل تقوية المؤسسات العسكرية والأمنية من دون أي إعتبار لأي من المصالح السياسية أو الفئوية أو الطائفية.

كما تقضي التحولات الجارية في المنطقة، وتساقطات الحرب السورية على لبنان أن تدرك القيادات السياسية كلّها مخاطر المتغيرات الأساسية التي طرأت على البيئة الاستراتيجية الداخلية والإقليمية، وبأنّ التهديدات

المقبلة ستكون مصيرية، وبأنّه لا يمكن مواجهتها والصمود في وجهها إلّا من خلال حصول توافق وطني يعيد لمؤسسات الحكم دورها وهيبتها، ولن يكون ذلك ممكناً إلّا من خلال ترفّع هذه القيادات عن مصالحها الخاصة وفك إرتباطها وإرتهانها للقوى الخارجية.

إنّ الطريق الأقصر والأسلم لتدارك مخاطر تحويل لبنان إلى جزء من مسرح العمليات السوري يتمثل بالعودة إلى إعلان بعبدا وإحياء مؤسسات الدولة كلّها وتفعيلها والعودة إلى طاولة الحوار الوطني، وإقرار خطة عامة لزيادة قدرات لبنان العسكرية والأمنية.

ثانيًا- وضع رؤية أمنية شاملة:

تبرز الحاجة ملحّة لوضع خطة للأمن الوطني، وتتضمن هذه الخطة دراسة معمقة لكل التهديدات والتحديات التي يواجهها لبنان في هذه المرحلة العصيبة من تاريخه. ويتطلّب وضعها أيضًا إجراء مراجعة عامة وتقويم شامل لعناصر البيئة الإستراتيجية الداخلية والخارجية كلّها، مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيّرات الإقليمية والدولية كلّها والسياسات التي يعتمدها عدد من اللاعبين المؤثرين إقليميًا ودوليًا، وخصوصًا كل من سوريا وإيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، وأيضًا السلوكية السياسية لجميع القوى والديناميات السياسية والحزبية اللبنانية، وخصوصًا لجهة تحديد علاقاتها وإرتباطاتها بالقوى الخارجية.

ويتركز العنوان الثاني في الرؤية الأمنية على دراسة تحليلية للتهديدات والمخاطر كلّها التي يواجهها لبنان حاضرًا ومستقبلًا، وخصوصًا التهديد

الإرهابي، الذي بات يستدعي دق النفير الوطني على ضوء مسلسل الإرهاب الذي بات يهدّد الجميع.

ويتمحور العنوان الثالث على دراسة القدرات والموارد اللازمة لمواجهة هذه التهديدات الداخلية والخارجية، بما فيها الخطر الإرهابي.

ومن المسلّم به أنّ هذه الدراسة يجب أن تنتهي إلى مجموعة من الإستنتاجات والمبادئ التي تشكّل القواعد التي يجري على أساسها إصلاح شامل لقطاع الأمن الوطني.

ثالثاً- إصلاح القطاع الأمني وتفعيله:

يقف لبنان اليوم على مفترق:فإمّا أن تتمكن الدولة من الشروع بوضع خطة لتحقيق سيادتها بواسطة قواتها الأمنية الذاتية، وهذا يستلزم عملية إصلاحية شاملة لقطاع الأمن، وإمّا أن تتلكأ عن الإضطلاع بمسؤولياتها الأساسية تجاه شعبها وتجاه المجتمع الدولي، وترضخ للضغوط الداخلية والمعوّقات الخارجية فتحجم عن القيام بالورشة الاصلاحية الشاملة فتقع ضحية الإهمال والتسويف والإعتماد على الضمانات الخارجية والإقليمية والدولية، كما درجت عليه العادة خلال العقود الماضية[١٦].

وجدير بالذكر أنّ عملية إصلاح القطاع الأمني هي عملية واسعة، ولا تتوقّف عند مجموعة من التدابير التنظيمية والإدارية، بما فيها زيادة عديد القوى والأجهزة وشراء أسلحة ومعدات، بل هي تتعدى ذلك إلى وضع سياسة أمنية وإعتماد مجموعة من الإستراتيجيات اللازمة لتنفيذها وتفعيلها. ولا بدّ أن ترتكز هذه العملية على متطلبات الأمن الوطني

١٦- نزار عبد القادر، "وطن بلا سياج"، ص ٤٣٧.

بمضمونه الواسع إنطلاقًا من التعريف الآتي:

«الأمن الوطني يعني حماية الدولة لشعبها وأراضيها ضد هجمات مدمرة، وهو يتساوى في تعريفه الضيق مع المفهوم التقليدي للدفاع. لكن للأمن الوطني معاني أكثر شمولية من تأمين الحماية من الأخطار والخسائر المادية، فهو يتضمّن إستعمال الموارد والوسائل المتاحة كلّها لحماية المصالح السياسية والاقتصادية الحيوية للأمة، والتي يمكن أن تشكل في حال خسارتها تهديدًا أساسيًا للقيم الوطنية ولمبررات وجود الدولة وحقها في السيادة والوجود».

لا بدّ أن تنطلق المقاربة الاصلاحية أيضًا من مجموعة أسئلة أساسية:

أي أمن نريد لمن؟ أنريد أمننًا لمواجهة أي نوع من التهديد؟

ما هي الموارد والوسائل المتوافرة؟

ما هو حجم النظام الأمني الذي نحتاجه؟

ما هي الكلفة التي يمكن تحمّلها؟

ما هي الفترة الزمنية اللازمة؟

– ما هي أجهزة السيطرة والرقابة اللازمة؟

ما هي التشريعات والقوانين اللازمة لإتمام العملية الاصلاحية وتفعيل العمل الأمني؟

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّنا لا نبحث في أمر زيادة العديد والوسائل ولكنّنا نبحث عن عملية إصلاحية عامودية وأفقية شاملة، تشارك فيها جميع القوى والديناميات السياسية والوطنية. وقد أقرّت هذه الإصلاحات الأمنية من خلال طاولة حوار وطني، اتخذت قراراتها الإصلاحية

بالأكثرية وليس بالإجماع. وهنا تبدو المفارقة الكبيرة مع المقاربة التي اعتمدت على طاولة الحوار الوطني في لبنان، والتي دعت إلى اجماع عام حول القضايا كلّها، وهو أمر مستحيل، في ظل الإنقسامات الراهنة.

٧- الاستنتاجات العامة:

عندما نتحدث عن عملية اصلاحية من أجل تفعيل عمل القطاع الأمني فإنّ ذلك يعني بأنّنا نبحث عن عملية إصلاحية واسعة ومعقّدة وطويلة الأمد. وتتضمّن هذه العملية إستصدار قوانين جديدة، وقد تتوسع إلى ضرورة تعديل بعض مواد الدستور، لإعادة توزيع صلاحيات المؤسسات الأمنية الرئيسة في الدولة. من هنا تبرز أهمية التعاون ما بين الحكومة ومجلس النواب.

لا بدّ في هذا السياق من لفت النظر إلى أهمية وضع الآليات اللازمة لتأمين السيطرة والرقابة السياسية الكاملة على أداء المؤسسات الأمنية، بما فيها الرقابة من قبل مجلس النواب.

في الورشة التشريعية لا بدّ من إجراء إعادة نظر شاملة في مهمات المؤسسات الأمنية كلّها وتنظيمها، بما فيها الجيش وقوى الأمن الداخلي. وفي هذا الاطار لا بدّ أن تتعدى العملية الاصلاحية الاطار التقليدي بحيث تعيد النظر بدور السلطات العدلية وبالتشريعات المالية والإقتصادية، وبقانوني الأحزاب والجمعيات والإعلام. كما يفترض إعادة النظر بقانون أصول المحاكمات الجزائية، وخصوصًا لجهة التعاطي مع الجرائم الإرهابية، بما في ذلك السماح بإجراء توقيفات (إدارية) للأشخاص المشتبه بامكانية مشاركتهم في نشاطات إرهابية.

وهنا تبرز الحاجة ملحّة لاستصدار مجموعة قوانين جديدة تساعد على حماية المجتمع والدولة، كما تساعد على تفعيل العمل الأمني وأبرزها:

قانون المواطنة، وقانون الإرهاب، وقانون جديد للجمعيات والأحزاب، وقانون يسمح بمراقبة التمويل الخارجي الذي تتلقاه الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الإعلامية ورجال السياسة، ومؤسسات المجتمع المدني.

ولا بدّ هنا من لفت النظر إلى ضرورة إعادة إحياء قانون خدمة العلم، حيث يمكن أن يستفيد من المجندين مختلف القوى والمؤسسات الأمنية.

تبدأ العملية الإصلاحية من فوق، ولذلك تبرز ضرورة اعتماد الإصلاحات الآتية:

أ- إنشاء مجلس الأمن الوطني يكون عبارة عن حكومة أمنية مصغرة، يحل محل المجلس الأعلى للدفاع يمكن أن تشارك فيه القيادات الأمنية الرئيس.

ب- تنشأ إلى جانب مجلس الأمن الوطني أمانة عامة تضم ممثلين عن مختلف القوى والأجهزة بشكل دائم. أن يُدعى رؤساء الأجهزة الأمنية إلى إجتماعات دورية وطارئة، من أجل إقرار الدراسات والإقتراحات إضافة إلى مجموعة واسعة من الإختصاصيين والمحللين من ذوي الاختصاص.

ج- تبرز الحاجة لإنشاء مديرية متخصصة برصد المكالمات الهاتفية واللاسلكية والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي باتت تشكّل مصدرًا أساسيًا للمعلومات من أجل مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة. وترتبط هذه المديرية بمجلس الأمن الوطني، عبر الأمانة العامة الخاصة بهذا المجلس.

د– إنشاء معهد للدراسات الأمنية العليا، وذلك من أجل إعداد الكادرات العليا اللازمة لإدارة الشأن الأمني.

وفي هذا المجال يواجه لبنان تحديات كبرى، لا يمكن مواجهتها من خلال اعتماد سياسة التسويف أو الهوان والإستسلام.

فنحن بأمسّ الحاجة للوفاق الوطني الصادق والحقيقي، والذي يعطي الدفع اللازم لإعادة بناء مؤسسات الدولة، ولإعتماد استراتيجية دفاعية، تنفذ خلال أربع أو خمس سنوات تستعيد فيها الدولة كامل سيادتها ويشارك فيها جميع اللبنانيين.

"القذائف الحضارية"
فوق الشرق الأوسط

بروفسور نسيم الخوري *

المقدمة

راج مصطلح "النهايات" في الفكر العالمي منذ أن بدأت البشرية تتقدّم نحو الألفيّة الثالثة وراح القرن الحادي والعشرون يتّخذ تسمية قرن الدين. وصار من المتيسّر قراءة الكثير من المؤلفات الواسعة الإنتشار[1] والأبحاث والأدبيات التي تقول بـ"نهاية التاريخ" وإنهيار الإيديولوجيات والأفكار اليسارية وزوال القوميات مقابل يقظة الأديان والمذاهب الدينية أو صحوتها، وخصوصًا

* (باحث وأستاذ مشرف في المعهد العالي للدكتوراه، الجامعة اللبنانية)

١- قد يكون مؤلّف فرانسيس فوكوياما، **"نهاية التاريخ"**، الإشراف والمراجعة والتقديم د. مطاع صفدي، ترجمة، د. فؤاد شاهين جميل قاسم ورضا الشابيي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣ من المؤلفات التي راجت بالمعنى السياسي والفكري وترجم لمعظم اللغات. وقد إعتمدت في إقتباساتي من "نهاية التاريخ" ترجمة وتعليق الدكتور حسين الشيخ، دار العلوم العربيّة، بيروت، لبنان، ١٩٩٣. وعندما كتب فوكوياما "نهاية التاريخ"، اعتبر ذلك بداية بزوغ مرحلة "البراغماتية"، وسيادة قانون المنفعة وإعلان موت الإيديولوجيات. وتختصر فكرة فوكوياما بـ"نهاية التاريخ" بما يمكن تسميته إنتصار الديمقراطية الغربية الحرّة الذي أوصد باب التاريخ حيث لن يعود أمام الغرب(أوروبا وأميركا) ما ينتظره من جديد، وخصوصًا بعد إنهيار الفكر الماركسي والميل العالمي نحو النظام الحر. هناك كتاب آخر: "نهاية العالم"، للدكتور عادل خيرالله، دار مليبوم للنشر والترجمة، بيروت، من دون تاريخ، اعتبر فيه بأنّ الإنسان يشارف النهاية بسبب مخاطر الأمراض الجديدة والتقنيات الهائلة التي تهدد العالم، خالطًا العلم بالأسطورة بالفكر السياسي الموجّه.

في البلدان العربيّة التي سبق لها أن استلهمت روح الفكر القومي من الغرب واعتنقته بفجاجته، إن لم نقل إستوردته، وهي لم تكن قد إنخرطت بعد أو حتّى خبرت الثورات الصناعية والتقنية ومفاعيلها الحضارية. ومع حلول عصر العولمة والإنفتاح الشامل، طغى الفكر القائل بتراجع أو إنتفاء سيادة الدول بمعناها التقليدي إلى حدود المغالاة المبشّرة بـ "نهاية العالم" وسقوط الحدود والدول وحتّى الإنسان بانتماءاته الضيّقة الإيديولوجية أو الدينية. كان من الطبيعي أن يكون لهذا المناخ الفكري والعملي القوي والمتعدّد المعاني والصيغ والتسميات والوقع تأثيراته الكبرى على التوجّهات الفكرية والسياسية في العالم كما في البلدان العربية والإسلامية. وهنا مفارقتان:

–المفارقة الأولى التي فرضها مناخ النهايات ومشتقّاته، شيوعه وحصوله والمغالاة فيه إلى حدود إنهيار الكثير من بلدان الشرق الأوسط والمجتمعات والأنظمة المرتكزة إلى الأحزاب القومية والإسلام، في ثقافاتها ودساتيرها، ليس على المستوى النظري والتحليلي وحسب، وإنّما بصفتها مجتمعات بارزة في معضلات من الإختلاط المعقّد بين السلطات الدينية والعقلية والأسطورية. وقد دفعت تلك المعضلات إلى اختلاط من نوعٍ آخر أكثر خطورة هو شيوع ثقافة تبرير الفشل المزمن والإخفاق، لا بل تقبّل الإنهيارات بإعادة إطلاق فكرة المؤآمرة والإستنتاجات القطعية الكثيرة التي أسقطت حاجات الشعوب العربية وصدقيتها المزمنة في التغيير والتبديل والتي أفرزت بعض مظاهرها وقائع "ثورات الربيع العربي" وأحداثها ونتائجها الكارثية على العرب والمسلمين. وعلى الرغم من التشظّيات الداخلية الفظيعة السياسية والمذهبية، سرعان ما تمّ رسم

هذه الرغبات والحركات في مجرى الخط الدموي الممتدّ من العراق إلى تونس فمصر وليبيا وسوريا ولبنان واليمن وغيرها الزاخر "بالوحوش أصحاب الخدود الحمراء"[٢] وكأنّها مستجدّات دبّرت في الخارج لتنمو وتأخذ مداها المتوسّع تحت عنوان ما عرف بالفوضى الخلاّقة التي أفرغت من معانيها لكثرة إستعمالاتها.

–المفارقة الثانية أنّ هذا التفكير لا الفكر المسكون بالمؤآمرات والمخطّطات، قد يستمدّ دعائمه أو تبريره وشعبيته، من مقولات لا تنتهي في مفاعيلها ترتبط بالعلاقات التاريخية المعقّدة والمزمنة بين الغرب والعرب والمسلمين وبينهما نكبة "إسرائيل" والتحوّلات الغامضة التي أحدثتها إطلاق فكرة "الدولة اليهودية،" لتبلغ ذروتها لدى بعض السياسيين وفي طليعتهم، مثلًا، رونالد ريغن الرئيس الأميركي الأسبق للدولة العظمى عندما قال "بأنّ نهاية العالم المحكوم بالشيطان قادمة حتمًا"[٣]. أو قوله مخاطبًا جماعةً من اليهود:"حينما أتطلّع إلى نبوءاتكم القديمة في العهد القديم أجد نفسي متسائلًا عمّا إذا كنّا نحن مَن سيرى نهاية العالم واقعًا فعلًا". إنها قطعًا نهاية تنطبق على زماننا الحاضر[٤] والأمثلة متعدّدة في هذا المجال. وهنا تشتدّ وطأة هذه المفارقة الثانية ليس على مستوى المضامين الهائلة المغمّسة بـ"النهايات" التي يستخدمها أهل السلطة غالبًا لأغراضٍ ضغوطات آنية مصلحيّة، بل على مستويات إنبعاثها في حبر بعض الغرب وأدبياته، مع أنّنا كنا نتصوّر

٢- فرانسيس فوكوياما، المرجع نفسه، ص: ١٩٤

٣- "الواشنطن بوست" Washington Post، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، وكان قد صرّح به لمجلة People الأميركيّة في ٦ كانون الأول/ يناير ١٩٨٣.

٤- ورد هذا التصريح للرئيس الأميركي رونالد ريغان في جيروزاليم بوست Jerusalem Post في٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٨٢، مقتبس عن: **"يوسف الحسن: البُعد الديني في السياسة الأميركية"**، مركزدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٧٢.

بأنّ الفكر قد هاجر نهائيًّا في الغرب من الدين إلى الإنسان، وما عاد يألف مثل هذه التفسيرات التي تحمل التنبؤآت أكثر ممّا تحمل من الوقائع والتحليلات المقبولة.

وظهرت الكتابة العربيّة كما النضال المرتبك مسائل ومحاولات ممكنة وضرورية وقد تستمرّ في التاريخ، لكنها بدت غير جديرة بالتغيير أو بالفعل بل بردود الفعل المتناقضة على إيقاعات أحداث "ثورات الربيع العربي". وهنا برزت الفروقات بين الدول المرشّحة للتغيير وكأنّها كائنات سياسية لا تموت. وبانت الشعوب وكأنّها مجتمعات أخلاقية، مع أنّها وجدت كشعوب قبل أن توجد الدول والأنظمة، إلاّ أنّها بقيت أسيرة تلك الدول وغيرها من الدول البعيدة، وحافلة بالمعتقدات والتباينات حول المقدس والخير والشر ونسق القيم والأعراف، ونجدها ظاهرة في ردود فعل تجمع القبائل والعائلات والدين والتركيبات الطبقية والطائفية المتكلّسة والعادات اليومية وأساليب الحياة المختلفة. بدا الصراع والتشظيات والحروب والثورات العربية مظاهر ممكنة أيضًا وقد تستقرّ قرونًا، إذا إقتضى الأمر، بصفتها الجديرة بالخرائب من جهة، ومفسحة المجال الواسع لإمتصاص الثروات والثورات من جهة مقابلة.

قد يمكن تفسير ذلك بأنّ "الثورات" قد آلت بالإجمال إلى شيوع التطرّف الذي أنتج جاذبيّة ملحوظة بالإسلام ليس على مستوى ردود فعل شرائح المسلمين في البلاد الإسلامية، بل على مستوى ردود فعل هؤلاء تجاه جاذبية العالمية التي راحت تخبو، بعدما بات ممكنًا إختراق الإسلام بالقيم والأفكار الغربية من ناحية، وبالسخط والتهديد اللذين راحا يقويان في بعض عواصم الغرب حيال المسلمين من ناحية ثانية. برز همّ

البحث عن الذات الوطنية والقومية مجدّدًا محكومًا بمناخ النهايات غير المحسومة التي راحت تجدّد الأدبيات والأفكار البالية المتكرّرة بين العرب والمسلمين أو بين المسلمين أنفسهم بمذاهبهم ومدارسهم وإجتهاداتهم المتنوّعة المختلفة، وفي ضوء حظوتهم بكنوز السماء بمعنى الدين وكنوز الأرض بمعنى النفط والغاز. لكن الغرابة التاريخية أو معضلة الخروج ممّا نحن فيه.

وخصوصًا تلك الفصائل الإسلاميّة المقيمة في الماضي بتشدّدها وكأنّها جاهزة لخدمة الغرب في حروبه الخارجية المثمرة عبر حروبهم الداخلية الموكولة بتدمير بلادنا بإسم الدين، سواء كانت هذه الفصائل من نتاج الثقافة الإسلامية أو غربية رفضت الغرب أو تمّ تصديرها من خارج ودفعها نحو أرض العرب والمسلمين لتشغل فكر العالم تحت عنوان الإرهاب. وهنا سؤال أوّل:

١- لماذا النقزة من فكرة "النهايات"؟

لثلاثة أسباب من بين أسباب أخرى، أوّلها أنّ "النهايات" في تفسيراتها توصّل المجتمعات المتديّنة وغير المتديّنة مباشرةً بالحركات الألفية Millénarisme وأهوالها والتي لازمت محاولات التغيير في ما حقّقته الأديان أو ما سبقها ويستمرّ معها إذ تضع البشرية كلّها يدها على قلبها كلّما إقتربت الأزمنة من لحظة عبور المئة أو ألف سنة، وللمصادفة فإنّ اللحظات التي تقوى فيها الأصفار في ترتيب الأزمنة وتساوقها الرتيب، غالبًا ما تكون مصحوبة بالأزمات والصراعات والحروب[٥].

٥- لمزيدٍ من التفاصيل في الشروحات النظرية المعاصرة للحركات الألفية راجع:
Stephen Jay Gould, **"Millenium, Histoire naturelle et artificielle de l'an 2000"**, éd. duSeuil, 1998, pp.5-18

السبب الثاني وهو الأهمّ، هو أنّ مصطلح "النهايات" عرف الضوء ربّما كنوعٍ من الإقرار بفشل الفكر الفلسفي في حل المعضلات والأسرار وإيجاد أجوبة مقنعة على الأسئلة الفلسفية الصعبة، ولكن هذا الجزء المظلم والحزين من الكلمة وجد ضالته، بل كان مرتبطًا منذ الأساس الطبيعي بتعاليم الأديان كلّها، إذ تعني "نهاية التاريخ" انتظار الخلاص الوشيك الذي يعمّ الأرض، وإستعادة الفلسفة الرواقية بتجليّاتها السلبية التي قالت بأن العالم ينتهي "بنار تلتهمه"، وما يتبقّى من التاريخ لا يتجاوز تدوين ما كان حاضرًا أو متبقيًّا بعد طي صفحاته. وهذا ما نجده عند الهنود حيث سيظهر"سيفًا" مطهّرًا العالم من أدرانه عبر"السنوات الكبرى". ونجده في فكرة "المخلص" في إيران و"ميترا" منظّم الكون ومنقذه الذي ليس هو سوى "الافشتا الإيرانية" القديمة الذي يعود يومًا فيضرم نارًا تلتهم الكون. ونجده أيضًا مع بوذا "مخلص العالم"، إذ يتّخذ سحنة البشر عندما يعمّ الجور، وللمصطلح جذوره الفكرية الضاربة في العهد القديم حيث الاعتقاد بمجيء المسيح المخلّص المنتظر عند اليهود في التوارة أو عودته في آخر الأزمنة بعد قيامته لدى المسيحيين. ومثله ظهور الإمام المهدي المنتظر قائم القيامة عند الشيعة الذين يعتقدون بأنّه سيعود إلى العالم ليملأ الأرض عدلًا بعدما ملئت جورًا، ومثله أيضًا "ماني" الذي ادّعى أنّه المسيح الثاني الحامل لـ"ديانة الخلاص"[٦].

أمّا السبب الثالث، فربّما يكمن في أنّ السياسة والإستراتيجيات الدولية التي حملتها "فلسفة" العولمة ومشتقاتها ووسائلها الإتصالية المتفجّرة على مستوى الكرة الأرضية، جاءت مغرية وليّنة وغير مفروضة لتجذب

٦- Marguerite-Marie Thiollier, "**Dictionnaire des religions**", 3ème éd.,éd. Sycomore, Paris, 1984.

شعوب الأرض وتقودها منصاعةً بشكلٍ ناعمٍ نحو حتميّة التغيير. إنّها ظاهرة ثقافية إنسانية هائلة، دخلت من الباب الحضاري التواصلي الكبير الذي تزاحمت عبره أنساق القيم الجديدة التي جاءت تؤسّس لفكرة القطبية السياسية الوحيدة وتعميم كلّ ما له علاقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والحريات والعدالة ونسف الأفكار الشمولية مهما كانت جذورها ضاربةً في الأعماق. وبإختصار، بدت الديمقراطية الحرّة الإيديولوجيا المنافسة والقوية الوحيدة في الساحة العالمية بوجه الفكر والأنظمة الشمولية.

قد تكون فكرة النهايات، ومهما كان وقعها على الشعوب الطريّة، مسائل مألوفة ربّما حسمتها بل رسّختها العقائد الدينية والإيمان بها، لكن وقعها على المستوى التاريخي للشعوب والأوطان بقيت قضايا حملت وتحمل الخوف الكبير من التحوّلات الكبرى التي قد تصل إلى حدود الفناء أو الإفناء. لا يمكن لها أن تشكّل قطيعة نهائية مع الماضي، بل على العكس جاءت تفرض ردود فعل التشبّث بالماضي بعد نبشه وغسله وإستعماله أداة تحديث وتحدٍّ مع الإستمرار في توليفات صعبة بين الماضي والمعاصرة والتجديد والحداثة. فبعدما جرّب العرب شعارات مكافحة الإستعمار والإستقلال الوطني وأفكاره، ثم فتنوا بفكرة عدم الإنحياز والحياد الإيجابي أثناء الحرب الباردة والوحدة العربية ومعظم الأفكار القومية التي جرى توطين بعضها، سقطت أو راحت تسقط الشعارات والأحزاب والأفكار والإيديولوجيات التي كانت تقدّم نفسها ركائز راسخة للنهوض العربي في العديد من الأوطان العربيّة.

وقد يكون هذا الأمر طبيعيًا لأنّ تحويل الصراع إلى حقول القيم المقدّسة والأحقيات الدينية، بدأ أكثر مرارة من الصراعات حول الممتلكات والآثارات

والثروات العربيّة. وبدأ المؤمن يغضب ويقاتل، إذ تنتهك حرمات مقدّساته أكثر من الوطني الآخر، عندما تهان كرامته الوطنية أو يتمّ الإعتداء على دولته لا أن تدمّر معالمها. وهنا سؤال ثانٍ:

٢- هل حقًّا نحن في قرن الدين؟

يمكننا، في هذا المجال، الإشارة إلى كلمة جابت الكرة الأرضية ومازالت تنقل عن أندريه مارلو (١٩٠١–١٩٧٦) الوزير الأسبق للثقافة في فرنسا الذي عنون للقرن الحادي والعشرين الحالي قبل نصف قرنٍ من الوصول إليه (وتحديدًا في العام ١٩٥٥)، بأنّه "سيكون قرن الأديان والصراعات الدينية وأقصد بالأديان (حسب قوله هو) بصفتها أقنعة سياسية لحروب مصالح الدول المتشبثة بمصالحها في المناطق المستحوذة عليها. وسيستخدم الغرب الترسانة الأيديولوجية كأمضى سلاح بين يديه لاحقًا بهدف التدمير والتغيير، خصوصًا في الدول الإسلامية، الفقيرة منها والغنية، وكل بلد بحسب ظروفه أو تناقضاته السوسيولوجية وتكويناته الدينية والإتنية"[٧].

كان لابدّ من التدقيق العلمي في هذه الكلمة القويّة الشهيرة التي لم يثبتها هذا المفكّر الفرنسي الملحد "مارلو" في مقابلة معه في مجلّة "لوبوان" الفرنسية، حيث أنكر ما نقل عنه لكن مصوّبًا لا مصحّحًا إذ قال: "لقد نقل عن لساني بأنّ القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الأديان. أنا لم أقل هذا قطعًا لأنني لا أعرف ذلك، لكنّني لا أستبعد إمكان حدوث يقظة روحيّة لا

٧- من حوار أجراه أحمد فرحات معه في باريس في العام ١٩٧٥، ونشر مقاطع منه ثمّ نشره كاملًا في مجلة **"الكفاح العربي"** بيروت آذار/مارس١٩٨٥بمناسبة ١٠ سنوات على رحيله. أنظر أيضًا:
http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/1/12/%D8%A3%D9%86%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%87-%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88-%D9%88%D9%82%D8%B1%D9%86-%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9-%84%D8%A3%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%86#sthash.KpBSfaM2.dpuf

على مستوى البلاد الإسلامية وحسب، بل على مستوى الكرة الأرضية"[٨].

قد يكون الفكر الديني عائقًا في وجه الديموقراطية ولا يولّد إجتماعات حرّة، خصوصًا عندما يكون التاريخ السياسي لهذا الدين حافلًا بتنافر المذاهب وإختلافاتها، وهو ما ينطبق على الديانات التوحيدية وخصوصًا اليهودية حيث السعي إلى السيطرة على الحياة الإنسانية الخاصة والعامة مع أنّ الناس المؤمنين لا يتساوون إلاّ عند إصطفافهم في المعابد حيث يتقدّس المكان إلى حدٍّ كبير، بالمعنى النظري لا الواقعي. وهنا يمكن التمييز الجذري بين عالمين:

عالم الغرب "المسيحي" الذي لا يتمثّل المسيحيون به دينيًا في الشرق، بل يتمثّل معظم هؤلاء به في كلّ ما أفرزه الخروج من الدين، فيبدون لا غربيين ولا شرقيين.

أمّا العالم الثاني "الاسلامي" فقائم منسجم بـ"أهدنا الصراط المستقيم إيّاك نعبد وإيّاك نستعين". ويعني التلفّظ بها بطلان كنوز الأرض، وهذا ما يفضح نوايا الدول وسلوك الأنظمة والفصائل "المعاصرة" التي تتجاوز بكثير المضامين. يعتبر فوكوياما، في هذا المجال أنّ" اليهودية والإسلام ملائمان للديمقراطية ... والإسلام لا يقلّ عن المسيحية في إقامته لمبدأ المساواة الإنسانية العامة، ولكن من الصعب تكيّفه مع المذهب الليبرالي الذي يسمح بالحقوق العالمية وفي رأسها حرية الفكر والديانة فتركيا نفّضت عن نفسها إرثها الإسلامي وها هي تعود إليه بعد إصلاحات كمال

٨- http://www.terred'israel.com/infos/andre-malraux-prevoyait-il-un-xxieme-siecle-religieux-par-arnold-lagemi. وأيضًا

Thompson Brian: **"Nul n'est prophète": Malraux et son fameux "XXIe siècle"»**, Revue André Malraux review, vol. 35, 2008 : «Malraux et les valeursspirituelle du XXIe siècle (I)», p. 68-81.

أتاتورك مؤسّس الدولة التركية الحديثة ومثلها الحركات القومية في مصر وسوريا ولبنان والعراق"[٩].

سواء كان مارلو، بجملته هذه، قد عنون للقرن الحادي والعشرين بالصراع الديني ومخاطره أم لا، إلاّ أنّ جملته تلك ظهرت وقائع ماثلة في ديار العرب والمسلمين ودول أخرى من العالم، كما في أذهان النخب وخصوصًا العربيّة منها. ووجدت أصداءها العمليّة والدينية والثقافية والسياسية والإجتماعية والعلمية وحتّى التجارية في نصوصهم لتتّخذ دمغتها القصوى المستعادة وأهميّتها بعد صدور كتاب "صراع الحضارات" لصموئيل هنتغتون في العام ١٩٩٣.

أثار هنتغتون جدلًا كبيرًا في أوساط منظري السياسة الدولية بكتابته مقالة بعنوان "صراع الحضارات" في مجلة الحضارات" فورين آفيرز، وهي جاءت ردًا مباشرًا على أطروحة تلميذه فرانسيس فوكوياما المعنونة بـ"نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الذي جادل فيها أنّه وبنهاية الحرب الباردة، ستكون الديمقراطية الليبرالية الشكل الغالب على الأنظمة حول العالم، لكنّ هنتغتون من جانبه اعتبرها نظرة قاصرة، وجادل بأنّ صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القومية وإختلافاتها السياسية والإقتصادية، بل ستكون الاختلافات الثقافية المحرك الرئيسي للنزاعات بين البشر في السنين القادمة، وهي ستكون دينية وثقافية بين الحضارات الكبرى في العالم التي عدّدها بكونها غربيّة كاثوليكية بروتستانية وأميركية لاتينية ويابانية وصينية وهندية وإسلامية وأرثوذكسية وأفريقية وبوذية. وركّز هنتغتون على الإسلام معتبرًا أنّ

٩- فرانسيس فوكوياما، المرجع نفسه، ص: ٦-٧.

حدوده ومناطقه الداخلية دموية. واستغرق في صراعات المسلمين مع الأديان الأخرى مقدّمًا أمثلة الصراع في السودان بين جنوبه وشماله، وبين الهند وباكستان والصراعات داخل الهند نفسها بين المسلمين والهندوس. وتساءل هنتغتون ما إذا كانت الهند ستبقى دولة ديمقراطية علمانية أوتتحول إلى دولة هندوسية على صعيد سياسي. ورفع الأغطية عن مشاكل الهجرة الإسلامية في أوروبا وتنامي العنصرية في ألمانيا وإيطاليا ضد المهاجرين من شمال أفريقيا وتركيا، ومشاكل المسلمين التركمان في الصين، وصراعات المسلمين الآزيريين مع الأرمن، وصراعات المسلمين في آسيا الوسطى مع الروس، وصراعات المسلمين الأتراك في بلغاريا وغيرها من الصراعات، لكنه حدّد الصراع بأنه واقع حتمًا بين "العالم المسيحي" بقيمه العلمانية من جهة، و"العالم الإسلامي" بقيمه الدينيّة[١٠].

كان من الطبيعي، إذن، أن يتّجه الفكر الإسلامي في ردود فعله وفق محاور أو مواقف ثلاثية التوجه:

أوّلًا، إعتبار هذا الصراع الديني قائمًا أصلًا ويمكن إحياؤه، بعد مئوية من تقاطر القيم الغربيّة إلى الشرق الأوسط وهطولها كما الأمطار، وهو صراع في طور التحقّق وغير ممكن التحكّم بسلبياته أو إيجابياته في عصر الإتّصال، إذ ربطت معظم الأحداث الكبرى التي حصلت في الشرق الأوسط به أي بالغرب مثل سقوط الشاه رضا بهلوي وعودة الإمام الخميني من فرنسا بالثورة الإسلامية إلى طهران فالعالم (١٩٧٩/٢/١) الذي أيقظ الصراع بين السنة والشيعة ثمّ إجتياح أفغانستان من

١٠- Samuel P. Huntington, **"Le choc des civilizations"**, Paris, Odile Jacob, poches, 1996.

الروس(١٩٧٩/١٢/٢٧) الذي أيقظ حماسة المسلمين وإنخراطهم في القتال، وكذلك نشوب الحرب الإيرانية العراقية(١٩٨٠/٩/٢٢) التي دامت عقدًا كاملًا، أوغزو صدّام حسين للكويت (١٩٩٠/٢/٨) ثمّ عاصفة الصحراء (١٩٩١/١/١٦)، وصولًا إلى ربطها كلّها بالحدث الأضخم الذي هزّ العالم أعني سقوط البرجين(٢٠٠١/٩/١١) وما تلاه من أحداث جاءت بموجب القرار الدولي ١٣٣٧ القاضي بمكافحة الإرهاب عنوان القرن. وما أن تقول الإرهاب بعد ذلك، حتّى يدرك السامع بأنّ المقصود هو المسلمون والإسلام أيضًا. يمكن فهم هذا الإحياء، في ضوء وعينا الموضوعي لمدى الجروح التي أصابت المجتمعات الإسلامية سواء في إلتآمها التقليدي أو في مجاراتها للغرب بقيمه لا بإستيراد تقنياته وحسب، وهو يختصر تاريخًا طويلاً من العبث العسكري السياسي والإقتصادي المزمن بها.

وثانيًا، إعتبار هذا الصراع مبعث توجّس ورعب بعدما نظر الغرب إلى المسلمين بعين حمراء عقب كارثة البرجين، وبسبب ما سيخلّفه هذا المناخ من كوارث ودماء في بلاد الشرق الأوسط بشكلٍ ضاعف القول المقبول والمنشور أحيانًا بالمؤامرة. الغريب في هذا التوجّه الثاني، أنّ النظرة القومية إلى هذه الصراعات الدينية والمذهبية لم تأخذ في إعتبارها مسؤولية القسط الأكبر عمّا يمكن أن تولّده تلك الأحداث وما سيليها من تداعيات لم تكن في الحسبان.

وقد يكون الإعتبار الثالث الليبرالي المستغرب الأكثر دقّةً والأدنى وعيًا في النظر إلى هذه الصراعات ذوات الصبغة الدينية والمذهبية بكونها ستشكّل أملًا كبيرًا وسجّادةً حمراء ترفع الأغطية الكثيرة عن الأنظمة الراتعة في إستبداديتها، لتعيد تشكيل المنطقة وفق مناخ أو نظام عالمي جديد في

عصر الإنفتاح والتواصل وخرق الحجب السميكة وذلك كلّه عبر الإنقلابات والحراك الحزبي والشعبي.

٣- السجّادة الحمراء نحو التغيير:

لا يمكننا الجزم بمدى إدراك العرب والمسلمين الكامل لمعاني إيقاظ الصراعات الدينية والمذهبية وأبعادها الذي حلّ عاملًا هائلًا مساعدًا في دفع التغيير. يبدون وكأنّهم أغفلوا عاملًا إستراتيجيًا وأساسيًا كان يقوم في إستراتيجيات الغرب وفي رأسه الولايات المتحدة الأميركية، يهدف إلى خلخلة الأنظمة الشمولية ومحاولة نسفها، ليس في رقعة العرب والمسلمين، بل في العالم. وهنا يجب الإعتراف بأنّ الأزمات التي حلّت بالعديد من الأنظمة الإستبدادية لم تحصل منذ سقوط جدار برلين (١٩٨٩/١٠/٩) كما يشاع، على الرغم من أنّ هذا العام الشهير شكّل محطّة بدايات السقوط النهائي للفكر اليساري بعد مرور مئوية ونصف تقريبًا على البيان الشيوعي الأوّل. وشاءت الظروف أن يقع في العام عينه، العيد المئوي الثاني للثورة الفرنسية. في ذلك العام، قامت روسيا بإنتخاب نوّابها ورئيسها، وتبعتها بعد عام إنتخابات أخرى في جميع الجمهوريات الـ١٥ الإشتراكيّة، ليصل فيلق التغيير إلى الصين التي عمّتها مظاهرات المطالبين بإقامة نظام ديموقراطي.

وبالعودة إلى الوراء، يمكننا أن نخطو بهدوء ربع قرنٍ لنذكّر بإنهيار العديد من الحكومات والأنظمة المستبدة في جنوبي أوروبا وأميركا اللاتينية وشرقي آسيا وأفريقيا.

لنأخذ أوروبا أوّلًا، فنتذكّر في العام ١٩٧٤، سقوط حكومة "كايتانو"

بإنقلاب عسكري في البرتغال الذي دخل إلى المناخ الديمقراطي مع إنتخاب عالم الإجتماع "ماريو سواريز" رئيسًا للوزراء في ١٩٧٦، وسقط حكم الجنرالات الذين قبضوا على اليونان بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤ تاريخ الإنتخاب الشعبي لحكومة "كارامنليس"، وفي العام ١٩٧٥ توفي الجنرال "فرانسيسكو فرانكو" في إسبانيا فاتحًا الطريق نحو الديموقراطية في ١٩٧٧، وفي العام ١٩٨٣ سقط الإرهاب العسكري الذي تحكّم بتركيا خلال ثلاث سنوات لتأخذ البلاد طريقها نحو الإنتخابات الحرّة وتعدديّة الأحزاب. وبالإنتقال إلى أميركا اللاتينية، شهدنا في عقدٍ ونصف الكثير من التحولات من الأنظمة الإستبدادية إلى التجربة الديموقراطية حيث عادت في ١٩٨٠ الحكومة الديموقراطية في البيرو بعد اثنتي عشرة سنة من الحكم العسكري. وساهمت حرب الفوكلاند في ١٩٨٢ في إسقاط حكم الجيش في الأرجنتين وقيام حكومة الرئيس "الفونسين" الذي إنتخب من الشعب، ومثلها سقطت الحكومات العسكرية في الأورجواي في١٩٨٣ والبرازيل في١٩٨٤، وباراغواي وتشيلي ونيكاراغوا وبيرو وكولومبيا. ومع بداية التسعينيات لم يبق سوى كوبا التي لا تسير وفق نظام الإنتخابات الحرّة. ونجد التحوّلات عينها في شرقي آسيا حيث سقطت ديكتاتورية "ماركوس" في الفيليبين في ١٩٨٦ لمصلحة "كورازون آكينو" المستمدّة من الشعب، وتخلّى الجنرال "شون" عن السلطة في كوريا الجنوبية قبل إنتخاب "رو تاي وو" رئيسًا، وبعد رحيل "شيانغ شنغ كو"، في العام ١٩٨٨ في تايوان، راجت الأفكار الديمقراطية السريّة التي أوصلت إلى البرلمان الأهلي، وكان من تداعيات ذلك، إسقاط الحكومة الإستبدادية في بورما عبر الحركات الديمقراطيّة. أمّا في أفريقيا فقد أعلنت حكومة

جنوب أفريقيا، في بداية العام ١٩٩٠ إطلاق سراح "نيلسون مانديلاّ" والإعتراف بالكونغرس الأفريقي الأهلي[١١] .

نمت تلك التجارب الديمقراطية وتحصّنت بشعوبها بسبب الخبرات السابقة القاسية التي راكمتها تلك الشعوب عبر ممارسات الأنظمة الإستبدادية من ناحية وتقاليدها الدينية، بشكلٍ عام، من ناحية أخرى. ولهذا يمكننا إعتبار تلك التجارب السجادة الحمراء الواسعة التي أسّست لثقافة كونية شاعت، وهي مستندة بشكلٍ ملحوظ وفعّال، إلى وسائل الإعلام والإتصال والتواصل الإجتماعي، ويمكن إختصارها بأنّ إعتقادًا خاطئًا سقط أو هو يسقط تدريجيًّا، لكون عقول أهل السلطة المسكونة بالقدرة على الحكم بالقوّة إنتهى، وهو ما يمكن أن يلصق بالحكّام المستبدّين فقط، "هؤلاء المرضى الذين يحكموننا" وهو عنوان لكاتب فرنسي[١٢]. وغالبًا ما تترسّخ سلطات هؤلاء بفعل الأقارب والمستشارين والأتباع ورجال الأعمال والسياسة والمحاسيب المسترخين والمرسّخين لفكرة شرعية سلطات زعمائهم، مع أنّ الواقع قد يفاجيء أحيانًا فيفرز عكس ذلك، فتصيبهم الدهشة والمفاجأة عند حراك التغيير وهم في غمرة نشوتهم في سلطات الحكم وأسرّته. غالبًا ما تأتي النتائج كارثية دموية بسبب التشبّث بمرضهم، وخصوصًا أولئك الحكّام الذين يعملون لإكتساب قدرٍ بسيط من الشرعية الديمقراطية عن طريق اللجوء إلى الإنتخابات المخطوفة تحت وهج الدماء والضحايا، وبدافعٍ من التحدّي أو إظهار التنازلات لقوى التغيير، لكنّ غالبيتهم تقع ضحايا الإخفاق في توليف

١١- فرانسيس فوكوياما، المرجع نفسه، ص: ٣٠-٣٩، وأيضًا ص:٥٥-٦٦ .

١٢- Pierre accoce, **"Ces malades qui nous gouvernent"**, Paris,Stock, 1996.

تركيبة جديدة شرعيّة لسلطاتهم الدائمة أو للحفاظ المؤقّت عليها.

يمكن القول، أنّ مناخات التعارض بين فلسفة القوة وصيغ الإستبداد قويت إلى حدّ كبير، مع أنّها لم تسقط الكثير من الأنظمة والأحزاب الديكتاتورية المعاصرة التي ما عادت تحظى بتأييد قطاعات الشعب. وكان من الطبيعي أن تلفح تلك المناخات العامّة المنطقة العربية والإسلامية التي أفرزت "ثورات الربيع العربي" التي تمّ إجهاضها لرفض شعبي متأصل للغرب وأميركا تحديدًا ولبروز الدين والمذاهب، ممّا يجعلنا لا في قرن الصراعات الدينية وحسب، بل في مذابح الصراع المذهبي ومحارقه وفنونه في القتل والإلغاء، وبما يعيدنا إلى أدبيات العهد القديم وأساطيره الحافلة لا بتشويه صور الأديان بل بتشويه صورة منبعها الأصلي.

لست منغمسًا في التركيز على مجموعة من مشاريع المتغيّرات والتحوّلات الكبرى التي تسكن عقول الطبقات الخارقة الدوليّة التي تحلم بحكم البشريّة وقيادتها أو دفعها بعد تحلّلها نحو ما يتجاوز الفوضى، وذلك بهدف تبيان إشكاليات الإعياء في الحكم الذي وصلنا إليه والذي قد يذهب نحو ما يتجاوز الحروب والصراعات في وقائعها وأحداثها الضخمة.

فما هو موقع المسيحية والإسلام بعد في ذهن هذا الغرب؟ ومن يستطع تحديد الغرب والشرق وكيف ستتمّ، إذًا، صيانة أو تنقية المذاهب والهويات وملامح المستقبل المحكومة بالغموض والإجتهادات والخلافات؟ وكيف نعبر فوق هذه المتراكمات وعبرها نحو تخليص التشابك في ما بين الأديان الدسمة مثل اليهودية والإسلام والأديان الفاقدة الدسم كالمسيحية والقوميات المتراجعة؟ وأين هي دروب الغرب والعرب و"إسرائيل" في ما يحصل من متغيّرات؟ أسئلة مشروعة تحتاج لأطروحات، وقد يكون من

المبكر الخوض أو التنبؤ بأجوبتها، لكنّ معضلة تجديد القراءة في العروبة والإسلام تبدو ماثلة مجددًا في النظرة العربيّة إلى الأمام.

٤- معضلة التجديد في العروبة والإسلام

يمكن الإقرار بمسلّمة، هي أنّ الإسلام قد حمى العرب وخلّصهم من براثن الجاهلية وتقاليدها، لكنّ العروبة أصيلة أو مستوردة أو مختلطة، ناهضت المسلمين وسايرتهم عبر محاولات تخليصها من حكم المسلمين. وهذه العروبة "المنقرضة" أو "المستحيلة" اليوم، باتت غير قادرة، في رأينا، على المساهمة في حماية نفسها أو حماية المسلمين. هل تساعد هذه التوصيفات على القراءة المتجدّدة في العروبة والإسلام؟

سأحاول القراءة، لكنّني أكاد أجزم بأنّ النصوص الدينية والإسلامية تحديدًا هي هي، لم ولن تتغيّر مهما تقاتل العرب والمسلمون ودمّروا فيها بلادهم وحضاراتهم، ومهما مطّت تركيا أو إيران أو الدول الإسلامية الأخرى الأعناق ومن خلفها أو أمامها العالم كلّه للبحث عن"إسلام معتدل" أو "إسلام غير معتدل" أو البحث في تحديث النصوصٍ الدينية أو تعديلها بهدف عصرنتها أو لملمة " فكر التنوير" وغيرها من المسمّيات الرائجة. الإسلام شيء والمسلمون يبدون أشياء آخرى. إنّهم وكأنهم رقع من البشر "بازيليين" من Puzzle أي فرق وفصائل كثيرة التنوّع والألوان والإجتهادات، صعبة التركيب والجمع وسهلة الإقتتال والتفتيت والتفرقة، وخصوصًا في زمنٍ سهلت فيه الفضائيات إجتهادات الفقهاء والعلماء الكثر وإستسهالهم في تفسير الدين والمواقف والتحليل والتحريم. يصيب دينهم ما أصاب معتنقي الأديان الأخرى من تجارب

مريرة وتشظّيات عبر التاريخ، وخصوصًا المسيحيين الذين أخرجوا الدّين بحروبهم وتشظّياتهم في الغرب خروجًا نهائيًا أو نصفيًّا أو غامضًا أو هم لم يخرجوا نهائيًا بعد كونهم عادوا محكومين بالسلطات وأطماعها.

لقد أورثت الثورات الدينية وصراع السلطات والأنظمة في الغرب بمختلف معانيها دماء يصعب كيلها، سفكت ولم تبلغ اليباس النهائي بالرغم من مرور قرن كاملٍ. ما يتغيّر في بلادنا، إذًا، هم المسلمون لا الإسلام إذ ينبشون أو يدفعون دفعًا إلى النبش في تواريخهم الغنيّة وصراعاتهم المذهبية القديمة والكثيرة في النصوص والنفوس في الوقت الذي ينبش فيه العالم كلّه عمّا في أرضهم[١٣].

فاللسان الذي بدأ متدثرًا أو متعثّرًا في القراءة والإفصاح، ألحّ في أن يزملوه أي يغطّوه كي تنبثق الكلمات في العتمة والهدأة ثم تنتشر في الذاكرات وفوق الألسنة والنصوص غير المنقّطة أو المحرّكة لاحقًا مع الخليفة عثمان بن عفّان تحقيقًا عمليًّا مكتوبًا ومقروئًا وتطبيقًا نهائيًّا لوحدانيّة الخالق في كلمته الثالثة والأخيرة في شؤون الدين والدنيا. الأخيرة نعم، حيث الإقفال النهائي لباب السماء في وجه البشر الذين ما عادوا يصطفّون أو يتقاتلون في غنى الأديان وطقوسها وأدوارها ومفاضلتها في بناء الحضارات كما في تحديد الغيب بعدما أصاب الفلسفة نكبة الفشل في إيجاد أجوبة قطعيّة منذ ما قبل الفكر الإغريقي وحتّى معه وبعده. سالت السماء بحلّتها المضيئة وشمسها ونجومها في النص القرآني النهائي الموصول بالعهدين الجديد والقديم، ومال البشر

١٣- Nassim elKhoury, **"Introduction à la modernité Arabe"**, éd. dar al-Hadatha, beyrouth, 1986. P.22

إلى تحديد الكون والمعرفة والحكم من دون دراسةٍ أو معرفةٍ نقديّة أو علامات إستفهام كتلك التي خبرتها المسيحية في الغرب.

أن تقرأ وأنت أمّي محاولة، بل مهمّة إعجازيّة، تلتهم معظم العقول والأعمار، وأراها أيضًا تلتهم الفكر الديني المسيحي الباهت أو تبعثه مجدّدًا كما تتشظّى في العالم الإسلامي. أن تقرأ مجدّدًا أو جديدًا بحثًا عن العروبة في مدى الإسلام الفائر في الكرة الأرضية، يعني أن تقرأ تلك العلاقات غير المستقرّة بين العروبة والمسلمين، إذ يستحيل علينا تعليق ملامح المستقبل العربي أو الإسلامي بمسمارٍ مماثل لمعبد دلفي في أثينا حيث الجملة الأبرز: "أعرف نفسك تعرف العالم". لقد ذوت العروبة. هل نقول إنتهت؟ وأخفق العرب على الرغم من مكوناتهم السماوية والنبوية في الكتابة والقول، وعلى الرغم أيضًا من مقوّماتهم الفكرية والسياسية والدينية، في أن يتركوا لنا لوحة واضحة نثبّتها فوق بوابة العرب والمسلمين قبل الدخول إلى مساحات المنطقة التي تغوص أكثر فأكثر في الرمال والدماء.

قد تتكرّر ظاهرة الرؤوس في قراءة النصوص، بعدما يخضعها الباحث للحذف والتغيير والتمزيق كون النوايا في التغيير محكومة بأرض شاسعة من الأنظمة والجماعات العربية والإسلامية المتنوعة، كما هو محكوم بمخزون من اللاوعي الغامض في زمن تطغى عليه ظاهرة تقطيع الرؤوس وتعليق الأجساد فوق الجذوع البريّة تحت رايات الدين وباسمه في دولة الخلافة "المتجدّدة". كيف إلى التوفيق، إذًا، بين النصوص وبينها وبين الرؤوس؟

٥- أزمنة النصوص والرؤوس:

أ- مميزات النص: للنص الإسلامي والنصوص اللاحقة له في بلادنا سلطات، أوّلًا، ورهبة خاصّة في الذهن العربي. هي مقدّسة ولا تنفتح إلاّ على السماء أو في لا وعينا بحثًا عمّن يكشف الأسرار أو يمدّ حبره وعنقه تحت حدّ السيف. هي قائمة محفورة في الذاكرات المتتالية أبدًا، والسبب أنّ رحمها الأوّل هو الذاكرة التي لا تلحن ولا تجفّ ولا تتغيّر. كلّها النصوص الأبدية خرجت من الشفاهية أو الشفاه اللامتناهية لترقد في رحم ذاكرة الخالق. أحيانًا كثيرة يتخطّى اللسان أو السلوك مقام الذاكرة وهذا طبيعي، وأحيانًا يتراجع السلوك ويكرّر اللسان ما في الذاكرة التي تبقى صورة طبق الأصل عن النص المثال، وهنا تقتحم الذاكرة عقل العالم لتقويمه عبر تقويم سلوك ساكنيه وفق مقتضيات المثال الأعلى. هكذا تسقط معظم الإعتبارات والخصوصيات والبصمات لكلّ مخلوق، إذ لا تفريق بين ذاكرة وأخرى، وهذه ظاهرة توحيدية فريدة تلفظ أو تجرف في طرائقها ومناهجها وأساليبها في الحكم معظم الأفكار المقيمة والمستوردة حتّى فكرة النسبيّة بصفتها المظلّة التي فلشها آنشتاين فوق رأس المعرفة حفاظًا على التنوّع والنسبية ووجهات النظر والفردانية Individualisme بمعانيها وأبعادها وتجلياتها السياسية المعاصرة. ولا ننسى أنّ التنوّع يقودنا علميًّا حتّى إلى تفكيك أعضاء الجسد الإنساني وخلاياه إلى بصمات ودمغات خاصّة بكل مخلوق على وجه الأرض حاضرًا ومستقبلًا وحتّى تحت التراب.

كتب الروائي المبدع البرازيلي باولو كويلو "أنّ عاقل العقلاء قد

أسدى بالنصيحة التي ترى بأنّ سرّ السعادة البشرية قائمة في التأمّل بعجائب هذا العالم من حولنا، من دون أن ننسى نقطتين من الزيت كرمزٍ للإيمان يجب الإحتفاظ بهما في قعر الملعقة التي نحملها"[١٤]، وأضيف إلى النقطتين، نقطة زيت إسلامية ثالثة تهدف إلى تليين مسألتي العقل والنطق والتآلف والإبداع عند شاغليها من فصائل المتطرفين وتقريبهم كي يحسنوا الخروج من أثواب الكائنات الإسلاميّة المفترسة أو من حجارة جدّهم قايين نحو الكائن الأعلى والأرقى والأوحد حتّى آخر الأزمنة. لماذا؟

لأنّ منطق التغيير والتطوّر يكون إلى الأمام لا إلى الوراء، وهو ليس في الدوران الرتيب الذي نعيشه مع هذه الفصائل الذين يستخدمون الحاضر بإبداعاته التقنيّة كلّها فيشطبونه في أساليب حكمهم ليعيدونا إلى ما قبل الإسلام، أعني إلى الجاهلية التي نقّاها الإسلام من حيوانيتها ووضّبها وضمّها إليه بصيغةٍ أقرب إلى الإنسان. يمكننا، على سبيل الإطمئنان وترطيب المناخ العاصف، الإشارة إلى فرضيّة شائعة فوق الألسنة المتجذّرة في مواقفها القومية، ترى بأنّنا أمام مظاهر إسلامية دموية عابرة في زمنٍ سياسي وإقتصادي دموي عابر.

ب– سلطات النصّ: للنص سلطات لا سلطة واحدة، حتّى ولو أفرغ أو أخرج هذا النص عن محتواه الإنساني، فكتابات الكثير من العرب حافلة بتماهياتها مع الإسلام ولها منزلة لدى المؤمنين تطمح إلى زرقة السماء وتنعكس على الأحكام. ولنتذكّر، مثلًا واحدًا، أنّه حتّى عندما دار دولاب مطبعة "غوتنبرغيّة" في لبنان ومصر، إهتزّت مفاصل المسلمين خوفًا على الحرف العربي إذ يجوز نسخ النص ولا يجوز فيه الطبع ولا الطباعة

١٤- (Paulo Coelho, **"l'Alchimiste"**, trad. Du portugais (Brésil) par jean Orecchioni, J'ai lu, p. 53

التي تذكّر بنابليون بونابرت وحملته العسكرية وحضارته الكتابية في الشرق العربي من الباب المصري. وعلى الرغم من تمكّن نابليون بمباركة الأزهر، من إدخال المصريين إلى السياسة التي حرموا منها في أثناء الحكم المملوكي، عمد حكم الخلافة الإسلامية في اسطمبول فأصدر الباب العالي فرمان عدم طباعة الحروف العربية والتركية لسلامتهما من دنس الغرب وتقنياته[١٥]. فلا نعجب إن نحن رأينا كاتبًا أو إنسانًا عربيًا يقطع رأسه أو يده أو لسانه أو يصلب أو يغمر بالمياه خنقًا أو يحرق إن خرج عن النص أو تجاسر للتمكّن من إسقاط همزةٍ في النص بحثًا عن الصيغ الديمقراطية أو المعتدلة في الإسلام، وخصوصًا إن كان من منابع دينية غير إسلامية فإنّه بالوضع الطبيعي مخيّر بين إعتناق الإسلام أو دفع الجزية لدولة الخلافة وإلاّ القتل. ولا نعجب أيضًا إن دارت حروب أورثت قتلى ومذابح ومآسي وتهجيرًا ومدافن جماعية عند طباعة نصوص الإسلام أو حتى دساتيرهم وخطبهم وتصريحاتهم ومناقشتها والمجادلة فيها.

كانت المشكلة الكبرى سياسيّة وما زالت تتلطّى في القراءات والتفسيرات الخلافية القديمة والحديثة أو المحدثة للنصوص، لأنّ التزاحم والتقاتل ثابت في فضائل الزعم بالحفاظ على نقاء النص الأوّل قولًا وحكمًا. أليس هجوم داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الفصائل على المكتبات وإحراقها في سوريا والعراق وليبيا وتونس ومصر وأينما وقعت تحت أيديها، هو نوع من السلوك الإيماني المعلن الذي يرضيها، إذ تمحو التاريخ وتتصوّر أنّها تقفز بممارساتها إلى الوراء أي إلى بدايات الإسلام وما قبله. وهنا سؤال يحمل إجابته: إذا كان المسلمون أصحاب الدين قد

١٥- كمال الصليبي، **"تاريخ لبنان الحديث"**، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٩، ص: ١٦٧.

أصابتهم التفرقة والعداوة والتجزئة في تفسيرات النصوص والأحقّيات في تطبيقها على مستوى الأنظمة والأحكام، فهل يتصوّر مفكرو الغرب مدى الأوهام في الطروحات عند توصيف الإسلام معتدلًا أو غير معتدل أو مدى تداعياتها على الغرب وعلى المسلمين؟

للجواب عن هذا السؤال، يترافق الكلام عن النهايات مصطلحات جديدة وغنيّة مثل "المجتمع الصناعي"، و"ما بعد الصناعي" و"المجتمعات الرقمية" و"عصر التكنولوجيا الذكيّة والمعلومات"، وكلّها تطحن العالم أو تمهره بالدور المتزايد للمعلومات والكشوفات التقنيّة والخدمات العابرة للقارّات التي تصبّ في مصلحة الصناعات الثقيلة والبحث عن الأسواق.

نحن أمام تقديس سلطات العلم الذي يبرز الباب المشرّع للتغيير. ولو أدرنا الظهر للعلم ونظرنا إلى الحروب والصراعات بأنّها أدوات فتّاكة في إنهيار بعض الأنظمة والدول، فإنّنا لا نغفل بأنّ هذه الدول ستجد نفسها منصاعة إلى إعادة إعمار نفسها وتلقّف الحضارت التقنيّة وقبول المتغيرات الإجتماعية التي تنتج عنها. ذلك لسبب بسيط هو أنّ الإستيراد لن يكون بديلًا للإنتاج والإنخراط الإجتماعي في العصر. وكذلك التطبيق والإستهلاك المكثّف للتكنولوجيا لا قيمة له إن لم يحمل عبره رياح التغيير وقيمه وآلياته في مسائل الحكم والتنظيمات الإجتماعية.

هكذا تتساوى "النهايات" بما تحمله من مظاهر كارثية بمتعة "البدايات" وأعظم ما فيها، في قناعتهم التقليدية، تخليصها ممّا علق بها من الغرب عبر التاريخ، على إعتبار أنّها ليست من جريان فكر المسلمين وأقلامهم ومحابرهم بل هي من صناعة العالم الغربي الحديث. أحيانًا قد يؤدّي العلم بمكتشفاته الخطيرة إلى إحياء التجمّعات الدينية

والإنسانيّة التي تطالب بلفظ المعاصرة والتكنولوجيا وشرورهما، حتّى في أرقى المجتمعات الغربيّة، لكنّ تأثيراتها تبقى هامشية أمام طاحونة التكنولوجيا العالمية.

ج–النص المضاف إليه: النصوص الحاسمة في العروبة قادتنا إلى السدود الكثيرة والدماء الغزيرة والأراضي الرطبة التي تتلقّف بعطش ملحوظ حبوب التشظّيات الدينية والمذهبية النائمة. لم ترشدنا في جرأتها المستمدّة من تجارب الغرب إلى تجارب عربيّة حاسمة واثقة من مضامينها ولم تولّد واقعًا جديدًا بل مجموعات هائلة من المفكّرين والقرّاء الجدد الذين تيبّس جديدهم ولم يضف إلى قراءة القديم كثيرًا، إذا اعتبرنا الجديد في هويته نوعًا من الإضافة إلى ما هو قديم. كان المحصول الفكري، حصر التجديد بنسبه إلى قديم أصلب، طودي، غيبي صعب الإدراك إلاّ بالخوف والتوارد والجمود. بقي المضاف في لغتنا العربيّة، مثلًا، على ثباته وأرسخ من المضاف إليه ولو كان الإسم الأوّل أي المضاف يختصر تجارب البشرية المتطورة، وبقيت "كان" من أخوات "أصبح" أفعالًا ناقصة حتّى ولو سبقت أفعال المستقبل أفعال الماضي، والأمثلة اللغوية كثيرة في المجال الذي يتساوى فيه الحاضر والمستقبل بالماضي بل يرفدان منه في الأزمات بإعتباره مخزن الحضارة في الدين والدنيا.

أمّا المتغيّرات التي نزهو بها ونستوردها بكونها عصريةً فهي خارجية شكليّة لا يجوز أن تمسّ المضمون ولا تشوّه الثقافة. يستمرّ الداخل الأبدي هويّة المراوحة والقفز القائم فوق تحوّلات الأزمنة والأمكنة. أليس ثمرات التلاقح والتلاقي مع الآخر شكلي مشابه للحاء الشجر الذي لا يلتصق بالجذوع ولا يطاول الجذور، على قاعدة هزيلة أنّ أجسادنا جبلت بزيت

السماء وهي تستهلك القشور الخارجية المستعارة علامة التحديث لا الحداثة ولا ما بعدها أو تلفظها في عودة نرجسيّة إلى زمن الحكم الأوّل في الإسلام.

يربك النصّ أيّ نص إذ يخوض في لملمة بقايا العروبة المتحلّلة بين أصابعنا منذ بدايات القرن الحادي والعشرين في قراءات جديدة، لكن مهلًا! هي قراءات قديمة عادت تلبس ثياب "الجديد" من رماد محمّد بو عزيزي الذي كتب جسده إحتراقًا لا نصوصًا في ساحةٍ من ساحات تونس، ليعلن "ثورة" ربيعها الأخضر شالًا يغطّي عواصم العرب والإسلام بسواده المعشوق أصلًا، ولتتوإلى "الثورات" إلى العواصم الأخرى تتفتّت بين الإبهام والسبابة، مثلها مثل زهور الياسمين التي تتّشح بالسواد المصفوف بين جروح تونس وسوريا والعراق ولبنان واليمن وليبيا. سيطول الإنتظار قبل أن ينتهي الدخان الذي ما زال ينبعث من قبر هذا الشهيد التونسي على مقربة من تمثالٍ لإبن خلدون. هذه نصوص أولّدها بثيابٍ موحّدة لأنّه على الرغم من أنّ تلك النصوص تمطّ أعناقها، في غفلةٍ، فإنّها تطمح إلى تلمّس الوحدة والتوحّد والفرادة في أرض العرب والمسلمين وهو ما يسقط مجدّدًا في الصعوبة أو في دوائر المستحيلات.

٦- مقارعة المستحيلات ؟

أسئلة الحفر بين العروبة والإسلام: ماذا يعني بعد أنّنا عرب؟ ما الإثبات الجديد؟ الجنس والدم أم المولد والنشأة والمواطنة ونسق القيم في نقاط الزيت الثلاث للأديان التوحيدية؟ من نحن ومن هم مع الوعي للهموم

القومية الكبرى بين النحن والهم؟ هل هناك بعد شعب عربي واحد أم شعوب وقبائل تنطق بالعربيّة وتتناحر وفي خلدها إنهيار سدّ مأرب؟ وهل بقي من العروبة والوحدة العربيّة والقومية أكثر من كلماتٍ محشوّةً بالأحلام المستحيلة؟ وكمثال واضح بسيط، أليست اللغة العربية هي الوحيدة في الدنيا، التي إن نقل أي نصّ إليها إنكليزي أو فرنسي أو صيني فهو واقع تحت ما يسمّى بـ"التعريب" لا بالترجمة كما سائر الأمم على إعتبار أنّه يتّخذ صفة العروبة بعد نقله؟ هل ستقوى العربيّة لغة للجسد العربي الفريد بأبعاده العضوية والنفسية والإجتماعية والحضارية؟

وبعربيّة أوضح وأسئلة شاخت، ونطرحها مجدّدًا على الداخل العربي، بعد فكرتي البعث لميشال عفلق والعلمانية لأنطون سعادة ومعظم النصوص والتجارب التأجيلية التي كانت تدور بين العروبة والإسلام وفيهما وحولهما: لماذا لا يزال بعض المسلمين ينتظرون من عرب الأقليّات الملفوفة بالخوف والهجرة والإقتلاع، التخلّي عن ألحفتهم حتّى يستووا عربًا، كما يطالب في المقابل الغرب ومعظم الأقليات أن يتخلّى المسلمون عن إسلامهم حتّى يتمكّنوا من الفكرة القومية أو الأمّة بمعانيها القومية أو يتمكّنون من الحضارة؟ ما هي ثمار المنظّمات والروابط والأحلاف الإسلامية وماذا أضافت إلى ثقافة جمع الدول العربيّة؟ ألم نبلغ معًا بعد إستحالات الدمج أو الفكاك أو بين العروبة والإسلام؟ وما هو دور الغير أي الغرب في هذا الميدان التاريخي الطويل من تشابك المذاهب والأديان الذي لا حدود له؟ وعندما نتلفّظ بالغرب، فأيّ غرب نقصد؟ أهو الغرب المسيحي مع أنّ المسيحية قد ذوت في الغرب، كما أشرنا، أم هو الغرب برؤسائه ومصانعه وشركاته العابرة للقارّات والمتجاوزة لسلطات

الدول عند قياس السلطة، وإمبراطوريات الإعلام، والمستثمرون وأصحاب الأسهم العالمية، والسلطات التكنولوجية، وأباطرة النفط، وصناديق المال، ونخبة القادة العسكريين وحتّى كبار رجالات المافيا والإرهابيين الدوليين؟ أين تظهر مسيحية الغرب في كلّ تلك التجمعات التي تحصر العالم بين مآزق الإنتاج ومحن الإستهلاك الإنسانية، وكلاهما ينحصر في البحث عن الأسواق مهما كانت هويّات شعوبها مسلمةً أم مسيحية أم بوذيّة؟

كيف يريدنا العالم أن ننظر إلى الإسلام بين حدّي الحداثة والتحديث، وأين يقع الإرهاب في هذه الخارطة العالمية المعاصرة التي تشغل الكثيرين في البحث المرتجل عمّن يحمي المسيحيين أو غير المسلمين في الشرق وهم لا يجدون عصا توَمّن حمايتهم، في زمن التفسّخات المذهبيّة والدينية ، ولا مهمات لهم وطنيّةً أو قومية سوى إعادة تسلّم مهمّاتهم الجوهرية هذه في تطيين الشقوق بين المذاهب في الشرق والغرب؟

لم تعد تحمل صفة عربي معنى موحدًا إذا كان الفلسطينيون يميلون إلى إستعمالها ليتميّزوا بها عن "الإسرائيلي" تحت الإحتلال أو ليتمايزوا بها عن دول أوروبا والغرب. يستعملها الخليجيون بصفة إسلامية طاغية، بينما يستعملها الجزائريون ملاذًا لمناهضة الغرب وتحديدًا لفرنسا الإستعمارية التي سحبت من ألسنتهم شرايين النطق بالعربيّة. ويستعملها المصريون رمزًا خجولًا وحنينًا متجدّدًا لكنوز الإرث الفرعوني وأيضًا لعروبة جمال عبد الناصر المتجدّدة يرهبها الإخوان المسلمون، أو تستعملها بعض دول العرب في القارة الإفريقية كالصومال بحثًا عن فكّ عزلة هذا البلد المسلم غير العربي وسط عالم أفريقي معاد له، ويستعملها

اللبناني ليحدّد بها أكثر من معنى ومعنى وهو لم يتوصّل بعد إلى الإتّفاق على حصرها بعروبة الوجه أو العقل أو اللسان أو الموقف[١٦].

تتجاوز الأسئلة المتجددة أحيانًا صرامة الأجوبة البحثيّة الصعبة، لأنّها وسائل لتجديد النقاش ومواكبته في جروح العرب المتلاحقة. وما محاولات مقاربة أجوبتها السريعة سوى ملامح لما يمكن تسميته بعروبة الإستحالة. "هناك في التاريخ مشكلات كبرى مزمنة تقوم حلولها في أن تبقى مشكلات أبدية وخارج دوائر الحلول النهائية الجذريّة. وأفصح مثالٍ على ذلك هو نكبة فلسطين المزدوجة أوّلها في العام ١٩٤٨ وما قبلها، وثانيها عندما وقعت في نصوص العرب والمسلمين الدائرية ومواقفهم الملتبسة المتجددة في جدل مستحيل ألّفه العروبيون والإسلاميون والمسيحيون والمسلمون منذ أكثر من ألف عام"[١٧].

إستندت هذه المحاولة بالبحث عن العروبة المستحيلة إلى ظهور قديم متجدّد أو إستغراق في " فكرة إنتفاء وجود العربي إن لم يكن مسلمًا، وقد ينتفي كذلك وجود القومي العربي الأصيل حتّى ولو كان مسلمًا أحيانًا أخرى. وتعود هذه المسائل البدهية إلى طبيعة العلاقة الفكرية الجدلية التي تربط العروبة بالإسلام، وخصوصًا مع جهوزيتنا لإستقبال الألفية الثالثة حيث نتوقّع هطول المصطلحات المستوردة القائلة بالديمقراطية وأخواتها لا كمصطلحات، بل كوقائع وتحديّات كبرى لفكر العرب"[١٨]. وهذا ما نشهده مع إفرازات وآليات العولمة وأدواتها الإتّصالية ونهضتها

١٦- غسّان سلامة، **"الجامعة والتكتّلات العربيّة"**، ندوة حول جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٨ نيسان/إبريل- ٢ أيّار/مايو ١٩٨٢، تونس.

١٧- رياض نجيب الريّس، **"المسيحيون والعروبة"**، دار رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٨٨، ص:٨١.

١٨- نسيم الخوري، **"تفجير الحبر"**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص: ٣٤٦ . نص بعنوان: "الديمقراطية المستوردة"

وكأنّها "دين توحيدي وثقافي وحضاري جديد صادم بعنف البلاد الموحلة في الماضي الديني والتاريخي السحيق".

وإذا كان الإعتقاد المستمر والمتزايد بأنّ الديمقراطية هي المنبع الشرعي الوحيد للسلطة في العالم الحديث، فكيف يمكننا أن نقرأ أو نفهم مستقبل الإسلام مثلًا، من النداء الذي أدمنه أيمن الظواهري الرجل الثاني لتنظيم القاعدة في كلّ مناسبة مخاطبًا حماس أو الإخوان المسلمين الاسلاميين أو زعماء الأحزاب السياسية في مصر وأيّدوا الجيش المصري في الاطاحة بالرئيس المصري السابق محمد مرسي: "إسرائيل تقصفكم في صدوركم، وخناجر الداخل تطعنكم في ظهوركم وتنازلتم فارتضيتم الديمقراطية بدلًا من الشريعة، ثمّ ارتضيتم الحكومة بدلًا من الديمقراطية... يجب أن نقر بأنّ الشرعية ليست فى الانتخابات والديمقراطية ولكن الشرعية هي الشريعة التي سنعمّمها في العالم" [١٩]. من يمكنه أن يحصي النداءات المماثلة التي تغرق وسائط التواصل الإجتماعي بحرفيّة عالية؟

٧- "ثقافة" العنف في بلاد العرب:

تتجاوز "ثقافة" العنف كلّ ما يمكن أن تحمله مشاهد العنف. وعندما يلوذ الفكر الشمولي والسلوك القاطع التكفيري ويستقوي بالدين، فأمر لا يمكن قياسه وتعليله لأنّ العنف يجرّ العنف والمشهد يأكل المشهد التالي المشابه أو الأعنف إلى درجة الإعتياد، وربّما الإدمان أو إدارة البصر كليًّا إلى مستوى الغياب التام أو الفصام الإجتماعي أو الأعمى عمّا يدور من

١٩- الأنباء، الثلاثاء ١٣ آب، ٢٠١٣، وأيضًا الصحف والوكالات، ويعثر القارىء على الكثير من التصريحات والدراسات المشابهة التي تدور حول التناقض بين الديمقراطية والشريعة.

حولنا. قد يصيب التحليل شيوع فكرة رمي المسؤوليات على الغير بمعنى الأنظمة، والجامعات ومراكز الأبحاث في الغرب تستغرق في الإسلام وتلهث فيها الدبلوماسية على ظاهرة التمكّن من الشرق الأوسط بحثًا عن معاينة الشقوق لتوسيعها بهدف حفر الخنادق في أرض العرب، بما يسهل الحروب التقليدية والإستباقية. لكن الحروب على الإرهاب تتجاوز بكثير القدرات والغارات الجويّة والبحرية والبريّة العسكرية للدول مهما عظمت، وتتجاوز حروب العصابات أيضًا لأنّ التشوّه قد يكون مقيمًا في بلادنا في الأصل ويتّضح عند رفع الأغطية عن مناهج التعليم الرسمي والديني في أرجاء الوطن العربي.

وإذ تحضر العقيدة و"تتجدّد" و"تتقدّم" وتتأصّل وتقدّس عبر مناهج غسل الأدمغة وقولبة الأجيال الناشئة ودفعها نحو الإرهاب والتكفير، تبدو معضلات المستقبل العربي والإسلامي مسؤولية كبرى أشدّ تعقيدًا من التلهّي فقط بعصر طغيان المرتزقة والجيوش الجاهزة للإستيراد أو ما يعرف بالمجموعات القتالية على طريقة الـ Delivery، بحيث تتداخل أدوات القتل بين الداخل والخارج وتضيع خطوط التماس فتصبح مبهمة المعالم بين الشرق والغرب. هذا الإختلاط العنفي في المكان الإسلامي الذي يفقد قيمته بالنسبة للمقاتلين، يشجّع على المزيد من أساليب إنتاج التطرّف والتكفير الذي قد يتجاوز الأجيال القادمة. ليس البحث في نتائج التكفير بل التفكير في مكامنه ومناهجه لأنّ الحروب عابرة وتداعياتها ثقيلة في الحضارة.

وعلى سبيل المثال، وفي إطار التجديد الديني في مصر، طرح الدكتور عدنان الأمين الخبير في شؤون المناهج التربوية، مسألة تتجاوز الإرهاب

ومفاعيله الخطيرة الآنية الحاصلة بصورها العنفيّة عندما تناول متابعًا "ظاهرة عربيّة تدمج تعليم الدين واللّغة العربيّة من خلال معلّمٍ واحد، وهي مشبعة في المادتين بنصٍّ ديني وأحاديث نبوية وإجتهادات دينية تزوّد المتعلّم بإطار شبه تكفيري هكذا نفهم، دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى إصلاح ما في الأزهر بعد صدور مقالات عن التعليم الأزهري المنشورة في مجلة الثقافة الجديدة المصرية وتظهر مضامين هذه المقالات أنّ التلامذة يتعلمون أفكارًا وقيمًا كتبت ووضعت، وكان لها نفوذ في الإسلام في القرنين الثالث والرابع الهجريين، أي قبل ألف عام هجري من يومنا هذا وهي أفكار تقارب مثلًا سؤال القبر وعذابه، أهوال يوم القيامة، حكم المرتد، حكم تارك الصلاة، تشبيه المرأة بالعبد، وبالعداء لغير المسلم التلامذة يتخرّجون من هذه المدارس ليحكموا على الناس وفق الخلفية الفكرية المتطرفة التي تعلّموها في الكتب ويميل البعض الأخر إلى إكمال دراستهم في الأزهر ليصبحوا شيوخًا مشبعين بهذا الفكر"[٢٠].

تندرج هذه المسائل التي تتطلّع إلى المستقبل عبر ورش وأفكار في "تجديد الخطاب الديني"، المصطلح الذي يتردّد منذ سنوات حكرًا على القيادات الدينية الإسلامية والمرتبط أساسًا بالأزهر، خصوصًا بعدما ألحّ الرئيس عبد الفتّاح السيسي على شيخ الأزهر أحمد الطيّب على اعتماد إستراتيجية مكافحة الإرهاب ومواجهة الأفكار المتشدّدة عقب عزل

٢٠- نظّم الدكتور عدنان الأمين رئيس "الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، في ٧ تمّوز ٢٠١٥، في مركز الهيئة في بيروت، لقاء متعدد الصوت عن "تعليم التكفير" تخلله قراءة لمجموعة من المقالات المنشورة في مجلّة الثقافة الجديدة المصرية، التي تصدر عن وزارة الثقافة المصرية، عدد آذار ٢٠١٥، شارك فيها مجموعة من الأساتذة من خبرات متنوعة في موضوع الدين والمجتمع وما رصدوه عن تعليم التكفير في الكتب المدرسية في مدارس الأزهر والتي ينتسب إليها عدد كبير من أبناء مصر. ثمّ تطرّق الدكتور الأمين لتلك الظاهرة في مقابلةٍ له في صحيفة النهار،بيروت، أجرتها معه روزيت فاضل، ١٥ تموز، ٢٠١٥.

الرئيس الإخواني السابق محمد مرسي. واللافت أيضًا، أنّ قيادات كنسيّة راحت تدعو بدورها إلى ضرورة تجديد الخطاب الديني المسيحي، بعدما أوقف بطريرك الأقباط البابا تواضروس الثاني العظة الأسبوعية التي كان بدأها سلفه البابا الراحل شنودة الثالث منذ ستينيات القرن الماضي، معتبرًا أنّ الخطاب الديني المسيحي، يحتاج أيضًا إلى تجديد وخصوصًا أنّ هناك تشدّدًا ملحوظًا مسيحيًا، ويمكن رصد جماعات مسيحية تتشدّد في الأمور الحياتية. يركّز الكهنة على الطقوس ويستفيضون في التعليم الوعظي الذي يتطلّب تنقية وهدوءًا ينسحب على الخطاب كما على مدارس الأحد والتعليم الكنسي المنفتح والبعيد من التعصب والإنغلاق عبر فكر وطني مستنير، لأنّ الشباب الذين يتبعون كنيسة ما لا يمتلكون بالضرورة الحقيقة كلها[٢١].

تتضافر المسؤوليات عند تضاعف خلفيات العنف وإختلاطه أو غموضه بين الداخل والخارج، الأمر الذي يبدو جليًّا، عند سوق مثال آخر على المستوى الخارجي الغربي وذلك بعد نكبة العراق في العام ٢٠٠٣. فقد نشرت صحيفة "الديرشبيغل" الإلمانية المعروفة بصدقيتها تحقيقًا يفيد "أنّ عملية مخابراتية دبّرت بعناية بين الموساد الإسرائيلي والسي. آي.إي وبعض الخبراء العرب والغربيين بالإسلام وبلاد المسلمين. إتّخذت العملية إسم Le nid des Frelons أي "عش الزنابير"، لأنّ "الفريلون" حشرة إلمانية دقيقة جدًّا تسمّى Guepe ولسعات أنثاها مؤلمة جدًا. وقد لا يتمكن الملسوع من إحتمال مخاطرها لأنّها تورث القيح والتورّم في الأجساد التي تقتضي بعد اللسع بتر الأعضاء الملسوعة....بدأ تطبيق

٢١- للمزيد من التفاصيل راجع: أحمد رحيم، "قيادات كنسية تدعو إلى تجديد الخطاب الديني"، صحيفة الحياة، الأحد، ٢ آب، ٢٠١٥، ص:٤

أعشاش الفريلون في سجون أميركا السريّة والعلنية وأهمّها "أبو غريب" و"بوكا" في بغداد هناك ٦ من ٧ من قادة داعش، تمّ تأهيلهم هناك، ومنها تخرج أبو بكر البغدادي بعدما أقام فيه من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩"، حيث أنّ الحلّ الوحيد للحفاظ على الدولة اليهودية هو خلق عدو متطرف على حدودها وتوجيهه ضد الدول الإسلامية التي ستتقاتل معه كما ستتقاتل في ما بينها على وجوده"[٢٢].

قد يتنكّب الكثير من المسلمين في التجنّد لإرادات الغرب أو للإسلام نحو عصوره الأولى، وهو ما يساهم في إشاعة الفوضى في العنف عبر الدعوات إلى الحكم الذي يلتمس صيغًا تطبّق الأصول الإسلاميّة الأولى في عواصم عرب "الثورات العربيّة" ومدنها، ويقوى البحث عن صورة مستقبل المسلمين على أطيافهم فكلّهم مهدّدون بالدم والخرائب، ويغريهم تفجير الأحقاد والضغائن التي كان يفترض بالتغيير الحضاري الشكلي أن يساهم في القضاء عليها. وتقوى المبالغات الهائلة التي تتوخى الربط الوثيق بين بعض المسلمين إن لم نقل بينهم وبين ظاهرة الإرهاب التي تتقدّم على كلّ المظاهر الخطيرة الأخرى التي تحمل في نتائجها على الدول ما يمكن إستلهامه من صراع إثنين لا يحسم إلاّ بصيغ ثلاث من النتائج: قتل أحد المتنافسين أو قتل كليهما أو إمتثال أحدهما مجدّدًا بدلًا من الإستمرار في مواجهة الموت العنيف.

يظهر العالم كلّه، إذًا، وكأنّه مسكون بهموم الإرهاب الإسلامي الذي يتّخذ عنوان القرن، مستثمرًا فيه إلى درجة تلطيخ الإسلام والشرق العربي.

٢٢- صحيفة الديرشبيغل، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤.

لكن مهلًا. ربّما يبدو الإرهاب في دورانه العنفي هذا تكتيكًا سياسيًا وإستراتيجية متجدّدة تخدم الغرب أكثر منه عدوًّا فعليًا للغرب على إعتبار أنّ فروقًا غامضة ما زالت قائمة، في عصر تدفّق المعلومات، بين عين الشرق وعين الغرب في النظرة إلى هذا العنف المتمادي. وإلاّ، كيف يمكننا تفسير برودة الغرب وميوعته وتردّده حيال هذا العنف المتجدّد في بلاد العرب والإسلام؟

لو قرأنا بنقرة إصبع، مثلًا، إحصائيات الأمم المتّحدة، فإنّ عدد الأشخاص الذين يموتون سنويًا في العالم، بسبب مرض الإيدز شارف الـ٣ ملايين بحيث أنّ الذين يموتون في الـ٢٤ ساعة بسبب الأعمال الإرهابية يساوي عدد الذين يموتون بالإيدز خلال عام. ولو أضفنا الذين يموتون بالإنتحارات اليومية على أرصفة الغرب وتحت القطارات وفي الغرف المنعزلة فوق السطوح، أو أضفنا أعداد الذين يموتون بحوادث السير أو بالتدخين أو لنقص الغذاء والطبابة والتلوّث أو بالأمراض المعاصرة لذوى الموت أو أفرغ العنف من وقعه على الغرب. لكن ما يعرف بالإرهاب أو الموت على يد الإرهابيين فيتجاوز، في التقدير، صدمات الموت كلّه الحاصل فوق الكرة الأرضية. هذا موت يتّخذ صفة الإسلام و"الله أكبر"، لكنّه يفرّغ الأديان والإنسانية من معانيها عن طريق القتل الذي تمارسه أخطر ٤٧ منظّمة إرهابية في العالم وعلى رأسها القاعدة ومتفرعاتها، تتحمّل ٧٥ بالمئة من الأعمال الإرهابية في قارة آسيا والعالم وبرعاية الكثير من الدول في العالم[٢٣].

لسنا بصدد التخفيف من وقائع الإرهاب، بقدر ما نحاول إظهار

٢٣- www.peyamner.com/Arabic/PNAnews.aspx?ID

المعضلات التاريخية المتكرّرة والجديدة لتوصيف إنهيار العروبة وتشويه الإسلام عبر الإرهاب والتكفير، بهدف الدفع إلى عصرنة الدين والفكر ودفع العلاقات في ما بينهما، بين أن تكون علاقة دمج أو فصل أو توفيق أو ذوبان. هناك قناعة تموت ترى في العروبة صفةً قبلية المنبع قوميّة الشكل وجدت قبل الإسلام، وتستمرّ معه تخصّ العربي مهما كان دينه ومذهبه. وهناك مزاج شعبي عربي وإسلامي خطير يمكن ملاحظته في أكثر من عاصمة عربيّة. فعندما يميل العنفيون أكثر فأكثر إلى إلتماس الدين في تبرير الإرهاب، يميل الكثيرون ربّما أيضًا إلى الكفر، وأبسط وجوهه العمليّة الميل المسكوت عنه والمعلن أحيانًا إلى فكّ عقدة الصراع العربي الإسرائيلي التاريخية نشدانًا للسلام والإستقرار. وقد لا نعرف بعد إن كان للعروبة حضور باهر في المستقبل على إعتبار أنّ العلاقات الغامضة المبهمة التي إستيقظ فيها التاريخ المذهبي من كبته، تجعل من طبيعة هذه العلاقة بعيدةً من اختلاط الماء بالزيت ولا كاختلاط الخمرة بالماء بل كليهما معًا. وعند هذا المنعطف تظهر على السطح الأفكار المرتجلة حول إستحالات الإستقرار والتفاهم والتعايش والعيش المشترك بين سكّان رقعة الشعوب الإسلامية، وهو ما بات يظهر في الخطاب العربي والدولي تقسيمًا ودويلات ومشاريع فدرالية مستعادة بعدما كان همسًا أو جهرًا مسنودًا إلى مستوردات الغرب السياسية والإعلامية.

٨- التمايز والإندماج:

تظهر الصورة الذهنية العامة حتّى الآن، وكأنّه يتمّ تنظيف الأذهان من ركام العروبة المتلاشية لتستبدل بتشظيات إسلامية وتنوّعات إرهابية إلى

أمد طويل، والأوطان أسواق لبيع الأسلحة، ومعها تشتدّ التعقيدات التقليدية بين العروبة والإسلام. وتحفّز التشوّهات الحاصلة والإنقسامات المتفاقمة على تجليس التاريخ "الثوري" الربيعي في مكانٍ ما من الأدمغة نحو يقظات قوميّة/إسلامية يعاد تشكيلها في مصر، مثلًا، بالإستناد إلى التجربة الناصرية وفي العراق وسوريا بالإستناد إلى منطق الثورة الإسلامية في إيران المتصالحة أو المتفاهمة نوويًّا مجدّدًا مع الولايات المتّحدة الأميركية. هي عودة شاقّة إلى زمن القوميات التقليدية بقدر ما هي حنين يقوى ويشتدّ أو يضعف ويتراخى على إيقاعات القتل المتنقّل. ويفرز هذا المناخ ضرورة التذكير بالمقولات المعروفة التي حفل بها القرن الماضي والتي تحصر علاقات العرب والمسلمين في أربع وحدات جغرافيّة وفي توجهين فكريين:

أ- النمط التمايزي النظري: أوصل هذا النمط أحيانًا العروبة والإسلام إلى درجة الإنفصال التام. كبّل النمط إشكاليات الموضوع بجدليات ونظريات لم تفض إلى نتائج حاسمة. وبقي التمايز صارخًا في القول كما في النصوص على الرغم من الحروب التي أورثها هذا التمايز، وهي لم تخلّص الفكر من إرث هذه الجدليّة المتراكمة.

يكاد ينحصر هذا النمط في البقعة التي عرفت بـ"الهلال الخصيب" أي لبنان وسوريا والعراق وفلسطين. وقد أدّت كثرة المذاهب والأفكار إلى دفع الفكرة القوميّة إلى حدود العلمنة وحتّى الإلحاد، واحتلّت العروبة العلمانية حيّزًا كبيرًا من الحضور الفكري والحزبي السياسي والإجتماعي. وقد ارتكز المسيحيون في هذا الأمر على قاعدة النزاع مع العصبيّة الإسلامية/ التركيّة في الأساس يلجأون إليها لأدنى الأسباب في ترسيخ فكرتهم المستحيلة.

ب- النمط الإندماجي: وينسحب على منظومة الخليج العربي حيث كادت

تنتفي مظاهر الإلتباس بين العروبة والإسلام إلى حد كبير لأنّ الثقافة الإسلامية على مستويات الإجتماع والجهر هي السند والأساس وهما من منبع ديني واحد. لم يتغيّر هذا النمط بل إزداد تشدّدًا وتلاحمًا في الدين وخصوصًا بعدما أعلنت إيران الثورة نفسها دولة إقليمية عظمى قبل زمن "ثورات الربيع" العربي، وجهدت لأن تبرز وكأنّها تحتضن، نيابةً عن العرب والمسلمين أجمعين، نكبة فلسطين. هذا المستجد الإيراني والحضور الغربي والأميركي الذي تبلور في التفاهم النووي مع إيران بعد دزينةٍ من السنوات في المفاوضات الشاقّة، ربّما زاد في الشروخ ليس بين الخليج والأقاليم الأخرى، بل بين دول الخليج التي سبق وأن مدّت أيديها غربًا نحو المغرب العربي وشرقًا نحو الأردن بهدف توسيع الرقعة الخليجية وتحصينها.

يقوى هذا النمط الإندماجي إلى حدود بقاء غياب مفهوم العربي غير المسلم في بلدان المغرب العربي والربط بين اللسان العربي والإسلام، على الرغم ممّا أنجزته وسائل الإعلام والإتّصال والتلفزيونات وشبكات التواصل الإجتماعي من تسهيل التقارب بين أبناء العرب، الأمر الذي ربّما عجزت عنه جامعة الدول العربية عبر تاريخها وأنشطتها ومؤتمراتها الكثيرة، فإنّنا ما زلنا نجد اليوم نخبًا تعتمرهم الدهشة إذ يدركون أنّ عربيًّا غير مسلم يتكلّم العربيّة. قد يمكن فهم هذا الإلتباس المستمر في بلدان المغرب العربي الذي يرى العروبة في الإسلام والإسلام في العروبة والتي نعزوها إلى التجانس الجغرافي والتجارب الإستقلالية المتقاربة. قد يفهم العربي الشرقي العقل المغربي العربي الذي لبس عقل الغرب ومنطقه، وقد يفهم أيضًا الحدّة القائمة في طبعه ومعانيها، ولكنّه لن يفهم قطعًا تلك الإندماجية الفكرية المعاصرة مع الدول الإسلامية، إلاّ إذا نظر إلى الغرب بصفته مستعمرًا

وكلاهما مسكون بقسط من ردود الفعل التاريخية البيزنطية والصليبية والأوروبية وتصدمها حقبة رابعة تتجاوز الكلّ في خطورتها هي حقبة بعث اليهودية وتركيزها في دولة "إسرائيل" ويرعاها الغرب.

يمكن حصر الوحدة الجغرافيّة الرابعة في مصر التي لم تحسم عبر تاريخها الطويل المصالحة أو التوفيق في إشكاليات العلاقة بين قوميتها المتعددة الأشكال والصيغ والتحولات الممتدّة من جذور الفرعونيّة إلى صيغ الحكم العسكري، وفق الحكّام أوّلًا ولعروبتها وإسلاميتها وفي قلبها الأزهر ثانيًا ولمشرقية الأقباط وعروبتهم أو تمغربهم. أمّا السودان الذي كان أوّل الداخلين لا إلى التمييز بين العروبة والإسلام فحسب، بل إلى تقسيم جنوبه عن شماله، فقد يذكّرنا كيف كان أعضاء الحزب الشيوعي السوداني المرموق يفتتحون جلساتهم بقراءة الفاتحة والصلاة ثم الإنصراف إلى مناقشة شؤون الأمة العربيّة.

يمكننا، بهذا المعنى، أن نفهم الفكر النقدي العربي اليوم الذي يطالب مثلًا، بـ"تأسيس العقل النقدي قبل تجديد الفكر الديني وربطه بثورة المعلومات الذي هي بحاجةٍ إلى الفكر النقدي وذلك بالتركيز على المقاصد العليا في الإسلام والقيام بثورة معرفيّة تركّز على مناهج التعليم العتيقة البالية سواء في المعاهد الأزهرية التي تخصّصت في تعليم الفكر الديني أو في مؤسّسات التعليم المدني الزاخرة بقشور العلم والتي لا محلّ فيها لفكرٍ ديني مستنير"[٢٤].

طبعًا ليس من المتعسّر إبتكار طرائق لتأسيس الفكر النقدي بهدف

٢٤- أتصوّر أن الكاتب المصري السيّد يسين قد نشر مقالته بعنوان **"تأسيس العقل النقدي قبل تجديد الفكر الديني"** في صحيفة النهار، بيروت، ٢٣ تمّوز، ٢٠١٥، بعدما إطّلع على ما ورد في حلقة **"تعليم التكفير"** التي سبقت الإشارة إليها في الحاشية رقم ١٨، من دون أن يشير اليها.

التخفيف من معضلات الإندماج والتمايز والتطاحن السياسي بين بلاد العرب والمسلمين، وصولًا إلى تجديد الدين وربطه بتجديد ثورة المعلومات إلاّ عبر الوقوع دائمًا ومجدّدًا، بالمعنى الفكري، بتقليد ثورات الغرب وهذا نوع محكوم بـ"اليوتوبيا" أو الوقوع في المستحيلات إلى حدّ كبير، إن تناولنا الدين كدينٍ ونص. فقد تكون العواصف التغييرية التي حملتها رياح العولمة، قد تركت آثارًا كبرى وهي تحفر تحوّلات كبيرة إقتصادية وطفيفة ثقافية ومعرفية، لكنّ مفهوم الحدود والهويات بالمعاني السياسية وصيغ الحكم والتعاون والإنفتاح تبقى جامدة حراكها عسكري، وتعصى على التغيير الجذري التي تحملها تلك الرياح.

تتقدّم أحيانًا، بهذا المعنى، ملامح صحوة فكرية مقابل الصحوة الإسلامية تركّز على إشاعة الأفكار الجريئة التي تطرح أسئلة التنوير، وتجديد الخطاب الديني والفكر الإسلامي، وتحرير الدين من التوظيف السياسي، والتمييز بين الدين والسلطان، ونقد الخلافة كقاعدة لإستقراء الإجتماع البشري، وتعميم الحوار، وتنقية المناهج الدينية بهدف تخليص الدين وأهله وإنقاذهم ممّا يلحق بهم من "ثوراتهم" الغامضة والمتحيّرة الهويات في الشرق والغرب قبل رمي كوارثنا بالمطلق على الغرب وإنتظار الحلول السحرية من خلف الحدود، وكأنّنا في زمن النهضة العربيّة الثانية[٢٥].

الغريب أنّ ما يراه الغرب بقيمه وأفكاره سيرورة تنوير وإنخراط في فعل التغيير، مازال يراه الكثيرون في بلادنا بوصفه عدوانًا دهريًا لا

٢٥- هناك ظاهرة ثقافية مصرية ملحوظة وناشطة في نقد الفكر الديني يأخذ فيها أساتذة الجامعات المصرية حيّزًا ملحوظًا وتفتح لمقالاتهم الصحف المصرية صفحاتها . وقد يكون أستاذ الفلسفة الدكتور علي مبروك الكاتب في جريدة الأهرام مثالًا لافتًا في محاضراته ومنشوراته الجريئة جداً في هذا المجال.

ينقطع، لكن، "لا بدّ للثورات، مهما كانت كاسحة، من أن تتعزّز وتترسّخ، وصولًا، في آخر المطاف، إلى التحوّل من لحظة نشوةٍ دينية مفرطة إلى زمن تعقل وإنفتاح قابل للإستدامة"[٢٦]. فالولايات المتّحدة، كما يرى هنري كيسنجر، على سبيل المثال، وخصوصًا بعد إنسحابها من أفغانستان" كفّت عن التعامل مع التوازن الداخلي المعاصر في الشرق الأوسط بوصفه مشكلة عسكرية غير أنّه لن تلبث أن تجد نفسها مضطرّة لمضاعفة نشاطها الدبلوماسي (وهو ما حاصل الآن بعد التفاهم النووي مع إيران) من أجل إقامة نوعٍ من النظام الإقليمي منعًا لإستشراء الفراغات، التي، من شأنها، بالضرورة، أن تجرّ جميع البلدان هناك إلى نوعٍ من المجابهة الإقليمية"[٢٧].

لقد تغيّرت الدنيا كثيرًا بعد ١٤٢٤ سنة من الرسالة، وما زالت الفصائل الإسلامية المتنوعة تتقاتل وتقاتل أو تجاهد تحت راية النصوص والإجتهادات الكثيرة، وتفتح بلادنا العربية ملاعب للعالم كله شرقًا وغربًا، ملاعب تذابح ومدارج مصالح تتزاحم فوقها الدول وهي لم تقدّم سوى تفريغ المنطقة من الفكرة القومية ومحاولات مسح الحداثة وما بعدها بإعتبارها مفروضة على المجتمعات العربية والإسلامية وتسمين الفكر والممارسات الطائفية التي تريد عبرها إلتهام الطوائف الأخرى. ويتمادى الجهاديون الإسلاميون في تمزيق المجتمعات وتفكيك الدول بحثًا عن رؤى ثورة عالمية قائمة على أصولية دينهم. هم يدركون أو يتناسون وهم لا يعرفون قشرة إسلامهم أو قشرة الفكرة التوحيدية التي تعود إلى

٢٦- هنري كيسنجر، **"النظام العالمي"**، تأمّلات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٥، ص ٢٢٢.

٢٧- المرجع نفسه، ص، ٢٠٩.

الكنعانيين، وقبل ذلك بعصور، أنّ من يريد أن يتبع اللـه، لا يتبعه حاملًا حياته وموته وحياة الآخرين وموتهم في خطاه، بل يتبعه في الجماعة، بمعنى البحث عن الإنسان، لا الجماعة بمعنى جماعاتهم التي لن تصل إلى صيغة الإنسان الحرّ المفرد. لن تقوى جماعة وتعود إلى كهوف الماضي في هذا الشرق حيث دسم السماء طافح في النصوص ثمّ تخرج بسيوفها على البشر لتقول: أنا الجماعة.

إنتشر الإسلام بقوّةٍ هائلة عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا منذ القرن السابع، مقودًا بحماسة دينية هائلة حملت صيغة للنظام الكوني. وتغيّرت الظروف كثيرًا بعد تاريخ طويل من التفاعلات والعداء بين المجتمعات الإسلامية وبينها وبين المجتمعات غير المسلمة، لكنها تعود في الحادي والعشرين لتقدّم نفسها مجددًا أمام مسمّيات قديمة مثل"دار الحرب" كتوصيف للأقاليم المأهولة بغير المسلمين تطلّعًا إلى أن يصبح العالم كلّه نظامًا أحاديًا يتناغم مع الرسالة.

بالمقابل، عاشت المسيحية تواريخها الصليبية المريرة وإعتمدت الغزو والهداية القسرية دائبةً على رفع شأن رسالتها الكونية وجعلت فتح العالم هدفًا نهائيًا، لكنّ تلك الروح الصليبية ذوت في الغرب متّخذةً صفاتٍ علمانية تبنّت فيها التمييز بين "ما لقيصر" "وما للّـه"، وتبدو أيضًا صفات أقلّ دوامًا أو نهائيةً من الفرائض الدينية. وصارت المسيحية مفهومًا فلسفيًا وتاريخيًا بعيدًا من أن يكون نظامًا دوليًا"[٢٨] .

إلى أين من هنا؟

٢٨- المرجع نفسه، ص، ١١ –١٨

إلى أمرين:

– الأوّل إنّني حاولت أن أظهر ما هي البنى الفكرية القمعية في السجن ولكنني لا أقول كيف يجب أن ينظّم السجن. ليس على الباحث أن يتنبّأ ويشرّع ويسنّ القوانين. إنّ دوره هو إظهار أنّه بإمكاننا دائمًا أن نثور لنغيّر الأوضاع المفروضة علينا، وأنّ أسبابًا تدعونا دائمًا وأبدًا إلى الإنتفاض والخروج من السجن العربي الكبير إلى سجن عالمي، ربّما هو أقسى منه لكنّه أوسع. إنّه التحفيز بالإنسان وبحريّته توصّلًا إلى البحث عن عالم هو بحاجة دائمة إلى البحث على حدّ ما كتب الشاعر الفرنسي رينيه شار. لست طالبًا النجاح في معايير الجامعات والمذاهب والنظريات، بقدر إستعمالها للتركيز على حريّة الفكر والقول والفعل بموضوعية متقنة، دونما التهوّر نحو أذيّةٍ جسدية أو حذف من الوجود.

– الأمر الثاني وهو فرضية جديرة بالتفكير والتأمل لا بل بالفعل، ترى بأنّ العرب والمسلمين واقعون، في عصر العولمة، تحت مرمى ما يمكن تسميته إصطلاحًا بـ"القذائف الحضارية".

٩– "القذائف الحضارية" فوق أرض العرب:

تبقى معضلة الإندماج بين الشعوب في الشرق الأوسط ، بشكلٍ عام، كما في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، تستقطب وتتطلّب جهودًا جبّارة لم تنجح لكونها تلامس بلادًا لها حضارات متمايزة كثيرًا عند التجديد أو التحديث في التطبيق. ولهذا بقي الإنتباه الغربيّ والأميركي منصبًّا في استراتيجياته المتنوعة على تلك المناطق بشكل حثيث. فهل تقع بلاد العرب والمسلمين في الشرق الأوسط في مرمى "القذيفة الحضارية"

الثالثة أم أنها ما زالت بلادًا تتحمّل تداعيات القذائف الثلاث؟ وما معنى القذيفة الحضارية، بل كيف تكون المدافع والحروب مخازن لقذائف "حضارية" تتجاوز الحروب والخرائب وكوارثها الإنسانيّة؟

ليست الأسلحة الفتّاكة ولا المدافع الميدانية أو الطائرات هي التي تطلق قذائفها وصواريخها فقط فتحدث خرابًا وتهدّم أوطانًا. ولا المذابح ولا القتل أو الموت الذي يفرّغ من معانيه وآلامه وأحزانه إلى حدٍّ كبير في الحروب هو الذي يستحضر المستقبل. الحرب هي الفعل القاسي والنتيجة هي الأقسى. هناك المدافع الفكرية أو الحضارية التي تسبق الحروب المقرّرة وترافقها. لها أمكنتها وأزمنتها وأسبابها وثمارها، لكنّ نتائجها محكومة بمسارات الموت وتداعياتها مصحوبة حكمًا بالتغيير. تألف المدافع العسكرية الشعوب والأوطان تتعقبها عبر التاريخ لتعقبها أو تصاحبها المدافع الحضارية. وتظهر المتغيرات إجمالًا، بعدما تضع الحروب أوزارها وتستقرّ الدماء والنفوس. تطلق تلك المدافع أفكارًا وتأمّلاتٍ وعبرًا تقلب وجه العالم والناس، وتغّير الحضارات إغراءًا وإقناعًا وتشكيكًا بعد أن كانت محوًا وتغييرًا وهدمًا وإعادة بناء. هي قذائف غالبًا ما تأخذ وقتها عقودًا وأزمنة ولها مفكروها وفلاسفتها ومؤسسوها ودولها. قد تصبح السياسة والسياسيون والدول والأنظمة نتوءآت قابلة للتعديل والتجديد وربّما للموت، لكنّ الأهمّ في قذائف من هذا النوع مدى الإدراك الفكري والوطني والقومي لما قد تظهره تلك عبر الأجيال والأزمنة، وهذا موضوع بحثٍ منفصل لا على المستوى المادي بل على المستوى الإنساني الدموي في الشرق والغرب على السواء.

في ضوء ما تقدّم، يمكن الإفتراض أنّ العالم قد عرف، عبر التاريخ

البشري الحديث، قذائف فكرية أو "حضارية" بين قوسين بالطبع، لعدم إستقرار نهائي وتاريخي لمفهوم الحضارة، ولأنّها تحمل الوجه الآخر للحروب التي تختلط فيها المحارق والتأثيرات الماديّة بالتحولات والتفاعلات الفكرية والثقافية. ونحن ربّما نشهد أزمنة مشابهة طويلة مستقرّة، وويلاتها الآنيّة واقعة في بلاد العرب والإسلام، وقد تستغرق زمنًا طويلًا متقطّعًا بحروب كبيرة وصغيرة مختلفة الهويات، لكنّنا لن نجازف قطعًا بمدى ما ستتركه تلك القذائف سلبًا أو إيجابًا.

كانت القذيفة الثوروية الأولى على يدّ مارتن لوثر[٢٩] الذي كتب في ١٥١٧ وهو في التاسعة والعشرين، ٩٥ أطروحة على باب الكنيسة في ويتنسبرغ في إلمانيا مؤكّدًا علاقة الفرد المباشرة بالرب مولّدًا مناخًا من التنوّع السياسي والديني في أوروبا. وفي خلال ٥٥ سنة أي بدءًا من العام ١٥٠٩، عمّت معه حركة الإصلاح الديني في إلمانيا، وأسوج والنروج والدانمرك وسكوتلندا ثمّ حملها يوحنا كالفينوس إلى فرنسا وسويسرا ثمّ انتقلت إلى إنكلترا فأميركا الشمالية وتشعّبت الحركة إلى تشظّيات من الكنائس التي تختلف عن بعضها البعض في عقائدها وطقوسها. لقد نسفت تلك "القذيفة" مفهوم النظام الإمبراطوري البابوي لتحلّ مكانه الدولة والسلالة. وبما يشبه الحريق الشرق أوسطي المندلع في زماننا هذا، حصلت حرائق وجرى صراع مماثل بين الكاثوليك والبروتستانت. وغرقت الدول بتحالفات طائفية كان يجري إستحضارها كأدوات للتضامن والتحريض والقتال. ما من فريقٍ إلاّ جرى التخلّي عنه عند أحد

٢٩- مارتن لوثر(1483-1546) هو زعيم الإصلاح الديني. بدأ من إلمانيا من رهبانيّة القدّيس الإوغسطيني. إنفصل عن الكنيسة في شؤون الغفران وسلطات البابا والتبتّل وإكرام القدّيسين والنذور الرهبانيّة والمطهر والمقدّس. نقل التوراة إلى الإلمانية بأسلوبٍ رائع وغدت ترجمته من آيات النثر الإلماني البديع. راجع: Dominique et Michele Fremy, Quid 2013, Robert Laffont, Paris

منعطفات الحروب من قبل حلفائه الطبيعيين. يمكن الإقتراح بأنّ هذه "القذيفة" الأولى كانت في أساس مرحلة التبشير وحركة الإصلاح الديني بقيام ثورتين اجتماعيتين، أسهمتا في تغير خريطة البشرية، هما الثورة الإنجليزية والثورة الفرنسية التي يمكن إعتبارهما قذيفةً حضارية ثانية، وكانتا ثورتي أفكار بالدرجة الأولى.

في بحثه الطويل عن النظام العالمي الجديد، يطرح هنري كيسنجر النظام "الوستفالي" كطبعة أبدعتها ثلاثون سنة (١٦١٨– ١٦٤٨) من الحروب في الإمبراطورية الرومانية المقدّسة (إلمانيا اليوم) وثمانون عامًا من الحروب بين إسبانيا وجمهورية الأراضي السبع الواطئة المتّحدة التي تزاوجت فيها النزاعات السياسية والدينية وقضى فيها ربع سكّان أوروبا بسبب القتال والمرض والجوع. ومضت أميركا بهذه الطبعة بوصفها الإطار المناسب لنظام دولي، بعدما صارت الكنيسة الضحيّة الخفيّة لتلك المحارق، إذ منعت الكنيسة عن قرار إعادة أملاكها، ومكّنتها من إخراج الإصلاحات البروتستانتية الهائلة. أفضت كلّها إلى معاهدة وستفاليا باللغة الفرنسية والتي تمّ التوقيع عليها في العام ١٦٤٨. وعدّت أوّل إتفاق دبلوماسي في العصر الحديث أرسى نظامًا جديدًا في أوروبا عنوانه المباشر إستيعاب الواقع الدموي المرّ، وعنوانه السياسي حق مبدأ سيادة الدول على أراضيها، والإقرار بحقّ كل طرف بإختيار بنيته الداخلية وعقيدته الدينية بعيدًا من أيّ تدخّلٍ، وترك حريّة الأقليّات بممارسة طقوسها بسلامٍ ومن دون أيّ إكراه[٣٠].

يمكننا التذكير، في هذا المجال، بالوثيقة الريادية الإنكليزية الأبرز

٣٠- للمزيد من التفاصيل راجع: المرجع نفسه وأيضًا هنري كيسنجر،المرجع نفسه، ص، ١٤ و ١٥و ٢٨- ٣٥ و ١٠٦-١١٥.

في مجال حقوق الإنسان والحريات وتقييد السلطات المطلقة، التي سبقت لوثر، وعرفت بالـ Magna Carta Libertatum أو الماجنا كارتا بمعنى الميثاق الأعظم للحريّات الصادرة في العام ١٢١٥، والتي حدّت من حريّات ملوك الإنكليز وسلطاتهم المطلقة في الحكم، مع العلم، أنّها وثيقة إستلهمت روح الميثاق الذي سبقها، وكان قد أصدره ملك بريطانيا هنري الأوّل بعد تسلّمه العرش في العام ١١٠٠، قيّد بالقوانين سلطات المسؤولين سواء أكانوا من رجال الدين أو من النبلاء.[٣١]

شاع مبدأ التعدّدية وسيادة الحريّة والمساواة مفهومًا ومنطلقًا حضاريًا، إنجذب إليه الكثير من المجتمعات في سائر القارّات بوصفه دعامة لمستقبل النظام الدولي. وحصرت السلطات الدينية في إطار الوظائف الكنسيّة ليطلق نابليون بونابرت من فرنسا في ١٤ تمّوز من العام ١٧٨٩ "القذيفة" الفكرية أو الحضارية الثانية التي زعزعت الأنظمة القديمة في فرنسا، وألغت الفكرة الملكية من جذورها. وفي تجويفتها عبّأ هذا القائد العسكري معظم الفكر التغييري الديمقراطي وإعلان حقوق الإنسان والأفكار التي راكمتها فلسفات التنوير وأحلامها وقصائدها ومنطقها "وهدم بذلك صرح الطين والوحل وبعثرت كومة الغبار التافهة عن الإنسان لتضعه على الطريق الصحيح"[٣٢]على حدّ قول ديديرو.

كانت الملكيات قد وظّفت الدولة لخدمة سلطاتها ومصالحها، لكنّ

٣١- إعتمدت هذه الوثيقة قانونًا عام 1225م، وما تزال النسخة التي صدرت عام 1297م، ضمن كتب لوائح الأنظمة الداخلية لـ إنكلترا حتى الآن. كان هذا الميثاق جزاء مهمًا من عملية تاريخية ممتدة أدت إلى حكم القانون الدستوري في الدول الناطقة بالإنكليزية وألهمت وثائق دستورية أتت بعدها من ضمنها دستور الولايات المتحدة.للمزيد من التفاصيل راجع: الوثيقة العظمى:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B8%D9%85%D9%89

٣٢- مقتبس عن: هنري كيسنجر، المرجع نفسه، ص، ٤٧.

الثورة الفرنسيّة وظّفت الشعب وقادته لتنفيذ ثورتها. لقد هزّ نابليون العالم بفكرة إعادة تنظيم العالم وفق مرجعيّة غير دينية على الإطلاق "وهي المرجعيّة المسيحيّة التي توّجته إمبراطورًا في ١٨٠٤، حيث رفض تناول المشروعيّة من سلطة البابا رأس الكنيسة، وخصوصًا عندما تناول التاج الإمبراطوري من يدي البابا ليضعه هو ينفسه فوق رأسه متوّجًا نفسه إمبراطورًا"[٣٣]. أصابت تلك "القذيفة" المسيحية في الصميم، وهي لم تفرغها من مضامينها وطقوسها، لكنّ شأن الدين تراجع من بعدها في أوروبا. ولم تعد البابوية قوة سياسية عظمى، بل تقدّم الأمراء وبرزوا أسيادًا لعقائد رعاياهم ومستقبلهم وإستقرارهم.

كان من نتائج هاتين القذيفتين والثورات والتحولات التي أعقبتها الدساتير الجديدة التي أقرّت بحقوق الأفراد ولاسيّما حق الإنتخاب وإضعاف الحكم الفردي وتوطيد النظم الديمقراطية، أن شاعت روحهما في سائر بلاد أوروبا والعالم.

مجدّدًا نسأل: أننسى أنّ نابليون قد جاء بحملته إلى بلادنا من مصر وأنّنا منذ ذلك التاريخ نعلّم أجيالنا ونقرأ في الكثير من كتبنا وكراريسنا بأنّ النهضة العربية التي أعقبت عصور الإنحطاط العربي قد تمّ تحديد تاريخها منذ العام ١٧٨٩ تاريخ حملة بونابرت إلى الشرق؟

هل يمكن إعتبار الثورة البولشفية قنبلة "حضارية" ثالثة؟ نعم ولا.

كانت دوافع وظروف دولية ومحليّة مماثلة للثورة الفرنسيّة دفعت إلى إطلاق ما نتردّد في تسميته بـ"القذيفة" الثالثة أي "الثورة البولشيفية"،

٣٣- المرجع نفسه، ص،٥٢.

بعد قرنين تقريبًا (١٩١٧)، إذ وضعت مساحات شاسعة من آسيا وأوروبا أعني الإتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية في عدائيّة قسرية مطلقة مع الدين دامت عقودًا سبعة. لا يمكن الركون إلى تسمية هذا التحوّل من الأرتوذكسيّة إلى الشيوعية بـ"القذيفة بالثالثة" موضوعيًا، لأسباب متعددة تاريخية، أوّلها أنّ روسيا الواقعة في أوروبا والمسترخية بين قارّتين من دون أن تكون منهما وفيهما تمامًا، أضاعت قبلتها الدينية الخاصة أعني القسطنطينية وبعدها سقطت الإمبراطورية الرومانية بأيدي المسلمين في ١٤٥٣، حيث تحوّل القيصر إلى حاكم مطلق ورمز عالمي يتطلّع إليه المسيحيون في العالم آملين بإستعادة بيزنطية، حالمين بكنيسة كونية عظمى تبسط عظمتها على كوكب الأرض. صحيح أنّ روسيا جذبت طموح نابليون بفعل وسعها وغموضها القارّي، وصحيح أن قيصرها ألكسندر قد صبّ جيوشه في قوالب حديدية ساعدت في دمار نابليون وهتلر على السواء، إلاّ أنّ الأصح، أنّ التمهيد لعالمٍ جديد ديني طامحٍ للتعجيل بمجيء المسيح دفع تلك القوّة الماركسيّة إلى إلغاء الكنيسة وتفريغها، ثمّ ما لبثت أن وقعت، بعد سبعة عقود، مجددًا في ما يشبه الدين بعد إنهيار المنظومة الإشتراكية في العالم عبر ما سمّي بـ"البريسترويكا" التي تعني إعادة البناء عبر برنامج الإصلاحات الاقتصادية، الذي أطلقه ميخائيل غورباتشوف رئيس الإتحاد السوفياتي (١٩٩١) وصاحبت فكرته سياسة الشفافية ومحاربة الفساد.

هذا التحوّل بين عقائد الدين واللادين، تدفع إلى إعتبار تلك "القذيفة الثالثة"، بأنّها لم تستغرق في التاريخ لإستبداديتها في فلسفة الحكم، ولأنّ التفكير بتجهيزها بدأ أميركيًا وعالميًا مع نهاية الحرب العالمية

الثانية وطيلة الحرب الباردة. وضعت تلك "القذيفة الثالثة" العالم كلّه لا الإتحاد السوفياتي وحسب في مناخ جديد، وبدأ العالم وكأنّه يعيش طورًا إنتقاليًا يواجه فيه معضلات خاصة وغامضة تتأرجح فيها بين الإستقرار والتقدّم وهواجس الحروب العالمية الجديدة لكن بطبعاتٍ متشظّية.

هذه المعضلات الحضارية تنعكس اليوم أكثر تعقيدًا في البلدان العربية والإسلامية وما خلفهم من قوى ومصالح وأطماع إلى درجةٍ لا يتّضح فيها إن كانت بلادًا واقعة تحت المدفع أو القذيفة الرابعة، أم أنّ قاطنيها ما زالوا يعانون من تداعيات المدفع أو القذيفة الحضارية الثالثة التي ساهم المسلمون في إطلاقها وشكّلوا أدواتها البارزة في قصم ظهر النظام الشيوعي لإلحاده.

الخاتمة

في ضوء ما تقدّم، يتيه الباحث فوق الدروب الكثيرة الوعرة ومتفرّعاتها. يبرز أوّلها بالعودة إلى نخل النظريات والأفكار والأسئلة التي تخمّرت في جغرافية واسعة غنيّة مثل بلدان الهلال الخصيب المخضّب بدمائه، أو يسلك ثانيًا في الممرّات الضيّقة نحو لبنان أو لإجتيازه نحو سورية والعراق بحثًا عن معاينة ركام الفكر العلماني والبعثي أو ركام "الربيع العربي وثوراته"، مطالبًا بصحوة المسلمين في الشرق الأوسط، أو يقظة الأقليّات وإمكانات إقتلاعهم من معظم الأقاليم.

دفعت هذه الحالة في العودة إلى الإسلام لا إلى تخفيف الأدرينالين

في دماء الأطراف المتصارعة، بل إلى يقظة التاريخ الدموي والصراعات المطمورة تغذّيها يقظات إسلامية معلنة وخفية قائمة في إجتهادات لا تنتهي في أصول الحكم وأحقياته في بلاد المسلمين الأخرى من المغرب إلى أقاصي آسية مرورًا بالمملكة العربيّة السعودية وبلدان الخليج لا علاقة لها بروح الدين الإسلامي، بقدر ما لها علاقة بتشابكات الأنظمة والمصالح السياسية والبحث عن نظام عالمي جديد ما زال غامضًا.

تتقاطع الدروب المتشعّبة في التغيير في عصر العولمة، ويمحو معالمها الكثير من العشب البرّي اليابس والشوك بالمعنى الفكري والإيديولوجي في أسئلة كثيرة تزاحمت في ما يمكن تسميته بتجدّد الدين أو إحيائه أو التديّن الجديد العابر زلازل في دروب الشرق والغرب، أو في قراءات متجدّدة أيضًا أطمح إلى محو الفروقات الفكرية الجوهرية نهائيًا بين الشرق والغرب إلى درجة محو ملامح حدود العظمة الدولية، بعدما سقط مصطلح العالم الثالث نهائيًا، وسقط معه الفكر التوفيقي والمنظومات التي تتوخّى عدم الإنحياز، كما راحت تسقط معه مفاهيم العظمة الدولية الأحادية التقليدية.

تتداخل النهايات بالبدايات. وقد تسترخي "القذائف الحضارية"، وتتمدّد حقولها فوق أرض العرب والشرق الأوسط، بصرف النظر عن مفاعيلها الدموية في البقع الملتهبة، حتّى بروز خطّ الزلازل التي نسمع وقعها اليوم في أرضنا ومن حولنا وفي العالم، وكأنّنا أمام مشروع يتطلّع إلى أخذ الإسلام من الخلف، فيما يضرب أهل هذا الدين ويتشظّون على شواطيء المتوسّط، توخيًا إلى ضمّ روسيّا إلى الكثلكة

بهدف تبشير آسيا، ويتحقّق الحلم الأكبر بنقل البابا إلى القدس ليصالح الشرق ويصالح الإسلامي آنئذٍ دين إبراهيم. تمرّ أزمنة دموية طويلة متقطّعة، نتذكّر عبرها، بأنّ يأس الكنيسة الغربيّة المزمن من مصالحة الشرق الأرثوذكسي حدا، ربّما، بالعمل الحثيث على تفتيت الشرق الأوسط والمسلمين في شتّى الأمم"[٣٤].

٣٤- نسيم الخوري، **"عروبة الممكن وعروبة الإستحالة"**، محاضرة ألقيت في نادي اللقاء الثقافي في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٨٠ ، دار الفن والأدب بإدارة المرحومة جانين ربيز ضمن سلسلة" العرب قراءات جديدة" وحاضر فيها غسّان تويني والمطران جورج خضر، بيروت، ونشرت على حلقتين في جريدة السفير، بيروت ٢٣-٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، ثمّ جمعت المحاضرات ونشرت في كتاب بعنوان: المسيحيون العرب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨١.

النقابات في الوطن العربي بين مقاومة الفقر والثّورة قراءة تحليلية وتقويميّة لتجربة الاتّحاد العام التونسي للشغل

د. منصف الثابسي *

المقدّمة

ليس بإمكان أحد اليوم أن ينكر أنّ ما وقع في تونس خلال انتفاضة ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٠/ ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ كان نوعًا من الرّدّ الاجتماعي على إيديولوجيا النّمو التي طالما روّج لها كبار منظّري الليبرالية وخبراء البنوك العالميّة، وعلى رأسهم خبراء صندوق النّقد الدّولي. فقد أهملت تلك الأيديولوجيا طيلة عقود مسألة التّنمية البشرية في مستوياتها الشّاملة والمستدامة، والتي تأخذ بعين الاعتبار العديد من المؤشّرات والأبعاد والمستويات المهملة قي الغالب ضمن مقاربات النّموّ المتعدّدة.

* دكتور في علم الاجتماع جامعة صفاقس- تونس

لذلك لم يكن من المفاجئ البتّة انطلاق موجات ما اصطلح على تسميته بـ"ثورات الرّبيع العربي" من تونس، التي

كانت تعدّ بلد "المعجزة الاقتصادية"، لما كانت تحقّقه خلال العقود الثّلاثة الأخيرة من مستويات نموّ اقتصادي، لم توجد حتّى في صلب البلدان المتقدّمة، أو في أغلب الدّول النّامية. لكنّ ما يراه البعض على أنّه من المفارقات الكبرى لهذا العصر، أن يكون بلد "المعجزة" هو نفسه منطلق الانتفاضات العربيّة الكبرى، هو في الحقيقة كشف عمّا كان مخفيًّا وراء ستار "وهم المعجزة". فقد انكشفت بالفعل أشكال عديدة من التفاوت واللامساواة في منوال التنمية المعتمد والمصادق عليه من خلال توجيهات البنوك الدّولية، وخاصّة من خلال اعتماد برامج التّعديل الهيكلي، من ذلك الإرتفاع الكبير في نسب الفقر والبطالة والتّهميش والاستبعاد الاجتماعي التي مسّت فئات واسعة من السّكّان، وعلى رأسها فئة الشّباب، فضلًا عن تهميش/استبعاد مناطق كاملة في دواخل البلاد (مناطق الغرب التّونسي من شماله إلى جنوبه)، مقابل تركيز كبير على إنماء الشَّريط السّاحلي (الذي كان يحظى أصلًا بعناية خاصّة من قبل الحكومات الاستعماريّة لتسهيله خصوصًا عمليّة النّهب المنظّم للثّروات الوطنيّة بأنواعها عبر شبكة الموانئ الممتدّة على طول هذا الشّريط)، بحيث لم تشهد السياسة الاقتصادية تغييرًا كبيرًا على ما كانت عليه زمن الاستعمار الفرنسي المباشر للبلاد والذي استمرّ إلى سنة ١٩٥٦.

وإذا كانت السياسات الرّسميّة للدّولة، من خلال مخطّطات التّنمية الخمسيّة، لا تتوانى عن ذكر العديد من أشكال اللاّمساواة والتفاوت بين الفئات الإجتماعيّة وبين جهات البلاد، واضعة التّصوّرات والخطط لمقاومتها، فإنّ ما تحقّق لم يكن في مستوى المأمول، لذلك شهدت البلاد في العديد من المناسبات أشكالًا عديدة ومتنوّعة من الاحتجاج على تلك الأوضاع، ومطالبة بمزيد من العدالة في توزيع الثّروة على مختلف

الفئات الشعبية، وتوزيع ثمار النّمو على مختلف مناطق البلاد، في مسعى لتقليص التّفاوت بينها. وإذا كان جزء من هذه الاحتجاجات يبدو عفويًّا فإنّ الحقيقة كانت غير ذلك، وكانت المنظّمة النّقابيّة العمّاليّة، الاتحاد العام التونسي للشّغل، وبخاصّةٍ هياكلها الوسطى والقاعديّة تبدو في الغالب وراء تلك الأحداث، تحريضًا وتأطيرًا، مثلما وقع منذ انطلاق أحداث انتفاضة ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٠ في مدينة سيدي بوزيد، وما تبعها من أحداث في بقيّة المدن إلى غاية ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ وما بعدها. ويعدّ الاتحاد العام التونسي للشغل من المنظّمات النقابية الكبرى، لا في تونس فحسب بل وكذلك في أفريقيا والوطن العربي، وقد كان هذا الاتحاد من بين المنظمات الوطنية التي جعلت من ضمن إستراتيجياتها معارضة كل أشكال الفقر والتفاوت والتّهميش ومقاومتها، فانعكس ذلك في العديد من المناسبات من خلال التّحرّكات التي يقودها الاتّحاد أو اللّوائح والبيانات التي تصدرها هياكله ونقاباته أو الدّراسات التي درج على القيام بها ضمن أقسامه وبواسطة خبرائه المختصّين.

لكنّنا لا بدّ وأن نؤكّد، انطلاقًا من هذه الزّاوية، أنّ النّقابات العمّاليّة التي تعدّ وليدة النّظام الرّأسمالي ونمط الإنتاج المتولّد عنه خلال القرن التّاسع عشر، قد تأسّست بغاية الدّفاع عن مصالح العمّال ولتنظيم مطالبهم وتحرّكاتهم وصيانة مكاسبهم، لذلك اعتبرت النّقابات والعمل النّقابي في أغلب الأدبيّات كقوّة تعديليّة من غلواء رأس المال وتعدّيه على الطّبقة العاملة ورغبته الدّائمة في تحقيق المزيد من المكاسب على حساب تلك الطّبقة، وأحيانًا أخرى كإطار تنظيميّ أوّلي للمزيد من بلورة الوعي الطّبقي للطّبقة العاملة وتطويره باتّجاه تحقيق التّحوّل التّاريخي نحو الاشتراكيّة فالشّيوعيّة عبر الثّورة على الرّأسماليّة ونظامها.

وقد شهد تاريخ النّقابات تجارب عديدة، متنوّعة ومختلفة، في الشّمال الصّناعي المتقدّم كما في الجنوب المستعمر أو شبه المستعمر والمتخلّف اقتصاديًّا. وتعدّ التّجربة النّقابيّة في تونس تجربة متميّزة لا في المنطقة العربيّة فحسب بل وكذلك في دول الجنوب بعامّة، سواء في مراحلها التّأسيسيّة الأولى زمن الإستعمار الفرنسي أو في ما بعد من خلال ما خاضته الحركة النّقابيّة التّونسيّة، وبخاصّة الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل "ا.ع.ت.ش"، عبر مسار طويل من التّاريخ الاجتماعي والسّياسي في تونس وصولا إلى انتفاضة ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٠–١٤ كانون الثاني ٢٠١١ وكلّ ما انبثق عنها من تجارب يصنّفها الباحثون والمحلّلون ضمن ما اتّفقوا على تسميته بـ"الانتقال الدّيمقراطي"، الذي لا تزال فصوله متواصلة إلى اليوم.

كما أنّنا نواصل متابعة أهمّ المحطّات السياسيّة بعد ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ (العقد الاجتماعي، تشكيل حكومة الكفاءات، الانتخابات الرّئاسيّة والاجتماعيّة، الحوار المجتمعي حول المنظومة التّربويّة وحول إصلاح منظومة التّعليم العالي والبحث العلمي)، والتي كان فيها "ا.ع.ت.ش" طرفًا فاعلًا، مؤكّدين تحليل جملة الارتباطات والعلاقات بين هذه المنظّمة النّقابيّة وواقع الحال بتونس ومستقبله.

يهمّنا كثيرًا كذلك القيام بمقارنة بين ما حصل في أوروبّا الشّرقيّة زمن الانتفاضات الكبرى على الأنظمة المنتسبة إلى المنظومة الاشتراكيّة، وخصوصًا التّجربة البولونيّة من خلال نقابة "تضامن Solidarność التي يرى فيها البعض من أوجه الشّبه مع ما حصل ويحصل في تونس اليوم. لكنّنا ننبّه إلى أنّ المقارنة مع التّجربة البولونيّة سوف تكون بحذر

شديد نظرًا لخصوصيّة ما وقع خلال ما اصطلح على تسميته بـ"الثّورات الملوّنة" أواخر القرن العشرين في أوروبّا الشّرقيّة، ووجود إختلافات ذات بال بين السياقين العربي والأوروبي.

سوف تكون إذًا مقاربتنا مستندة إلى المنهج التّاريخي وكذلك إلى المنهج المقارن مستلهمين من الأسس النّظريّة لعلم الثّورة الإجتماعي وعلم اجتماع النّقابات ومفاهيمهما، ما يساعدنا على تحليل واقع التّجربة التّونسيّة وتفهّم مساراتها، كلّ ذلك عبر الإجابة عن السّؤال الإشكالي التّالي: كيف تبدو مساهمة الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل في الحراك الثّوروي في تونس وفي تحقيق أهداف الثّورة بها؟

١- النقابات وقضايا الفقر والاستبعاد الاجتماعي:

لا يمكننا بداية إنكار إهتمام النقابات العمّاليّة بالفقر والتّفاوت، فانبعاث هذه النقابات أصلًا، جاء كردّ لا فقط على ظروف العمل البائسة وعلى الاستغلال الفاحش الذي تتعرّض له الطّبقة العاملة بل وعلى ظروف الحياة العسيرة التي كان يعيشها العمّال مقارنة بأصحاب رأس المال. والمتمعّن في التراث النقابي العالمي وما خلفه من أدبيّات ونصوص يستغني عن أيّ شواهد أخرى، هذا فضلًا عن أنّنا ومنذ أواسط القرن العشرين بدأنا نشهد تعاظم حضور الحركات الاجتماعيّة الاحتجاجيّة، متمثّلة في منظّمات وجمعيّات وهيئات كثيرة ترفع مطالب تهمّ الحياة العصريّة في المجتمعات الغربيّة على وجه الخصوص، كحقوق النّساء والأقلّيات العرقيّة والحقّ في العيش في بيئة سليمة ومناهضة التمييز العنصري والانتشار النّووي لقد كان الحضور القويّ لهذه الحركات

الإجتماعيّة في المجتمعات الغربيّة إيذانًا بحصول تحوّلات في "مجتمعات العمل" الحديثة.

وفي هذا المقال فإنّنا لن نتمكّن من استعراض جميع أشكال النّضال النقابي، في العالم أو في أي قطر من الأقطار، في سبيل تحسين ظروف حياة العمّال أو كذلك دفاع تلك النقابات عن محيط حياتيّ أفضل لأفراد المجتمع كافّة وبخاصّة طبقاته الفقيرة والبائسة. لكنّنا بالمقابل سنستعرض ما يمكن أن يشكّل إفادة علميّة في تعريف المفاهيم التي نعمل عليها، ونقصد هنا تعريف الفقر والتفاوت كمفهومين أردنا العمل عليهما في علاقة بالنقابات من جانب أوّل، ثمّ متابعة مدى مساهمة مختلف هذه العوامل الموضوعيّة فضلًا عن العوامل الذّاتيّة التي ساهمت في الانخراط العملي والفعلي لهذه النقابات في أشكال الحراك الاحتجاجيّة وخصوصًا الانتفاضات والثّورات الحديثة.

لهذا نتوجّه بداية إلى التّعريف الرّسمي الذي تصدره الهيئات النقابيّة المعترف بشرعيتها عالميًا، ونقصد هنا الكونفدراليّة العالمية للنقابات CSI [1].

ففي السنة نفسها من انبعاثها، بعد أقل من نصف شهر من عقد مؤتمرها التّأسيسي، يوم ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦، توجّهت رئيسة هذه المنظّمة برسالة إلى اجتماع الدول العشرين الأقوى اقتصاديًا "G٢٠" والمنعقد في مالبورن بأستراليا، بمناسبة منتدى جمعهم تحت عنوان "لنقض على الفقر"، قالت فيها بالخصوص:"إنّ العمل اللاّئق الخالي من الاستغلال

١- تعدّ الكنفدير اليّة العالميّة للنّقابات CSI التي وقع بعثها في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٦ أكبر تجمّع نقابي عالمي فهي تمثّل ١٦٨ مليون عاملا منخرطين ضمن ٣٠٧ منظّمة نقابية وطنية من ١٥٤ دولة عبر العالم. وقد نجحت ، بعد عقود من التشتت والتفرقة وبعد فشل بعض المحاولات السابقة، كل من "الكونفدر الية الدولية للنقابات الحرة(CISL)" و"الكونفدر الية الدولية للشغل (CMT)" في عقد المؤتمر التأسيسي والاندماجي أيام ١، ٢ و ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٦ بالعاصمة النمساوية "فيينا" بحضور ١٥٠٠ مندوب يمثلون ١٥٠ بلدا من أجل الإعلان عن ميلاد تنظيم نقابي عالمي موحد.

هو وحده الحلّ الدّائم للفقر، وإنّ مسؤولية حكوماتنا تكمن في التّوجّه منذ الآن إلى خلق مبادرات جديدة للتشغيل لتمكين المواطنين من الحصول على شغل منتج".

بهذه الرسالة إذًا تلخّص رئيسة أكبر المنظمات النقابية العمالية في العالم تعريفها للفقر، فهي تراه نتاجًا لثلاثة عوامل كبرى هي:

- غياب العمل اللاّئق
- وجود الاستغلال
- غياب المبادرات العموميّة الخاصة لخلق العمل المنتج للمواطنين

ومن الناحية الإجرائية نجد الكونفدرالية العالمية للنقابات مع العديد من منظمات المجتمع المدني تنخرط بفعالية في الحركة العالمية ضد الفقر (AMCP)، حيث تشترك مع العديد من المنظمات المدنية عبر العالم في اعتبار أنّ هناك مصالح متعدّدة تعيق الحلول لمشاكل الفقر وتدعم غياب العمل اللاّئق، معتبرة أنّ الفقر في تصاعد حسب العديد من التقديرات، وأنّه إذا واصلت الدول الكبرى التمسك بسياسة التقشف فإنّ الجميع أمام حتمية الانتحار نتيجة ذلك.

وتعتبر الكونفدراليّة في أدبيّاتها أنّ عدد المواطنين الذين يحصلون على دخل أقل من أورو واحد في اليوم قد ارتفع في العالم ليصل إلى حدود ١،٣ مليار شخص. وتؤكد المنظمة النقابية العالمية ضرورة الاعتراف بأن الفقر يعدّ تعدّيًا خطيرًا على الحقوق الإنسانيّة العامّة، وهو مانع لكلّ أشكال التّطوّر وأنماطه.

ومقابل الفقر السائد، نجد الثّروة التي تتراكم بين أيدي قلّة، وحسب التّقديرات فإنّ ٨،١٪ من سكان العالم يتحكمون في ٨٢،٤٪ من الثروات

العالمية، وأنّ كتلة الأجور في العالم تواصل منذ ١٩٧٠ في الانخفاض مقارنة بالمداخيل التي يحصل عليها رأس المال، وذلك ضمن المداخيل العامة المنتجة في جميع البلدان. وبالتّالي فإنّ الأزمة العالمية الحالية قد سبقها حطّ في الأجور وفي ظروف العمل، وترافقت بصورة عامة مع توزيع غير عادل لثمار التطور التكنولوجي وللإنتاجية. كلّ هذا يفسّر النسبة المئوية الضّعيفة من السكان التي لا تزال تواصل تملّك الثّروات.

ويتسارع هذا التوجّه مع أزمة السنوات الأخيرة، وبخاصّة الأزمة الماليّة التي لا تزال نتائجها الوخيمة تقع على عاتقنا جميعًا، رغم أنّ المتسببين فيها هم وحدهم الذين يواصلون استثمار نتائجها لصالحهم.

كما أنّه، ومقابل انخفاض حصّة الأجور من الدّخل الوطني، يواصل أصحاب رأس المال التّمتّع بتخفيضات وبإعفاءات ضريبية على مداخيلهم، ويعود ذلك بالأساس إلى حرب خاضها رأس المال العالمي من أجل المزيد من تحرير تنقّله على المستوى العالمي وإلى المضاربات المعولمة على رأس المال، وكذلك إلى خلق مناطق "جنّات التهرّب الضريبي". ومن هنا تطالب الكونفدرالية العالمية للنقابات والمنظّمات المتحالفة معها بفرض ضريبة عادلة وبديمقراطية الجباية إضافة إلى العمل اللائق مع الأجر الملائم، وهي تعتبر من المقدمات الأساسية لمقاومة الفقر. أمّا العمل اللائق فيقتضي أساسًا أجرًا عادلًا وحماية اجتماعية ومحيطًا اقتصاديًا واجتماعيًا مستديمًا[٢].

ويلخّص كتاب توجيهي للتّكوين النقابي أشكال الفقر في الأنواع الآتية[٣]:

٢- Santiago González Vallejo, économiste affilié à l'USO et à SOTERMUN: http://www.ituc-csi.org

٣- Le Fonds Social Européen 2007-2013:"**Manuel à l'attention des syndicats : Les syndicats et la lutte contre, la pauvreté et l'exclusion sociale**

•الفقر المالي المتميّز بعدم كفاية الدخل

•الفقر المعيشي المتميز بغياب الوسائل العادية أو مواد الاستهلاك الأساسيّة

•الفقر الذّاتي أو ما يمكن أن يتوافق مع تمثّلات العائلات نفسها للرفاهية التي تعيش عليها

•الفقر الإداري الذي يرتكز على احتساب عدد الأشخاص الحاصلين على مساعدات اجتماعية

هكذا إذًا، يمكننا أن نحدّد التّعريف المضمّن في جملة هذه السياقات، وحسب الكونفدرالية العالميّة للنقابات، بأنّ الفقر هو الوضع الذي يجد فيه المواطن نفسه محرومًا من دخل عادل لقاء عمل لائق يقوم به، وأنّه حالة من حالات الاختلال في نظام توزيع الثروات على مستوى المجتمعات المحلية وفي العالم، ونتيجة لتفرّد قلّة قليلة بالمداخيل المنتجة وتمتّعها بها وبالإعفاءات الضّريبيّة، مع حرمانها المتواصل للآخرين– الفقراء– ذلك، رغم أنّ كلّ القوانين تمنحهم هذا الحق، وإثقال كاهلهم بالضّرائب. والفقر أنواع مختلفة، فيها ما كان مرتبطًا بالدخل وبأنماط العيش وما يرتبط حتّى بالتمثّلات الذاتية للذين يعيشونه وغيرها.

إذًا وحسب المفهوم النقابي له، يرتبط الفقر بالتفاوت، إذ كلّما ارتفع فارق التفاوت بين الناس وبين الطبقات كلّما ازدادت نسب الفقر. وبالتالي فإن المنظمة النقابية العمالية ترى أنّ معالجة الفقر والتفاوت بين البشر أضحت أمرًا ضروريًا ومهمّة ملحّة ملقاة على عاتق المدافعين عن الحق وعن سيادة القانون الدولي، ومن المهمّات الأولى العاجلة إنّما هو العمل على خلق العمل اللائق وبأجر عادل لكلّ المواطنين، وتطبيق العدالة في

الجباية ومقاومة التهرّب الضّريبي أو كلّ أشكال الانتفاع بامتيازات ضريبية على حساب الآخرين.

٢- الاتّحاد العام التونسي للشغل وقضايا الفقر والاستبعاد الاجتماعي في تونس:

أن تنخرط الحركة النقابية العمّاليّة التّونسيّة في النّضال ضدّ الفقر وضدّ كلّ أشكال التّفاوت لا يعدّ أمرًا مفاجئًا. وبالنّسبة لهذه الفقرة سوف نقسّم تحليلنا إلى قسمين، قسم أوّل نحاول أن نستعرض فيه أشكال التّعامل النّقابي مع هذه القضايا قبل الانتفاضة الكبرى في ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٠، ثمّ قسم ثان يتعامل مع وضع ما بعد هروب رأس السّلطة "زين العابدين بن علي". طبعًا، نحن نعتبر أن هذا التّقسيم يفرضه الجانب المنهجي، ولكنّنا نعتقد كذلك أنّ أساليب تعامل الاتّحاد العام التونسي للشّغل مع قضايا الفقر والتهميش والتفاوت الاجتماعي والجهوي اختلفت في مرحلة ما بعد الانتفاضة الكبرى عمّا كانت عليه قبلها.

أولًا- استراتيجيًا ما قبل الانتفاضة:

إنّ ما سبق انتفاضة كانون الأوّل ٢٠١٠ في تونس وثورة الشعب ضدّ النظام، هو سياق كامل من التّسلّط السياسي والدكتاتوريّة والتّفاوت الاجتماعي والاقتصادي والجهوي والظّلم والقهر الاجتماعيّين، واللامساواة في الحظوظ بين المواطنين، ومن تكريس الزّبائنية ومأسسة الرّشوة ومحاصرة كلّ نفس معارض تحرّري وطني، سياق لم تسلم منه حتّى العناصر أو الفئات لا تناقض لها مع النّظام نفسه في خياراته الجوهريّة، وليصدق معه قول ابن خلدون "الظّلم مؤذن بخراب العمران"،

وها نحن نلحظه بالعين المجرّدة في العديد من الأقطار العربيّة ونرجو ألاّ يلحق تونس ما لحق البعض من تلك الأقطار من خراب في المستويات كلّها.

لكنّ الاتّحاد العام التونسي للشغل، الذي يعدّ من أعرق المنظّمات النقابية في أفريقيا والوطن العربي، ومنذ تأسيسه في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦، في خضمّ النّضال الوطني التّحريري ضدّ الاستعمار الفرنسي، لم يتوان عن طرح مسألة التّفاوت، وقد كان تأسيسه أصلا على قاعدة النضال ضد التفاوت والتّمييز بين العمال. فالشّهيد فرحات حشّاد الذي كان العنصر الرّئيس في تأسيسه، انطلق من الفكرة نفسها العائدة لمحمّد علي الحامي الذي أسّس سنة ١٩٢٤ "جامعة عموم العملة التّونسيّة"، وهي الدّعوة إلى الانفصال عن المنظّمات النقابية العمالية الفرنسيّة، وتأسيس نقابات تونسيّة.

ولقد نجح حشّاد في استمالة العمّال التّونسيين على قاعدة الاحتجاج على التمييز الذي كان يعانيه صلب النقابات الفرنسية وبخاصة منها السي جي تي CGT، ذلك التّمييز الذي جعل هؤلاء العمال التونسيين متقدّمين في النضالات ومتأخّرين في رواتبهم وامتيازاتهم.

وفي خطاباته العديدة وكذلك في العديد من المقالات الصحفيّة التي كان يكتبها في جريدة الزّهرة خاصّة[٤]، كان حشاد يؤكّد ثلاثة مستويات:

٤- انظر خاصّة:
- المكني، عبد الواحد: **"فرحات حشّاد، المؤسس الشّاهد...القائد الشّهيد"**، دار صامد للنّشر والتّوزيع، صفاقس-تونس، ديسمبر ٢٠١٢
- الواعر، الأسعد (جمع وتحقيق وتعليق وترجمة): فرحات حشّاد، المقالات (١٩٣٨-١٩٤٧)، مطبعة الثقافة للنشر والتوزيع، المنستير، تونس، فيفري ٢٠١٤
- الفهري، عبد الحميد: **"قرقنة من سرسينا إلى حشّاد"**، مركز سرسينا للبحوث في الجزر المتوسّطيّة، سلسلة ضفاف متوسّطيّة، الكتاب الثالث، قرقنة-تونس، سبتمبر ٢٠٠٣

– مستوى القهر الاجتماعي وضنك العيش والفقر الذي يعانيه العمال التونسيون وطبقات الشعب التونسي كافةً ولا يجدون من يدافع عنهم.

– مستوى التّمييز في التّعامل مع العمال التونسيين ومطالبهم، وعدم اهتمام النقابات الفرنسيّة لأوضاعهم مقابل عملها فقط على تحسين أوضاع العمال الأوروبيين وجالياتهم.

– مستوى القهر الوطني والسياسي ومن خلاله الدعوة إلى ضرورة تكوين نقابات تونسيّة تهتمّ بالقضايا الاجتماعية للعمال ولعامّة الشعب وبالقضايا الوطنية ومنها قضيّة السيادة والاستقلال عن فرنسا.

لقد تمكّن حشّاد ورفاقه من حشد الجزء الأعظم من الطّبقة العاملة التونسيّة، وتكوين نقابة كبيرة زاحمت فعليا النقابات الفرنسيّة وغيرها، وبدأ معها في الانخراط الفعلي في الدفاع عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسيّة، فربط بين بعدين مهمّين في النضال النقابي للمستعمرات وأشباهها، هما البعد الاجتماعي والبعد الوطني[٥]. ففي "البرنامج المنبثق عن المؤتمر الثالث للاتحاد المنعقد أيام ١٥–١٦ و١٧ نيسان ١٩٤٩ تمّت الدّعوة إلى ما يلي:

– تأميم المؤسّسات الكبرى ذات المصلحة العامّة

– المقاومة الفعليّة والنّاجعة للبطالة

– الإعتراف بحق الشغل للجميع

٥- كتبت في هذا الموضوع العديد من الأدبيات الهامّة، ولا يزال الموضوع يثير اهتمام الباحثين والنقابيين والسياسيين، ومن بين الكتابات الهامة في هذا السياق يمكن ذكر:

- بن حميدة، عبد السلام/كريّم، مصطفى/ عمامي، **"منجي: جدليّة العلاقة بين النّضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتّحاد العام التّونسي للشّغل، سلسلة رؤى عمّاليّة"**، منشورات قسم الدّراسات والتّوثيق، الإتحاد العام التنسي للشغل، تونس ٢٠٠٤

- التّميمي، عبد الجليل (إشراف وتقديم): فرحات حشّاد، **"الحركة العمّاليّة والنّضال الوطني (أعمال المؤتمر العالمي)"**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان-تونس، جانفي/كانون الثاني ٢٠٠٢

– الرفع من المستوى الاجتماعي والفكري للشعب عبر إقرار التّعليم الإلزامي"[٦]

إذًا يمكن أن نسمّي هذه الفترة من تاريخ الاتحاد في مرحلته التّأسيسيّة بأنّها كانت المرحلة التي تداخل فيها الوطني بالاجتماعي، وكان الاجتماعي على قدر كبير من التّطوّر الحذر، فللنّضال الوطني استحقاقاته وشروطه، وقد كان النقابيون واعين لهذه الاستحقاقات وإرغاماتها، ومنها السّعي إلى تعبئة طبقات الشعب وفئاته كافّة، لأنّ الرّئيسي في تلك المرحلة حسب قراءة النقابيين وخطاباتهم ونصوصهم كان البعد الوطني. وفي هذا السّياق لا بدّ من الانتباه إلى حالة تبدو استثنائيّة وقد تكون فريدة من نوعها في تاريخ الحركة النقابية، لا في المستعمرات وأشباهها فقط بل وكذلك في كامل أرجاء العالم، وهو مساعدة النقابات العمالية وقياداتها التاريخية وإشرافهم على تأسيس نقابات لأصحاب العمل وللفلاحين. إنّ تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل في هذا الخصوص تعدّ فعلًا فريدة من نوعها، فقد ساعدت على بعث جامعات نقابية للأعراف أصحاب العمل وذلك من خلال تأسيس "جامعة الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي" في ١٦ و١٧ كانون الثاني ١٩٤٧ [٧]، وبطبيعة الحال، فإنّ هذا الأمر يعكس الأولويات التي كانت موضوعة على أجندة الحركة النقابية، ألا وهي بالأساس المسألة الوطنيّة بأبعادها التّحرّرية من الاستعمار والاقتصادية والاجتماعيّة التي تهمّ النّهوض الوطني والإرتقاء بمستوى عيش التونسيين مهما اختلفت انتماءاتهم الطبقية.

٦- بن حميدة، عبد السلام/كريّم، مصطفى/ عمامي، **"منجي: جدليّة العلاقة بين النّضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتّحاد العام التّونسي للشّغل"**، المرجع السابق، ص. ٣٨

٧- لمزيد التّفاصل انظر: **التيمومي، الهادي: نقابات الأعراف التونسيين (١٩٣٢-١٩٥٥)**، دار محمّد علي الحامّي، صفاقس-تونس ١٩٨٣، ص. ١٧٧

وبعيدًا من الاستعراض التاريخي للأحداث الهامّة التي ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل، ومن ورائه الحركة النقابية والعمّالية التونسيّة، منذ انبعاثه وحتّى انتفاضة ١٧ كانون الأوّل ٢٠١٠، نودّ أن نؤكّد أنّ هذه المنظّمة النقابيّة التي وجدت نفسها المسؤولة الأكثر تمثيلًا للعاملين بتونس، وبقيت تقريبًا تستأثر بهذه الصورة إلى اليوم رغم وجود تجارب أخرى معها، سواء منها تلك التي عايشت انبعاثها في أواسط القرن الماضي أو التي انبعثت في ما بعد، كانت تطرح مسألة التّفاوت الاجتماعي وضرورة الارتقاء بظروف عيش الشعب التونسي والقضاء على مظاهر التخلّف الاقتصادي والاجتماعي والجهل، في الفترات الكبرى من مسيرته تلك، والتي يمكن أن نجملها في الفترات الآتية:

أ- فترة بناء "الدولة الوطنيّة":

وهي فترة تمتدّ من الإعلان من قبل رئيس الدّولة الفرنسيّة مانديس فرانس على "أحقيّة الشعب التونسي في نيل استقلاله الداخلي"[٨]، مرورًا ببروتوكول الاستقلال في ٢٠ آذار ١٩٥٦ وحتّى أواسط سبعينيات القرن العشرين. فقد كان الاتحاد في هذه الفترة شريكًا مباشرًا في تصوّر البناء الوطني بعد خروج المستعمر الفرنسي من تونس، وذلك من خلال برنامجه الاقتصادي والاجتماعي الأول لسنة ١٩٥٦، والذي تبنّته حكومة الرّئيس الحبيب بورقيبة، ويعود هذا التّبنّي إلى أسباب عدّة لعلّ أهمّها أنّ الحزب الدّستوري الجديد يضمّ منذ مؤتمر صفاقس لسنة ١٩٥٥ في مكتبه السياسي قياديين من القيادات النقابية العمالية وهما أحمد التليلي وعبد الله فرحات، فضلًا عن مساعدة الاتحاد العام التونسي للشغل

٨- خطابه في تونس في ٣١ جويلية ١٩٥٤

للشّق البورقيبي، ونجاحه في ذلك، في صراعه مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف وجماعته. كما أنّ الحزب الدستوري الجديد، الذي كانت كوادره منشغلة أكثر بهذا الصراع السياسي، وجدت أمامها البرنامج الوحيد الجاهز، وهو البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل.

إنّ هذه الفترة التي قدّم فيها "الاتحاد" برنامجًا وكوادر في الدّولة، منهم الوزراء ومنهم المسؤولون الكبار في أجهزتها، يمكن أن نصنّفها بكونها فترة قادها ما يطلق عليه "سان سوليو"، بمنطق الصّهر Logique de Fusion [٩]، فقد كان نسق الفعل التاريخي، بحسب التعبير "التوراني"، يقتضي مثل هذه العلاقة بين الفاعلين المركزيين، فتوازن القوى إمّا أنّه يساعد على اشتغال النّظام أو أنّه يعطّله تمامًا. لذلك اعتمد النّظام على قاعدة من التّوافق النسبي والمتفاوت، ولكنّ المعركة بالنسبة للفاعلين المركزيين كانت واحدة، معركة بناء الدّولة وتركيز دعائم النهوض بأوضاع الشعب.

إنّ المجال هنا لا يسمح لنا بالتّوسّع في تقويم التجربة، فهذا الأمر يقتضي مجالًا أوسع وربّما سياقًا آخر، رغم أنّنا تعرّضنا له بالتّحليل سابقًا[١٠]. ولكن لا بدّ من التّأكيد أنّ هذه المرحلة، وإن كانت مرحلة "تحالف تصاهري" بين المنظمة النقابية والحزب الحاكم، إلاّ أنّ هذا التّواصل لم يكن دائمًا على ما يرام، بل شهد صدامات وتوتّرات نتيجة

٩- هذا المنطق الذي ينظر من خلاله إلى الآخر (وهنا الاتّحاد العام التّونسي للشّغل) باعتباره صنوا أو شبيها، ويكون هكذا فعلا إدماجيّا "d'intégration" وإجماعيّا Unanimiste". انظر في هذا المجال كتاب:
Blaise Ollivier: **"L'acteur et le sujet, vers un nouvel acteur économique"**, postface de Renaud Sainsaulieu,- Desclée de Brouwer, Paris 1995

١٠- القابسي، منصف: **"مجال التّشغيل في ضوء التّحوّلات"**، دراسة حالة مدينة صفاقس، شهادة دكتوراه نوقشت بكلّية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، جامعة تونس في ٢٠٠٦/٦/٦، غير منشورة.

العديد من الحسابات التي كان يغلب عليها الطابع السياسي، إلى أن وقع الصّدام الأكبر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨ [١١]. وفي الحقيقة فإنّ أوضاع التونسيين قد تحسّنت بدرجة كبيرة، ويظهر ذلك جليًا من خلال نسب الفقر التي تناقصت على مرّ السنوات، مثلما يظهره الجدول اللآتي:

الوحدة : بالمائة ٪							
السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
نسبة الفقر	٢٢,٠	١٢,٩	٧,٧	٦,٧	٦,٢	٤,٢	٣,٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

إذًا مثلما يظهره الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ بيسر الانخفاض الهامّ لنسب الفقر وبخاصّة بين ١٩٧٥ و١٩٨٥، ويعود ذلك إلى ما ميّز فترة سبعينيات القرن العشرين من مناخ للتفاوض الاجتماعي مبني على قاعدة "العقود المشتركة" والاتفاقات المشتركة في القطاعين الخاصّ والعام بين الحكومة التونسية و"الاتحاد".

ب- مرحلة الليبرالية المعولمة والانفتاح الاقتصادي:

مع نهاية سبعينيات القرن العشرين، بدأت في العالم مرحلة ما بعد الثلاثين الذّهبيّة، أو ما يصطلح عليه بالمرحلة "بعد-فورديّة"، وأزمة الاقتصاد الرّأسمالي الليبرالي، والمنطق الذي كان سائدًا حسب قواعد التّنظيم الفوري للعمل وللعلاقات الاجتماعيّة السّائدة. وفي الدّاخل التونسي، كان انعكاس الأزمة الاقتصادية العالمية ملموسًا، وخصوصًا بداية تقلّص مداخيل الثروات الباطنية وبخاصّة الثروة النفطية، التي ساعدت كثيرًا في تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية والرفع من مستوى

١١- للتعرّف على هذه الأحداث وأسبابها ونتائجها، انظر:
- الكحلاوي، محمّد: **"معركة ٢٦ جانفي ١٩٧٨، الأسباب-الوقائع- المخلفات والنتائج"**، جميع الحقوق محفوظة للمؤلف، تونس، جانفي ٢٠١١

دخل المواطن التونسي وتحسين ظروف عيشه. أمّا الاتحاد العام التونسي للشغل الذي بدأ هو أيضًا يعيش تحوّلات كبرى في مستوى حركيّته وتنظيمه، إذ بدأت المطالب من داخله تدعو إلى ضرورة إستقلال قراره وهياكله المسيّرة وقياداته عن الحزب الحاكم، وقد وجد هذا المطلب صدى بعد صراعات داخلية، كانت نتيجتها على المستوى الوطني أحداث ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٨، ولاحقًا وضعًا استثنائيًا في فترة الثمانينيات إثر محاكمة أغلب قياداته وسجنها.

ولكنّ هذه الفترة التي امتدّت من أواسط ثمانينيات القرن العشرين وإلى حدود اندلاع انتفاضة ١٧ كانون أول ٢٠١٠، كانت فترة من النّضال الإجتماعي والمطالب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية خاضها "الاتحاد" الذي أنضج تجربته في التعامل مع السلطة، وشهد هو نفسه تحوّلات هيكليّة كبرى في مواقفه وطرق عمله، وبخاصّة ما يتعلّق بالمفاوضات مع الحكومة.

إنّ المتأمّل في الوضع الاجتماعي في تونس قبل انتفاضة ٢٠١٠ يمكنه أن يلاحظ بسهولة كيف أنّ هذا الوضع كان يمهّد لانفجار كبير، ربّما لم يستطع أحد تحديد زمنه، لكنّ المؤشّرات كلّها كانت تحيل إلى ذلك.

فبحسب المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية[١٢]، فإنّ البطالة التي تكون عادة في أغلب البلدان النامية قليلة الانتشار بين الشباب المتعلّم أو الحاصل على شهادات، ما يعكس في الغالب أيضًا الصورة الإيجابية للتعليم والتكوين ويكون محفزًا عليهما باعتبارهما

١٢- التابع لوزارة التنمية الجهوية والتخطيط ولاحقا وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

يمكّنان الشاب من مزيد من الفرص في الحصول على شغل يلائم تكوينه وتعليمه، فإن العكس هو الذي حصل في تونس، بما يناقض هذه الصورة العامّة، حيث انتشرت البطالة في صفوف الشباب بما يعادل ضعف النّسبة العامّة، كما بيّنت الدراسة أن سوق التّشغيل في تونس تتميّز بالعدد المرتفع من الشباب وخصوصًا بالحضور المتميّز للعنصر النسائي. لقد كان المعدّل العام للبطالة بين سنوات ٢٠٠٥–٢٠١٠ مستقرًا في حدود ١٣٪، لكنّه ارتفع إلى قرابة ٢٣٪ بين الشباب من أصحاب الشهادات الجامعية سنة ٢٠١٠.

تطوّر السكان النشيطين في حالة بطالة (أكثر من ١٥ سنة) حسب المستوى التعليمي (آلاف)

المستوى التعليمي	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة النمو السنوي
أمّي	٢٦,٨	٢٧,٧	١٨,٢	١٦,٣	٢٣,٧	٢١,٩	٢٩,٢	٪١,٢٣
ابتدائي	١٨١,٦	١٦٤,١	١٤٧,٥	١٣٦,٠	١٣٢,٠	١١٨,٥	١٧٥,٩	–٪٠,٤٥
ثانوي	١٦١,٦	١٥٥,١	١٧٣,٦	١٧٩,٦	١٩٤,٥	١٩٣,٦	٢٩٩,٨	٪٩,٢٣
عالي	٦٢,٣	٨٢,٦	٩٧,٠	١١٦,١	١٣٩,٤	١٥٧,٣	٢١٧,٨	٪١٩,٥٨
لم يصرّح	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٢	
المجموع	٤٣٢,٤	٤٢٩,٧	٤٣٦,٤	٤٤٨,٤	٤٩٠,٣	٤٩١,٨	٧٠٤,٩	٪٧,٢٣

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

هكذا إذًا تطوّرت نسبة العاطلين عن العمل بين حاملي الشهادات الجامعية من ١٤,٤٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٠,٩٪ سنة ٢٠١١، أي بزيادة ١٦,٥ نقطة في ٧ سنوات، مقابل تطوّر بين العاطلين من مستوى التعليم الثانوي بـ

٢,٧ نقطة في الفترة نفسها، وهذا يبعث رسائل سلبية بخصوص التكوين الجامعي وعلاقته بسوق العمل، وتناقصت بالمقابل نسب العاطلين من بين الذين كان مستواهم محصورًا في التعليم الابتدائي في الفترة نفسها بـ ١٦ نقطة، لتمر النسبة من ٤٨,٢٪ سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٨,٤٪ سنة ٢٠١١. وبطبيعة الحال ومثلما كان الأمر دائمًا بالنسبة للوضعيات المتأزّمة اقتصاديًا واجتماعيًا، فإنّ وضع الهشاشة والتفاوت في الحظوظ يكون وقعه أثقل على القطاعات والفئات الهشّة أصلًا، ولذلك نجد المرأة من بين الفئات الاجتماعية التي مسّتها البطالة أكثر من الرجل، وهي ظاهرة تزداد قتامة مع فئة أصحاب الشهادات الجامعية.

تطوّر نسب البطالة حسب النوع الإجتماعي

النوع	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
رجال	١٢,١	١١,٥	١١,٣	١١,٢	١١,٣	١٠,٩	١٥
نساء	١٥,٢	١٥,١	١٥,٣	١٥,٩	١٨,٨	١٨,٩	٢٧,٤
المجموع	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٤	١٣,٣	١٣,٠	١٨,٣

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

سنة ٢٠١١، مع العلم أنّ النساء يمثّلن ٦٠٪ من أصحاب الشهادات الجامعيّة، ولكنّهن لا يمثّلن سوى ٢٦٪ من اليد العاملة النشيطة.

تطوّر نسبة بطالة الشباب من أصحاب الشهادات الجامعية حسب النوع الاجتماعي

الجنس	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
رجال	١٠,٣	١١,٣	١٢,٩	١٣,٩	١٤,٦	١٥,٨	٢٣,٧
نساء	٢١,٦	٢٦	٢٧,٤	٣٠	٣٤,٩	٣٢,٩	٤٣,٨
المجموع	١٤,٦	١٧	١٨,٧	٢٠,٦	٢٣,٤	٢٣,٣	٣٣,٦

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

سنة ٢٠١١ تمثّل نسبة العاطلين عن العمل من الشباب الذين لا تفوق أعمارهم ٣٥ سنة ٨٨٪ من جملة العاطلين، ويمثّل الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم ٢٥ سنة ٣٧٪ من جملة العاطلين.

وتعود بطالة الشباب أساسًا إلى عسر الادماج أكثر منها إلى الطرد أو الاستبعاد من التشغيل، وهذا يطرح العديد من الأسئلة، وخصوصًا تلك المتعلقة بالمنظومة التكوينية والتعليمية والشهادات الجامعية فضلًا عن سياسات التشغيل وارتباطًا بالاتفاقات التي لا توازن فيها ولا تساوي في الحظوظ بين تونس من ناحية والبلدان التي ترتبط معها باتفاقات شراكة، على غرار ما وقع مع الإتحاد الأوروبي.

نسب البطالة حسب الفئات العمريّة

السنة / العمر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
١٥–١٩ سنة	٢٧,٧	٢٧,٩	٢٩,٣	٢٩,٦	٣٣,٦	٢٨,٧	٤٣,٦
٢٠–٢٩ سنة	٢٤,٦	٢٣,٩	٢٤,١	٢٥,٠	٢٧,٤	٢٦,٤	٣٧,٥
٣٠–٣٩ سنة	٩,١	٩,٠	٨,٩	٨,٧	٨,٧	٩,٩	١٤,٥
٤٠–٤٩ سنة	٤,٤	٤,٣	٣,٥	٣,١	٤,١	٣,٥	٣,٦
٥٠ سنة فأكثر	٢,٦	٣,١	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٢,٩	٢,٣
المجموع	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٤	١٣,٣	١٣,٠	١٨,٣

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

كما أنّ ما زاد في تعميق انعكاسات أزمة البطالة هو ما شهدته البلاد من تفاوت في مستوى توزيع فرص التّشغيل على مختلف الجهات، مثلما تؤكّده الأرقام في الجدولين الآتيين حول السّنوات الخمس التي سبقت إنتفاضة ٢٠١٠:

تطوّر طلبات الشغل حسب المناطق الكبرى

السنة / المنطقة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تونس الكبرى	٦٦٦١١١	٦٦٨٢١١	٦٦٦١١٦	٦٦٢١٨١	٦٦١٦١٦
الشمال الشرقي	٨٣٧٢٨	٨١٩٦١	٨١٢٦٦	٨٥٩٦٧	٨٣٠٨١
الشمال الغربي	٥٦٢٥٨	٦٤٨٢٦	٦٦٣٧٤	٧٨٠١٣	٧٥٠٢٥
الوسط الشرقي	٤٦٧٧٨	٤٩٨٤٥	٥٩١٧٤	٥٨٠٢٦	٥٩٤٦٣
الوسط الغربي	١٠٤١١٨	١٠٧٣٣٩	١١٠٩٦٢	١١٧٠٥٣	١١٤٣٥٣
الجنوب الشرقي	٤٣٦٧٩	٤٣٨٥٩	٤٣٨٤٩	٥٤٩٥٣	٥٢٧٣٠
الجنوب الغربي	٤٢٧٣٨	٤٦٣٦٤	٤٨٦٨٧	٥٣٤٧٥	٥٣٠٥٦
المجموع	١٢٢٨١١	١١١١٨١	١٨١٢٨	١١١٨١١	١١١٢١٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تطوّر عروض التشغيل حسب المناطق الكبرى

السنة / المنطقة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تونس الكبرى	٢٨٠٣٩	٢٨٨٢٥	٢٩١٣٥	٣٠١١٠	٣٩٥٦٩
الشمال الشرقي	٣١٧١٥	٣٠٤٠٩	٣١٧٦٣	٣٢٤٠٣	٣١٨٠٨
الشمال الغربي	١١٧٢٩	١١٣٨٩	١١١٤٣	١٢٦٩٢	١٤٦٦٨
الوسط الشرقي	١٠٤٣٠	٨١٥٥	٨٥٧٤	٨٩٥٢	١١٧٨٣
الوسط الغربي	٤٥٣٦٠	٤٦٣٨٩	٤٨٥٣١	٤٧٨١٦	٤٧٥٩١
الجنوب الشرقي	٦٨٣٩	٦٠٧٥	٦٥٦٥	٨٢٤٠	٧٣١٥
الجنوب الغربي	٦٥٦١	٦٩٣٥	٧٣٨١	٧٢٥٣	٧١٥٩
المجموع	١٤٠٦٧٣	١٣٨٦٧٧	١٤٢٠٤٢	١٤٧٤٦٦	١٥٩٨٩٣

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

إنّ تطبيق الاختيارات الليبرالية للدولة التونسية منذ أواخر الثمانينيات إلى اليوم كان في صالح أصحاب رؤوس الأموال الذين ارتفعت مداخيلهم

بحوالي ٥٪ بين ١٩٨٣ و١٩٩٩. أما بالنسبة للأجراء فإن نصيبهم من الناتج الداخلي الخام تراجع بحوالي ٤٪، ومن المنتظر في ظل الظروف الاقتصادية الناتجة عن الانفتاح وكذلك نتيجة للنظرة التقليدية للكثير من أصحاب رؤوس الأموال للعمل وعلاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي، فانّ نصيب الأجراء من المتوقع أن يتراجع سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نظرًا لتلكؤ رجال الأعمال من الزيادة المعقولة على مستوى الأجور، والتي تتناسب مع الزيادة في التضخم والأسعار لأن ذلك يساهم في تطوّر الحركة الاقتصادية ويشجع الاستهلاك الداخلي وبالتالي الاستثمار، وقد تراجع أيضًا نصيب الدولة بنسبة طفيفة نتيجة للحوافز المقدمة لأصحاب رؤوس الأموال.

لقد كانت استراتيجية الاتحاد العام التونسي للشغل قائمة أساسًا على مبدأ الحد من الآثار السلبية لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولآثار العولمة النيوليبرالية على الطبقة العاملة في تونس، وعلى هذا الأساس فإنّه وإلى جانب الإضرابات، قام بالعديد من التحرّكات والإضرابات، حيث شهدت سنة ٢٠٠٣ مثلًا أكثر من ٤٠٠ إضراب. لقد كانت الآثار السلبية لجملة التحوّلات الاقتصادية على العمال كبيرة، وبرزت خصوصًا من خلال ارتفاع الضغط الجبائي عليهم.

إنّ هذه الأوضاع كلّها قد تمّ تشريحها وتحليلها عبر العديد من الآليات والوسائل، وقد قامت أقسام الاتّحاد العام التونسي للشغل بالاستعانة بالعديد من الخبراء وأنجزت دراسات وندوات وحلقات تكوينيّة في العديد من المسائل التي تهمّ الطبقة العاملة وتهتمّ كذلك بظروف الشعب المادية وبأهمّ المسائل التي ترمي إلى تجنّب الإنفجار الإجتماعي. ولعلّ أهمّ الدّراسات التي قام بها "الإتحاد" في هذه الفترة يمكن أن نذكر من بينها:

- التّحولات الاقتصادية وانعكاساتها على نظام الحماية الاجتماعية، تمّوز ١٩٩٨
- التشغيل في اقتصاد متحوّل تشرين الثاني ١٩٩٨
- اتفاق الشراكة بين تونس والإتحاد الأوربي، التأثيرات الإقتصادية– التّأثيرات الإجتماعية، ٢٠٠٠/٢٠٠١
- العولمة، الخلفيات والإنعكاسات على العاملين، كانون الثاني ٢٠٠١
- إشكالية التخصيص والتنمية، التجربة التونسية نموذجا، ٢٠٠١
- إشكاليّة التّأمين على البطالة، كانون الثاني ٢٠٠٣
- المنظومة التربوية في تونس، قراءة في البرنامج التّوجيهي للإصلاح التربوي، ٢٠٠٣
- تسريح العمال لأسباب اقتصاديّة في القانون التّونسي(الثغرات والمقترحات)، نيسان ٢٠٠٥
- صندوق التّأمين على تسريح العمال لأسباب لاإراديّة، ماي ٢٠٠٥
- Le secteur textile et habillement en Tunisie et le pari de la réinsertion professionnelle des travailleurs, juin 2005
- La fiscalité en Tunisie et la question de la cohésion sociale, novembre 2006
- صناديق الضّمان الاجتماعي في تونس، الواقع والآفاق، تشرين الثاني ٢٠٠٦
- مقاربة نقديّة للإجابة عن إشكاليات التنمية بولاية الكاف، مقترحات للتجاوز، تشرين الثاني ٢٠٠٦
- الديمقراطية والتنمية والحوار الاجتماعي، تشرين الثاني ٢٠٠٦
- نتائج المفاوضات الجماعيّة في القطاع الخاص وآفاق تطويرها، نيسان ٢٠٠٨

- التشغيل الهش في تونس وتداعياته على العمال، نيسان ٢٠٠٩
- نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٩، آذار ٢٠١٠
- التنمية الجهوية بولاية سيدي بوزيد، بين الواقع المكبّل والإمكانات الواعدة، آب ٢٠١٠
- التشغيل والتنمية بولاية قفصة، الواقع والآفاق، تشرين الثاني ٢٠١٠

وبالطّبع فإنّ هذه الدراسات كانت المعين الكبير لسلطات القرار داخل الإتحاد لبناء المواقف من مسائل التنمية بأبعادها الشاملة وخصوصًا ما يتعلّق بالفقر والتفاوت الاجتماعي وبين جهات البلاد. وكانت المؤتمرات العامّة للاتحاد أو للقطاعات المنطوية تحته والمجالس الوطنية والقطاعية والهيئات الإدارية المختلفة، تستند أيضًا إلى الدراسات التي ينجزها مختلف أقسام الاتحاد قبل المفاوضات العامة أو في لوائح المطالب التي توجّه إلى الحكومة أو الوزارات المعنيّة.

وإذا وقفنا قليلًا عند المنطق الذي كان يقود المنظّمة العمّاليّة التّونسيّة في هذه المرحلة لا بدّ وأن نؤكّد تأثّر هذه الأخيرة بسياسات المناورة وإرادة الاحتواء التي كانت تنتهجها السّلطة الحاكمة طيلة عشريّات السبعينيات من القرن الماضي وإلى نهاية العشريّة الأولى من القرن الحادي والعشرين. ومثلما أشارت إلى ذلك بعض الدّراسات أو كذلك الأحداث التي عايشناها، فإنّ التّنظيم النّقابي نفسه قد تأثّر أيّما تأثّر بطبيعة السّلطة السّياسيّة القائمة والتي كانت سمتها الرّئيسة الدّكتاتوريّة وغياب الدّيمقراطيّة والشّفافيّة في المعاملات.

فصالح الحمزاوي مثلًا يشير إلى أنّ قيادة الاتّحاد بعد إمضائها على الميثاق الوطني بعد مؤتمر اتّحاد الشّغل لسنة ١٩٨٩ كان عليها أن تعمل

على المساعدة على إعادة إنتاج النّظام القائم لا القطيعة معه[١٣].

ولو أجملنا التّحليل، فإنّه يمكننا أن نؤكّد أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل في هذه المرحلة ما قبل الانتفاضة الكبرى في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٠، ورغم ما كان يعيشه في داخله من صراعات كان في الغالب محورها استقلاليّة المنظّمة العمّاليّة عن السّلطة السياسية القائمة، وهو صراع يضع في أغلب الأحيان القيادات العليا للمركزيّة النّقابيّة مع القيادات الوسطى والقاعديّة أو حتّى القواعد الواسعة للمنخرطين، فقد نبّه إلى خطورة السياسات المعتمدة من الدّولة، وخصوصًا إلى ما يمكن أن يحدث من انفجارات بدأت تبرز في بؤر مختلفة وبخاصّة مع أحداث الحوض المنجمي بقفصة سنة ٢٠٠٨.

لكن حين بدأت الانتفاضة في سيدي بوزيد والقصرين والكاف وبعض المدن الأخرى حاولت القيادات العليا بخاصّة المساعدة على إيجاد حلول لها، وذلك إلى آخر وقت قبل هروب رأس الدّولة، حين ذهب الأمين العام للاتحاد لمقابلته بقصر قرطاج يوم ١٣ كانون الثاني ٢٠١١، ورغم قلّة المعلومات عن محتوى هذه الزّيارة إلاّ أنّ ما يتمّ تداوله هو أنّ "بن علي" طلب في تلك المقابلة توضيحات عن قرارات الإضرابات بالعديد من الجهات، خصوصًا بعد نجاح إضراب جهة صفاقس، ودعا الأمين العام للإتحاد إلى إيقافها، الشّيء الذي رفضه حينها عبد السّلام جراد الأمين العامّ للاتّحاد العام التّونسي للشّغل متعلّلا بأنّ القرار ليس قراره وإنّما هو قرار الهيئة الإداريّة الممثّلة للقطاعات العمّاليّة وللجهات[١٤].

١٣- Hamzaoui, Salah : **"Champ politique et syndicalisme en Tunisie"**, Annuaire de l'Afrique du Nord, tome XXXVIII, 1999, CNRS ÉDITIONS ; pp. 369-380

١٤- انظر شهادة "عبيد البريكي"، الناطق الرّسمي باسم اتّحاد الشغل في منتدى **"ثورة الكرامة والدّيمقراطيّة"** بمؤسّسة التّميمي للبحث العلمي والمعلومات، والمنشورة منه بعض المقتطفات في جريدة الصّباح التونسيّة يوم ٢٧ مارس ٢٠١١

ثانيًا- استراتيجيًا ما بعد ١٤ كانون الثاني:

إنّ تصرّف قيادة "الاتّحاد" كان مختلفًا عن تصرّفات القواعد المنخرطة فيه وعن الهياكل القاعدية والوسطى، وبخاصّة في الجهات الدّاخليّة، حيث كانت هذه القيادات هي من أطّر التّحرّكات الجماهيريّة وألهمها الشعارات التي رفعتها، فقد كانت المظاهرات تنطلق من أمام مقرّات الإتّحاد بالجهات، وكانت الشعارات كلّها تقريبًا ذات أبعاد إجتماعية وسياسية تتعلّق بالتّشغيل، وبالتفاوت الجهوي وانعدام التنمية وانتشار الفقر والبطالة[١٥].

فمع اتّساع رقعة الاحتجاج كان لا بدّ من أن يتّخذ اتّحاد الشغل موقفًا حاسمًا، فكان قرار إعلان إضرابات عامّة في الجهات، وضبطت لذلك روزنامة، اختير لها أن تبدأ مع جهات القصرين وصفاقس وقابس، ولكنّ الجميع كان ينتظر ما يمكن أن يحدث في صفاقس، المدينة الثانية في تونس من حيث الثقل الاقتصادي والديمغرافي، وذات الثقل النقابي الكبير أيضًا، فكان الإضراب المعلن ليوم ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ هو الشرارة القادحة لبداية العدّ التنازلي لحكم بن علي في تونس، حيث ضخّت هذه المسيرة الكبرى شحنة من الحماسة لدى العمّال فكان النجاح الكبير لمسيرة تونس العاصمة التي توّجت بفرار رأس الدّولة.

لقد ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل إذًا وبفعالية في إسقاط منظومة الحكم في تونس، احتجاجًا على خيارات أنتجت العديد من المآسي الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة، فقد كانت "المعجزة التونسيّة" التي

١٥- البعض من هذه الشّعارات كانت: التّشغيل استحقاق يا عصابة السّرّاق، لا رجوع لا حرّية للعصابة الدّستوريّة، لا منابر لا خطب .. الشّوارع والغضب، نعم سنموت ولكنّنا .. سنقتلع القمع من أرضنا، أوفياء أوفياء لدماء الشهداء، اعتصام اعتصام .. حتى يسقط النّظام، يسقط حزب الدستور .. يسقط جلاد الشعب، dégage ..dégage.. dégage، الخ...

طالما تمّ التّرويج لها زمن حكم بن علي، والنجاحات الكبرى المزعومة، الأكمة التي تخفي وراءها واقعًا مخيفًا، انفجر مرّة واحدة ليكشف عن حقائق لطالما تمّ إخفاؤها عن المواطن في تونس وعن الهيئات الدولية، وذلك بفضل آلة دعائيّة متقنة وفعّالة.

بعد ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ ساهم اتّحاد الشّغل في كلّ المحطّات التي تلت هروب بن علي، انطلاقًا من المبادرة ببعث لجان الدّفاع المدني، ثمّ بالمساهمة في تأسيس المجلس الوطني لحماية الثّورة يوم ١١ شباط ٢٠١١، فالهيئة الوطنية لحماية أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي التحق بها في نيسان ٢٠١١. ولم يغب الاتحاد عن أيّ محطّة سياسية انطلاقًا من انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٠١١ إلى الإنتخابات التشريعية والرئاسية نهاية ٢٠١٤.

وقد كانت الأوضاع المتفجّرة أحيانًا والمحتقنة أحيانًا أخرى تتطلّب تدخّلات عاجلة ومفاوضات، خاصّة وأنّ الأهداف التي من أجلها قامت ثورة الشعب في كانون الأوّل ٢٠١٠ لا يزال الكثير منها في انتظار التّحقّق. فالمعدّل العام للبطالة الذي كان بين سنوات ٢٠٠٥–٢٠١٠ مستقرًا نسبيًا في حدود ١٣٪ صعد إلى أكثر من ١٨٪ بعد ١٤ كانون الثاني ٢٠١١. كما أنّ هذا المعدّل بعد أن ارتفع إلى قرابة ٢٣٪ بين الشباب من أصحاب الشهادات الجامعية سنة ٢٠١٠، وصل إلى أكثر من ٢٩٪ سنة ٢٠١١، وبلغت بين أولئك الذين لا تفوق أعمارهم ٣٥ سنة ٨٨٪ من جملة العاطلين، ويمثّل الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم ٢٥ سنة ٣٧٪ من جملة العاطلين.

وتعود بطالة الشباب أساسًا إلى عسر الادماج أكثر منها إلى الطرد

أو الإقصاء من التشغيل، وهذا يطرح العديد من الأسئلة، وبخاصّة تلك المتعلقة بالمنظومة التكوينية والتعليمية والشهادات الجامعية فضلاً عن سياسات التشغيل ارتباطًا بالاتفاقات التي لا توازن فيها ولا تساوي في الحظوظ بين تونس من ناحية والبلدان التي ترتبط معها باتفاقات شراكة على غرار ما وقع مع الإتحاد الأوروبي.

إنّ البطالة تمسّ من جانب آخر، وبشكل متفاوت أيضًا الجهات، فالوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي تحوز على نسب قد تصل إلى ضعف المعدل الوطني للبطالة، مثلما يبرزه الجدول اللآتي:

المنطقة	عدد العاطلين (آلاف)	نسبة البطالة (٪)
تونس الكبرى	١٦٨,١	١٧,٨
الشمال الشرقي	١٠٣,٨	١٧,٣
الشمال الغربي	٧٥,٤	١٧,٣
الوسط الشرقي	١٠٢,٠	١١,١
الوسط الغربي	١٣٢,٢	٢٨,٦
الجنوب الشرقي	٧٤,١	٢٤,٨
الجنوب الغربي	٤٩,٣	٢٦,٩
المجموع	٧٠٤,٩	١٨,٣

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وقد مست البطالة المزمنة سنة ٢٠١١ أكثر من ٤١٪ من العاطلين عن العمل في حين كانت هذه النسبة ٣٥٪ سنة ٢٠١٠، وهذا يعدّ من سمات هشاشة سوق الشغل والنزوع نحو الإقصاء والتهميش داخله. أمّا الأخطر

في هذه المعطيات فهو أنّ البطالة المزمنة أمست أقوى نسبيًّا لدى حاملي الشهادات الجامعيّة.

إنّ مقالتنا هذه لا يمكنها أن تتناول المعطيات الإحصائية التفصيليّة كلّها المتعلّقة بالتفاوت بأشكاله وبجيوب الفقر المستمرّة بعد ١٤ كانون الثاني ٢٠١١ وإلى اليوم، وتواصل وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي ومعهد الإحصاء والهيئات الرقابية من مكوّنات المجتمع المدني في نشر العديد من الصّور والوقائع التي تبرز أنّ أوضاع الفقر والإحتياج والتفاوت الإجتماعي والجهوي لا تزال حادّة ونسبها مرتفعة في كامل أرجاء البلاد.

ومقابل ذلك يواصل الاتحاد العام التونسي للشغل الإصرار على تأدية الأدوار الملقاة على عاتقه في محاولة الإرتقاء بهذه الأوضاع وذلك رغم دقّة أوضاعه التنظيمية الداخلية والهجومات العديدة التي يتعرّض لها من أطراف عديدة، تريد أن تزيحه من الساحة ولكنّه لا يزال يصرّ على البقاء ومواصلة مشواره الذي بدأه المؤسسون الأوائل.

إنّ الوسائل التي طوّرها الاتحاد كثيرة في سعيه للمساهمة في القضاء على الفقر والتقليص من الفوارق بشكل عام، وقد أضيف إلى هذه الوسائل تشكيله، إلى جانب هيئة المحامين وهيئة حقوق الإنسان واتّحاد أصحاب العمل، للإشراف على المراحل الانتقالية التي تمرّ بها البلاد، ومنها مشاركته في العديد من الهيئات الرّقابيّة والتّشاوريّة وإمضاؤه للعقد الاجتماعي مع الحكومة واتّحاد أصحاب الأعمال ومشاركة هياكله في العديد من المشاريع الوطنيّة والبرامج التي ترمي إلى إصلاح منظومات التربية والتعليم بمستوياته من الابتدائي إلى الثّانوي إلى العالي والبحث

العلمي، وتدخّلاته العديدة للمساهمة في حلّ الأزمات التي تمرّ بها البلاد في المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسّياسيّة. لذلك لا يزال الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل يعدّ الفاعل المركزي الأكبر في حقل الفعل التّاريخي بتونس إلى يومنا هذا، ومن هذا المنطلق يجد السّؤال الآتي مشروعيّته: إذا كانت هذه المنظّمة النّقابيّة على هذه الدّرجة من القوّة ومن القدرة على التّحكّم في السّياسة الدّاخليّة والتّأثير في مجريات الأحداث بالبلاد، هل ننتظر في تونس سيناريو شبيهًا بالسّيناريو البولوني مع نقابة تضامن في تسعينيات القرن العشرين؟

٣- الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل والسّيناريو البولوني:

إنّ الإجابة عن السّؤال السّابق يقتضي أوّلًا وقبل كلّ شيء محاولة فهم ما حدث في بولونيا أواخر القرن الماضي، ثمّ بعد ذلك إبراز نقاط التّشابه والاختلاف بين التّجربتين، لنخلص بعد ذلك إلى إثبات الإجابة عن سؤالنا أو نفيها.

أولًا أهمّية الفاعل النّقابي في التّجربة البولونيّة:

إذا انطلقنا من اعتبار ضرورة أن يكون علم الاجتماع على علاقة مباشرة مع الواقع المتغيّر باستمرار، يمكننا أن نفهم لماذا يعدّ الباحثون في علم الاجتماع السّياسي التّجربة البولونيّة نموذجًا ليس من السّهل تفكيك مفرداته لفهمها وتفهّم مآلاتها[١٦].

١٦- يمكن الاستفادة من بعض الكتابات في هذه المجال، من ذلك:

- Heurtaux, Jacques : **Sciences sociales et postcommunisme. La sociologie polonaise des élites politiques** (1990-2000), Revue d'études comparatives Est-Ouest. Volume 31, 2000, N°2. pp. 49-100.

- Koleva, Svetla : **La sociologie et la reconstruction des sociétés : le cas des pays de l'Est**, Cahiers du CRISES, Collection Études théoriques, no ET0017, novembre 2000

فالتّجربة البولونيّة في القرن العشرين قد دشّنت لنموذج مختلف في "التّحوّل الدّيمقراطي"، لم يعتمد على "العنف الثّوروي" بقدر اعتماده على "الثّورات الهادئة"، "ثورات" موشّحة بألوان زاهية "الثّورات البرتقاليّة". وكسمة من سمات مجتمعات ما بعد الحداثة، أدّى البعد الدّيني دوره في تأطيرها وإنجاحها، وليكون هذا العامل الثّقافي حاضرًا بقوّة في مجتمع غربي يفترض أنّه قد قطع مع البعد الرّوحي منذ عقود، بعدما أثبت هذا البعد نجاعته في سياق مجتمع شرقي (المجتمع الإيراني) خلال الثّورة على نظام الشّاه. لكنّ الزّعيم المعلن للثّورة هذه المرّة لم يكن زعيمًا روحيًّا (البابا جون بولس الثّاني ذي الأصل البولندي مثلًا)، بل هو زعيم نقابي عمّالي عميق التّديّن (ليش فاليسا)، من خلال تأسيسه ومجموعة من رفاقه لنقابة عمّاليّة (نقابة تضامن Solidarność). إنّ هذا النّموذج البولوني في قيادة التّغيير ضدّ نظام تسلّطي بيروقراطي قمعي، يدّعي خدمة العمّال والطّبقات الكادحة، سيؤسّس لمفارقة تاريخيّة ستكون لها أبعاد فلسفيّة وتدفع باتّجاه إعادة النّظر في العديد من المسلّمات الأيديولوجيّة والبراديغمات السّوسيولوجيّة.

لن نستعرض هنا ظروف نشأة نقابة التضامن البولونيّة ولا أحداث "الثّورة البولونيّة"، لأنّ ذلك متوافر وقد لا نأتي فيه بالجديد، لكنّنا نرى لزامًا علينا أن نتوقّف قليلاً عند بعض المظاهر التي ميّزت هذه التّجربة، حتّى نتمكّن من ربط العلاقة مع ما يوجد أو قد يوجد في التّجربة التّونسيّة.

فحين يقرّ "ليش فاليسا" بأنّ له دَيْنًا شخصيًّا تجاه الرّئيس الأميركيّ الأسبق "رونالد ريغن"، الذي كان برأيه "سببًا في تحرّر الشّعب البولوني"، إلى جانب كلّ من قداسة البابا "يوحنا بولس الثّاني" و"مارغاريت تاتشر"

و"ميخائيل غورباتشوف"[١٧]، لا يمكننا إلاّ أن نطرح أسئلة كثيرة حول طبيعة هذه الثّورات المسندة من أعلام "العولمة النّيوليبراليّة"، وحول المآلات التي سطّرت لها، لا من قبل الشّعوب التي كانت تطمح إلى تغيير حقيقي في اتّجاه تأسيس لمجتمع ديمقراطي عادل خال من التّسلط والقهر والاستغلال، تحت أيّ مسمّيات مهما كانت طبيعتها التّزييفيّة، أسئلة تجد مشروعيّتها حين تؤكّد العديد من المعطيات الميدانيّة أنّ وضع الشّعب البولوني لم يتحسّن كثيرًا بعد "ثورته"، ولا أيضًا وضع بقيّة الشّعوب التي كانت معنيّة بالثّورات الملوّنة. بل إنّ كلّ الوقائع تثبت أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة التي وظّفت ميزانيّات ضخمة من أجل تفكيك الاتّحاد السّوفياتي وجنّدت آلافًا من الأعوان من مخابراتها للإعداد لتلك "الثّورات"، كانت هي الرّابح الأكبر ومن ورائها الدّول الغربيّة المنضوية تحت لواء "حلف شمال الأطلسي"، بل لعلّ الإعداد إلى إعادة تقسيم العالم وأمركته وفرض الهيمنة المطلقة للمعسكر الليبرالي الرّأسمالي كقطب أوحد عليه قد بدأت منذ هذه اللّحظة. لقد بدأ في تعميم ما أسماه "سمير أمين" بـ"الفيروس الليبرالي"[١٨]، وأمسى النّموذج الأوربي الشّرقي قابلا للتّعميم على أصقاع أخرى من العالم لا تزال متمرّدة وغير منصاعة، أو أن أوضاعها تهدّد بالانفجار والإفلات من قابليّة التّحكّم، مثلما كان حال العديد من أقطار أميركا الجنوبيّة.

إنّ الخصائص التي نراها مميّزة للنّموذج البولوني القابل للتّصدير هي:

١٧- Source : **« En solidarité »**, par Lech Walesa, Wall Street Journal (États-Unis), Réseau Voltaire, 14 juin 2004, www.voltairenet.org/article14192.html

١٨- أمين، سمير: **"الفيروس الليبرالي - الحرب الدائمة وأمركة العالم"**، ترجمة وتحقيق سعد الطّويل، دار الفارابي ٢٠٠٤

١- نظام الحزب الواحد التسلّطي والقمعي والفاسد
٢- سلطة دينيّة روحيّة أو زعامات دينيّة لها ارتباطات بأوسع طبقات الشّعب وتكتسب صدقيّتها من تاريخ طويل من القمع المسلّط عليها
٣- قوّة اجتماعيّة منظّمة، لها نفوذ بين الطّبقات العاملة، تكون نقابة قويّة بمنخرطيها الذين يلبّون دعواتها للإضراب والاحتجاج والعصيان عند اللّزوم
٤- زعيم نقابي - سياسي يخرج من رحم الصّراع ضدّ النّظام القائم،
٥- وسائل دعاية مضادّة فعّالة لمواجهة الإعلام المظلّل للنّظام القائم
٦- تركيز نظام ليبرالي موالٍ للغرب وعلى رأسه الولايات المتّحدة الأميركيّة اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا تحت شعار "الانتقال الدّيمقراطي".

إنّ ما يهمّنا في استدعاء هذا النّموذج هو ما يبدو لنا من احتمال وجود أوجه شبيهًا مع التّجربة التّونسيّة. فهل يمكن للفاعل النّقابي في السّياق التّونسي أن يتقمّص الدّور نفسه الذي كان للفاعل النقابي في "التجربة البولونيّة"؟ وهل يمكن أن يتخفّى في سياق "الحالة التّونسيّة" دور قد يسند لـ"عابر خفي" [١٩] مستقبلاً شبيهٌ بالدّور الذي أدّاه بشكل إستثنائي على الرّقح البولوني "ليش فاليسا"؟

ثانيًا- هل التّجربة التّونسيّة على طريق النّموذج البولوني؟

حين نتأمّل التّجربة التّونسيّة سوف نجد فيها الكثير من أوجه الشّبه مع التّجربة البولونيّة، ولكنّنا أيضًا نقف عند العديد من مواطن الاختلاف. ففي خصوص التّشابه في طبيعة النّظام السّياسي، فإنّ النّظام التّونسي

١٩- Le " **Passager clandestin** " de Raymond Boudon

هو أيضًا نظام بوليسي تسلّطي استبدادي وقمعي، نظام وإن أقرّ بالتّعدّديّة الحزبيّة في ثمانينيات القرن العشرين فإنّه لم يسمح بقيام حياة سياسيّة تعدّديّة ولا بتداول سلمي على السّلطة ولا بحرية التعبير والتّنظيم والإعلام، وواصل انتهاك الحريات الفردية والعامّة وسجن النّشطاء السياسيّين والتّضييق عليهم وتهجيرهم. لقد كان نظامًا فاسدًا تحكمه الزّبائنية السّياسيّة والعلاقات القرابيّة العائليّة والجهويّة، نظامًا يعتمد تدريجيًّا الليبراليّة الاقتصاديّة المتوحّشة ويزحف على مكاسب الطّبقات الشّعبيّة التي تحقّقت عبر سنوات من النّضال النقابي والإجتماعي. لقد كانت أغلب الدّراسات تنبّه على أنّ ما يبدو كونه معجزة اقتصاديّة هو مجرّد مساحيق تخفي وراءها أكمة من المشاكل وتهديدًا واضحًا بانفجار إجتماعيّ عامّ. لقد كان هذا النّظام وعلى عكس النّظام البولوني السابق، يجد إسنادًا كبيرًا من الدّول الغربيّة وخصوصًا الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتّحاد الأوروبي الذي كان يستعدّ لتمكينه من صفة "الشّريك المميّز"، بعد أن أمضى معه في تسعينيات القرن المنقضي اتّفاق شراكة متعدّدة الأوجه.

أمّا السّلطة الدّينيّة الرّوحيّة التي كانت حاضرة في النّموذج البولوني من خلال الفاتيكان، فإنّ الحركات الدّينيّة التي كانت مقموعة زمن حكم "بن علي" وقياداتها ملاحقة قضائيًّا، وأغلبها قد فرّ منذ أكثر من عشرين سنة إلى العديد من الدّول الغربيّة، كانت بمثابة الاحتياطي الذي استكمل المشهد بعد أن فاجأت انتفاضة ٢٠١٠ كلّ المتابعين، بمن فيهم الولايات المتّحدة الأميركيّة وأوروبا والأحزاب الإسلاميّة نفسها. لقد كانت المفاجأة حقيقيّة للأحزاب الإسلاميّة التي لم تستوعب ما يحدث إلاّ بشكل متأخّر، ولذلك بدأ انخراطها في الانتفاضة بشكل منظّم بصورة متأخّرة أيضًا. لقد

كان وجودها العنصر الضّروري لاستكمال عناصر النّموذج البولوني. إنّ إرادة استنساخ جزء من النّموذج البولوني كان قويًّا لدى الدّول الغربيّة في محاولتها تدارك المفاجأة باندلاع "ثورات الرّبيع العربي"، حيث أنّ التّسمية ذاتها تمّ استيحاؤها من "الثّورات الناعمة". وإذا كانت "ثورات" أوروبا الشّرقيّة ذات ألوان زاهية طلّقت ألوان السّواد الذي وشّح الثورة الإيرانيّة والحمرة التي وشّحت الثّورات الشعبيّة ذات التّوجّه الشّيوعي، فإنّ الثّورة التّونسيّة ربّما أرادوا لها أن تلامس بعدًا حسّيًا مختلفًا، بعدًا ذوقيًّا آخر مضافًا إلى الحسّ البصري، هو ذاك المتعلّق بالشّمّ والرّائحة، فكانت تسمية "ثورة الياسمين"، العزيز على التّونسيّين بجمال زهرته ورائحتها الفوّاحة. وبذلك فإنّ هذه الثّورات ليست ثورات الحاجات الأساسيّة بقدر ما هي ثورات الحواسّ الأساسيّة، أتت لإشباع الذّوق أكثر من إشباع البطون الخاوية والحاجة إلى تحقيق إنسانيّة الإنسان، المهمّ أنّها ثورات جاءت لهدم النّماذج التّقليديّة للثّورات في تاريخ الإنسانيّة والتي خلّدها الكثير من الكتابات.

وإذا كانت وسائل الدّعاية المضادّة للنّظام "الشّيوعي" في بولونيا عديدة ومتنوّعة ووظّفت لها ميزانيّات خياليّة، إلاّ أنّها تبقى تقليديّة أمام ثورة شبكات التّواصل الاجتماعي في الإنترنت التي لم تكن مكلفة بل في متناول الغالبية العظمى من المستعملين، وخصوصًا منهم الشّباب، فكانت الوسيلة الفعّالة والنّاجعة التي لم يتمكّن النّظام من مراقبتها أو الحدّ من نجاعتها. أمّا بخصوص القوّة الاجتماعيّة المنظّمة، فلقد كانت متوافرة ومنغرسة في نسيج المجتمع التّونسي، واكبت العديد من مراحل تطوّره منذ مرحلة الاستعمار الفرنسي المباشر وتواصل إلى اليوم حضورها في المشهد الجديد

الطّارئ على البلاد بعد ١٤ كانون الثاني ٢٠١١. فعلى خلاف بولونيا أدّى الاتّحاد على مرّ تاريخه منذ ١٩٤٦ وإلى اليوم دورًا هامّا على إصلاح الأحداث السّياسيّة والاجتماعيّة، بل يعدّ في الكثير من التّحاليل والدّراسات الفاعل المركزي في حقل الفعل التّاريخي بتونس، فلم يكن تأسيسه استجابة لتخطيط خارجي للإطاحة بالنّظام، بل إنّ تمدّده في نسيج المجتمع وإعلانه تمثيل طبقات الشّعب الكادح وافتخاره بمساهمة مناضليه الفعّالة في الكفاح الوطني ضدّ الاستعمار وفي مجهود التّنمية خلال المراحل التي تلت خروج الاستعمار الفرنسي المباشر، وأكثر من ذلك فإنّ قادته أعلنوا حتّى بعد سقوط "ابن علي" أنّه لم يكن في برنامجهم إسقاط النّظام، وأنّهم كانوا أحيانًا ضدّ العديد من التّحرّكات الاحتجاجيّة[٢٠]. ثمّ إنّ علاقة الإتّحاد العامّ التّونسي للشّغل بالتّيارات الدّينيّة أو غيرها من التّيارات الأيديولوجية كانت مختلفة عن علاقة نقابة تضامن مع تلك التّيارات، حيث أنّ النّقابة البولونيّة استقوت بالفاتيكان وببعض التّيّارات والأطراف المعارضة للنّظام من داخل البلاد وخارجها للإطاحة بالنّظام، والقادة النّقابيّون في بولونيا يعلنون ذلك ويفتخرون به، وهذا بعكس التّجربة التّونسيّة، إذ أنّ الإتّحاد العامّ التّونسي للشّغل يفتخر كثيرًا بوطنيّته وبمساندته للقضايا القوميّة ومعاداة الاستعمار والعنصريّة والصّهيونيّة والتّدخّل الأجنبي مهما كانت أشكاله في الدّول عبر العالم، وهذا مثبت في لوائحه وبياناته. كما أنّ الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل يعتبر الخيمة التي تظلّ جميع التّيارات الأيديولوجيّة والسّياسيّة مهما

٢٠- شهادة عبيد البريكي، مرجع سابق.

اختلفت ألوانها وتوجّهاتها، ولكنّ قوانينها كلّها وقواعد اشتغالها ترفض الانسياق وراء توجّه بعينه بل تؤكّد دائمًا مبدأ الاستقلالية التنظيمية والفكريّة. وعمومًا كان انخراط النّقابيين في انتفاضة كانون الأوّل ٢٠١٠ وتأطيرهم للتحرّكات الشّعبيّة قد غلبت عليه العفويّة في بداياته ولم يكن مؤطّرًا سياسيًّا من قبل أيّ تنظيمات على السّاحة التّونسيّة. لهذا يمكننا أن نقول أنّ حضور هذا العنصر يعطي سمة خاصّة للنّموذج، ليمكن الحديث أكثر هنا عن نموذج تونسي خالص. نموذج يجعل الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل الحاضر الأبرز في مراحل الانتفاضة وما تلاها ممّا يعرف بمرحلة "الانتقال الدّيموقراطي" دون أن يتفسّخ هذا الدّور أو يموت، رغم رغبة الكثيرين في إنهائه.

لكنّ ما يزيد في تميّز النّموذج التّونسي هو هذا الغياب الواضح للزّعيم النّقابي ذي الصفات والخصائص الكاريزميّة التي تمكّنه من حيازة إجماع على قيادة البلاد، لكنّ هذا لم يمنع من ضرورة حصول أيّ حاكم لتونس، ولو كان منتخبًا، على مساندة المنظّمة النّقابيّة الأكبر ليتلافى الاحتجاجات التي كانت كثيرة ومتنوّعة منذ ١٤ كانون الثاني ٢٠١١.

تبقى مسألة تركيز نظام ليبرالي موال بالكامل للمصالح الغربيّة، فإنّ مسيرته متواصلة بتونس، لكنّه يبقى محلّ صراع اجتماعي وسياسي متواصل، ويبدو أنّه يجد صعوبات كثيرة ليتحقّق.

غير أنّنا وبخصوص الزّعيم ذي الخصائص الكاريزميّة الذي يكون وليد رحم الصّراع الإجتماعي والحركة الاجتماعيّة الاحتجاجيّة، مثلما كان الأمر بالنسبة لليش فاليسا في بولونيا، فإنّ احتمالاته قائمة وقد يكون

في حالة جنينيّة، وقد يكبر بسرعة إذا كانت إرادة استنساخ النّموذج البولوني بخصائصه الغالبة ما تزال قائمة، أمّا عن فرص نجاح ذلك فليس هناك ضمانات كافية في الواقع خصوصًا وأنّ الوضع الاجتماعي والسّياسي في تونس لم يستقرّ بعد.

الخاتمة

إنّنا لا ندّعي أنّ ما استعرضناه يجيب بشكل كامل على إشكاليّتنا التي طرحنا في البداية، لكنّنا متأكّدون من أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل سيبقى إلى أمد منظور الفاعل المركزي الذي لا يمكن تجاوزه في الحرب الحقيقية التي يجب أن تخاض اليوم في تونس للوفاء لدماء الشهداء وتحقيق أهداف الثورة الشعبيّة، حرب القضاء على البطالة والفقر وعلى أشكال التّفاوت واللاّمساواة كلّها بين أبناء الشعب وطبقاته وجهاته.

وفي هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس نحن شهود على أنّ الحركة النقابية تعيش تجربة فريدة من نوعها في العالم الثالث، وبصدد رسم معالم نموذج خاصّ بها، فهي وإن كانت مدعوّة للدفاع عن مصالح منظوريها من الشغالين، المادية والمعنوية، فهي تجد نفسها كذلك مجبرة على الانخراط في شبكة منظمات المجتمع المدني، بل وتتزعّم أحيانًا هذه المنظّمات تؤدي دور السلطة الرقابية أو السلطة المضادّة الضّرورية لنجاح التجارب الديمقراطية.

ورغم إصرار الولايات المتّحدة الأميركيّة على استنساخ النّموذج البولوني، إصرار يتجاوز النّوايا إلى الإقرار، حيث أنّ الرّئيس أوباما أكّد خلال زيارته

للعاصمة البولونية فرصوفيا، في أثناء استقباله لـ"النّشطاء البولونيين من أجل الدّيمقراطيّة"، الذين كانوا في تونس في ٢٧-٢٨ نيسان ٢٠١١، بقيادة الرّئيس السّابق ليش فاليسا، على ضرورة إعانة الحكومة التّونسيّة على الانتقال الدّيمقراطي[٢١]، فإنّ حضور البعد الوطني وبخاصّة إرث كبير من النّضال السّياسي الوطني والدّيمقراطي لدى النّقابيّين التونسيّين من شأنه أن يمثّل صمّام أمان أمام المشاريع كلّها التي تقصد استيعاب الانتفاضة التّونسيّة وتقليص الاستفادة من الحراك الشّعبي الذي واكبها والفاعلين المركزيّين فيها وعلى رأسهم الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل.

٢١- Dinucci, Manlio : **"Démocratie polonaise en Afrique"**, http://www.voltairenet.org/article170179.html

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

التكليف الضريبي والأمن القومي

الدكتور جورج لبكي ١٢٥

الاستقرار العربي وعلم نفس الهوية السياسية

البروفسور ميشال نعمة ١٢٦

التكليف الضريبي والأمن القومي

الدكتور جورج لبكي

تجمع ما بين الأمن القومي و التكليف الضريبي علاقة جوهرية. في الواقع، الضرائب هي المموّل للمصاريف العامة، و على قدر ما يكون البلد غنيًا تتوافر لديه عوامل تتيح وجود أمن قومي ثابت.

إنّ تمويل المصاريف العامة من الضرائب و ليس من القروض أمر يسمح كذلك بالحفاظ على الإستقلال الوطني. في الواقع، شكّلت الحروب ونسب الديون المرتفعة عبر التاريخ العنصرين الأكثر أهمية من حيث إسقاط البلدان. لذلك تسلّط المقالة الضوء على العلاقات ما بين الأمن القومي و النظام الضريبي في فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

بيد أنّه، وفي مواجهة تدنّي مستوى الإيرادات العامة، على هذين البلدين القيام بخيارات صعبة إذا ما أرادا الحفاظ على ما يحتلانه من مراتب ذات سلطة جبارة في العالم. يجب القول بأنّه في وقت تهيمن فيه مكافحة الإرهاب والمخاطر التي أمست تهدّد الكوكب بأسره، نجد أنّ المصاريف العسكرية في تزايد مستمرّ وبصورة سريعة. وحدها التنمية تسمح بتمويل سياسة أمن قومي فعّال.

الاستقرار العربي وعلم نفس الهوية السياسية

البروفسور ميشال نعمة

يدرس المعالجون النفسانيون الإجتماعيون مشكلات الهوية التي تتعلق غالبًا بالمجتمعات المتناحرة والمتعددة. إلا أنّ مجمل البحوث المتعلقة بهذا الموضوع لم تركّز على الترابط بين الطابع النفساني والهوية الفردية والإرتباط السياسي. وعلى الرغم من الطابع المعقّد والمبهم نسبيًا تتمتّع فكرة الهوية السياسية بقيمة تفسيرية مهمّة لا يمكن إستبدالها بدراسة العلاقات بين المجموعات والنزاعات الإجتماعية والسياسية كما مآزق الأنظمة السياسية.

إحدى الأفكار تفسر كيف أنّ القمع والأنظمة الإستبدادية ساعدت على تغذية الإنقسامات التي تهدّد في أيامنا هذه التماسك الداخلي للعديد من البلدان العربية ناهيك عن الإستقرار الإقليمي. ويشرح عدد من الأفكار الأخرى هذه الظاهرة بوجهات نظر مختلفة.

تؤكد إحدى وجهات النظر أنّ القلق والإحباط اللذين أحاطا بـ"الربيع العربي" نتج عنهما خلاف مهم أضر ويواصل إحداث أضرار تطال الهوية الوطنية (في البلدان العربية). الواقع هو أنه حتى في ظل الأنظمة الإستبدادية، كانت هذه (الهويات) ركنًا أساسيًا من أركان الوحدة الوطنية وأحد الأعمدة التي تقوم عليها الدولة على الرغم من وجود بعض الإختلافات بين فئات مختلفة من الشعب. هذا الأمر أدى إلى بروز هويات دينية وإتنية وطائفية وقبائلية وغيرها من الهويات. بعبارة أخرى، أدت الثورات المتواصلة التي انطلقت منذ العام ٢٠١١ إلى حصول مواجهة بين المجتمعات التي كانت مهمشة في الماضي وبين الدولة في بلدان الشرق الأوسط.

المحافظون المصنّفون كمؤيدين للأنظمة السابقة والذين أحبطهم صعود "الإسلام السياسي" قد يشعرون بأنّ الهوية الوطنية قد أصبحت إسلامية صرف وسينتج عن ذلك حالة من التفكك والإنحلال. ويطرح المحافظون مثالاً على ذلك صعود نجم الحركات الإسلامية وبروز النظام القبلي في تونس وهو

بلد لم يسبق له أن شهد ظواهر من هذا النوع يضاف إلى ذلك إستفحال النزاع بين الأقباط والإسلاميين في مصر وتعمق المشكلة التي ازدادت تعقيدًا مؤخرًا في جنوب اليمن. إضافة إلى هذه المشكلات، تبرز المشكلات الطائفية المتعمقة في سوريا وبخاصةٍ بين السنّة والعلويين كما أنّ ثمة محاولات لإثارة نزاع مسيحي – إسلامي وإعادة إحياء الحس الوطني بين أكراد سوريا الذين يطالبون بحقوق سياسية وثقافية ووطنية إضافة إلى حقّهم في المواطنة والمساواة وعدم المعاناة من التمييز وحق الحصول على الجنسية. بالإضافة إلى ما سبق، تصاعدت النزاعات العشائرية والمناطقية والقبلية في كل من ليبيا وموريتانيا والأردن وبلدان أخرى، في حين تستمر مشكلة الأمازيغ (البربر) في كل من المغرب والجزائر، وما زال بالإمكان استشعار التوترات الطائفية في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية. إنّ بروز مثل هذه المسائل الشائكة قد يأتي كنتيجة طبيعية لعملية مرتبطة بالجانب النفساني للهوية الفردية وبالإرتباطات السياسية.

شرف. تضحية. وفاء

UNION OF TYRE REGION MUNICIPALITIES

اتحاد بلديات قضاء صور

إتحاد بلديات قضاء صور

بلدية بلاط

بلدية النبطية

قصر نبا

المعبد الروماني

بلدية العبّاسية

بلدية
كفرذبيان

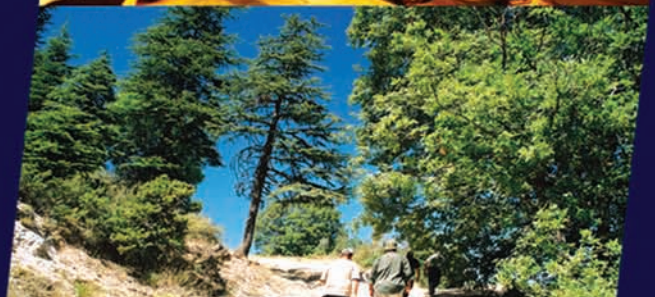

Zgharta Ehden

بلدية زغرتا - اهدن

www.zgharta.gov.lb

الحدت

الحدت من انشط بلدات المتن الجنوبي واكثرها عمراناً وحركةً ونشاطاً. حيث ما توجّهت، طالعتك تجارة ناجحة ومحال مزدهرة وازدحام فيه الكثير الكثير من البركة.

وفي الحدت بلدية، تعمل بصمت ومثابرة...

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

N° 94 - October 2015

The Army and the Country

The Army's journey stretches in parallel with this country's journey and both concur day after day in history to the extent that none can be mentioned without the other. The Lebanese soldier considers his country as his home and hometown and thus his devotion increases, his attachment grows stronger and his readiness to serve and give sacrifices intensifies. The reasons behind this feeling might be numerous. Some say that periodic transfers and appointments that troops and units undergo bolster the affiliation to this country. Others say that the patriotic doctrine used to bring up the soldier must be transferred later to his comrades in arms who will be holding the banner after him and to his civilian brethren thanks to the permanent links between civilians and the troops who work as partners in defending the country from one hand and raising its cultural banner on the other hand.

It is a double edge duty which the Army undertakes to preserve security and civil peace joining forces with the Lebanese people in the process of guaranteeing the permanent preparedness to confront dangers; a preparedness which requires permanent updating, continuous development and limitless sacrifices.

The Army Command reassures all the sides in Lebanon and abroad that this preparedness is available and it is boosted with awareness and vigilance as well as the determination to challenge difficulties. It is evidently showcased through the high level of competence that the Army has achieved in the efforts to confront terrorism and its networks of sabotage without affecting the readiness to confront the Israeli enemy and to thwart off its avidities and transgressions.

Reminding all the sides of the several incidents ravaging many countries in the region while Lebanon has stayed secluded from these dangers emanates from the fact that we are determined to guarantee our country's security and stability based on our previous experience, our strength and will as well as our belief in the eternal message of Lebanon which demands a link to the formula of coexistence between the Lebanese communities and to the presence of a strong State and potent institutions as a guarantee to preserve the country's unity, sovereignty and independence.

Brigadier General Ali Kanso
Director of the Directorate of Orientation

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document and size of the articles should be between 6000 and 6500 words.*

7- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

8- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***tawjihmatbouat@lebarmy.gov.lb***

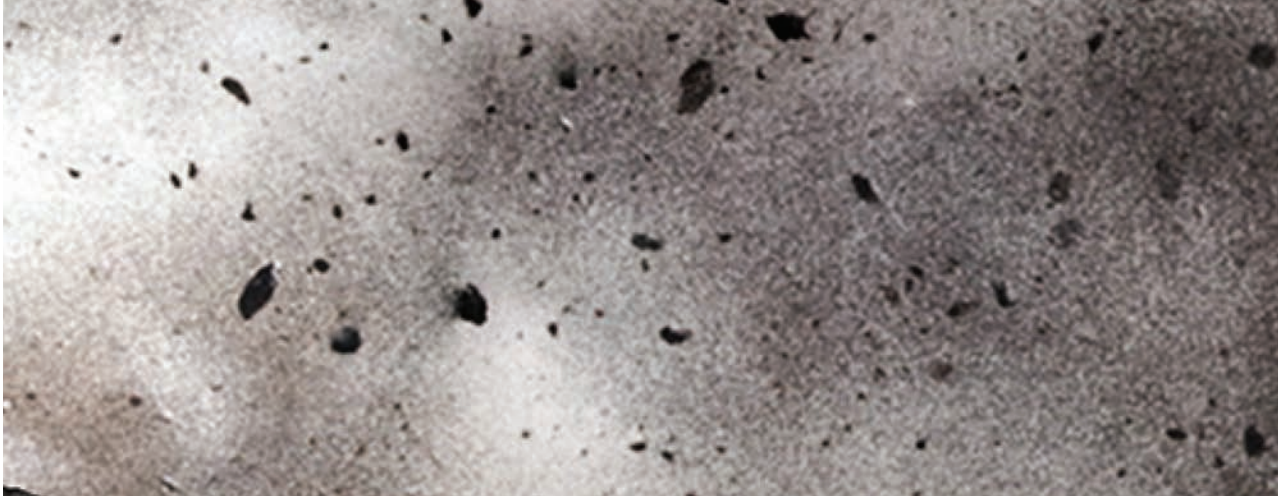

Contents

N° 94 - October 2015

Arab Stability and the Political Psychology of Identity

Professor Michel Nehme **5**

Fiscalité et Sécurité nationale

Dr. Georges Labaki **41**

Abstracts **65**

Résumés **73**

Arab Stability and the Political Psychology of Identity

*Professor Michel Nehme**

Introduction

In order to verify, classify and document the diverse characteristics of individual and group identity (physical, cultural, psychological, and spiritual) evidenced by members of the human race, one has to link the present with the care-for history. The concept of identity at present more than ever is increasingly one of crucial interest and concern for scholars interested in political stability, change and development. By way of making things simple, the Oxford Universal Dictionary emphasizes personality and individuality and stresses the quality of inseparable association between the two as a central element in the definition of identity. However, to indulge in the utility of identity for better understanding of politics, political psychologists assert that identity, most often, is a reaction to inner and outer-self forces and an array of insecurities.

* *Researcher*

Aspects of identity are attended by social psychologists dealing mostly with plural and conflicting societies[1]. However; the overall research on this subject did not highlight the linkage between the psychosocial aspect of individual identity and that of political affiliation. It is well known that the concept of political identity is hard to define and difficult to assess and measure. It has been claimed that this concept is as indispensable in political and social analysis as it is in its enormity unclear. Despite its complexity and relative ambiguity, the concept of political identity has a significant explanatory value that could not be substituted in the study of inter-group relations, social and political conflict, stability, and predicament of political systems.

Abd Al-Hussayn Shaaban has published an article entitled Competing identities and the Arab spring (translated by Sami-Joe Abboud and published by Al-Monitor) in which he explains how repression and authoritarianism helped nurture the divisions now threatening the internal cohesion of numerous Arab states - not to mention regional stability. A number of similar articles were written to explicate this phenomenon with different perspectives.

One of the perspectives assert that the mood of concern and frustration over the Arab Spring has resulted in an important argument that it has already and may continue to damage national identities (in Arab countries). The fact is that even under authoritarian regimes, (these identities), were the basis of national unity and one of the pillars of the state, despite the existence of some difference between different segments of the population. This has led to the rise of religious, ethnic, sectarian, tribal and other identities. In other words: The on-going up-rising and upheavals of 2011 have brought once-marginalized

1- Brown, **"States of Injury"**, Butler, **"Gender Trouble. Bodies That Matter"**, Calhoun, **"Social Theory",** Cooper, **"Power in Struggle",** Dahl, **"A Preface to Democratic Theory",** Danielson and Engle, **"A Reader in Law and Culture"**

communities into conflict with the state and with one another in countries across the Middle East.

The conservatives labeled as supporters of the former regimes, frustrated by the rise of political Islam, may feel that national identity has become purely Islamic and that it will result in a state of fragmentation and disintegration. They take as evidence the rise of the Islamic movements and the emergence of a tribal system in Tunisia, a country with no recent precedent for such a phenomenon. Add to this the exacerbation of the conflict between Copts and Islamists in Egypt, and the worsening Southern problem in Yemen, which has become more complicated in recent years, as well as the pre-existing problem of the Houthis. Alongside these are the deepening sectarian problems in Syria, especially between Sunnis and Alawites; but there are also attempts to ignite the Christian-Islamic conflict and revive the sense of nationalism among Syria's Kurds, who are claiming political, cultural and national rights as well as their rights to citizenship, equality, non-discrimination and nationality. Moreover, clan, tribal and territorial conflicts have escalated in Libya, Mauritania, Jordan and other countries, while the Amazigh [Berber] problem persists in both Morocco and Algeria, and sectarian tensions are still being felt in both Bahrain and Saudi Arabia.

Even if the existence of all these conflicts is strictly factual, it is also true that they are the result of objective reasons which made it inevitable that these problems would emerge at some point. The fire was already kindled, as they say; for most of the Arab regimes had deepened religious, sectarian, tribal, regional, ethnic or other kinds of division in order to maintain their rule at any price.

The emergence of such issues may be a natural consequence of any process of change. In fact, the former Iraqi regime, which

ruled the country through violence, helped ignite the fire of sectarianism, resulting in the displacement of hundreds of thousands of Iraqis to Iran, under the pretext of Iranian dependence. Sectarian conflict in Iraq also resulted in the persecution of the Kurds and the use of the most brutal methods against them - including chemical weapons, which are internationally banned - as occurred in Halabja and elsewhere. Add to this the so-called Anfal operations, which killed tens of thousands of Kurds. As soon as the USA occupation began, and especially under the Interim Governing Council established by USA civil administrator in Iraq Paul Bremer, sub-national identities began to emerge, in place of the unified national Iraqi identity, which was the basis of Iraqi nationalism and of its distinct ethno-sectarian components.

It may be that the reasons for persecution and discrimination have prompted both extremists and non-extremists to deepen the conflict, search for gains and even cling to their sub-identities as a way to protect themselves from injustices, whether related to employment, sect, ethnic group, religion or other classifications at the expense of the inclusive Iraqi identity especially considering that these communities have suffered from injustice and marginalization for many years. As soon as the opression ended, the true nature of society was revealed. In fact, revolutions give rise to the noblest and most beautiful ideals. But at the same time, they develop the most humiliating, contemptible and hideous ideologies. This has been experienced by the people experiencing transitions following the overthrow of authoritarian and dictatorial regimes, acknowledging that the new situation relies on a balance of power and the role of religious and civil leaders in proving their skills and demonstrating that they deserve to be elected.

While the period of military coups had brought Arabist and

leftist parties to the fore, the role of these parties has greatly diminished for both general and specific reasons. Moreover, it does not seem that the near future will be bright for them, given their long record of failure, their rigid methodologies, and international and regional imbalances.

Following the establishment of the contemporary Arab state, especially post-World War I, had the ruling authorities respected sub-national identities within the context of equal citizenship, the most fanatical movements [would have embraced a national identity rather than] clinging to their peculiarities and sub-national identities. The situation can indeed get this bad; it has gotten even worse in South Sudan, following the referendum that revealed Southern secession and independence to have won more than 98% of the vote. Similarly, any referendum in Iraqi Kurdistan held under normal and peaceful conditions, would reveal that a large proportion of the people favor the establishment of an independent state.

Sami Mahroum in an article entitled "the Impact of Crowd Dynamics on Arab Spring" states that the persistence, intensity, and frequency of protests – exemplified in September, when a local militia in Benghazi killed US Ambassador to Libya J. Christopher Stevens – demonstrate the role that the culture and psychology of crowds are playing in determining the Arab world's trajectory. After decades of authoritarian rule, citizens, frustrated with discredited institutions and paralyzed political parties, have begun to employ social media to organize civil resistance. As a result, countries affected by the Arab Spring now face political spheres that are shaped by crowd dynamics, rather than by genuine political or ideological movements. Indeed, much of what is happening in the Arab world today can be best understood through the study of crowds.

Fawaz Gerges in an article entitled "The Arab Spring popular uprisings – myth and reality" stated that: "The challenge for students of the Arab world is not to be blinded by the dust generated by political turmoil and bickering. Political contestation and mobilization will be a dominant feature of Arab political life for many years to come. The return of contentious politics signals the end of an era and the beginning of another, one fuelled by a new collective psychology of empowerment and engagement."

If psychology as a study deals mainly with the individual, then, in identifying themselves as Arabs, most individuals in the Arab regions take pride in highlighting their unique self and the immediate group they feel they belong or affiliated to. Ironically, identity among Arabs is not exclusively a self-definition. Reasonably, it is a feedback to external imposition. Identity, accordingly, is a reproduce or label utilized by one Arab unto another in order to perceive, categorize, treat, cooperate or mistreat one-another. While no comprehensive study has emerged to bridge this duality between the adherents of self-perceived as contrasted with externally-imposed identity, it has become clear from recent events in the Arab world, domestic and regional, that regardless of the identity's true substance, an individual or a group are witty of sudden and drastic renovation of their political identities(2).

One of the central problems of current political analysis in the Arab world is the challenge that the individual and group identities pose to conceptions of citizenship and attempts at state and/or nation building. The role of the newly emerging social, ideological and religious groups in politics is at once a question

2- Khashan, **"Arabs at the Crossroads"**, Najjar, **"The Debates on Islam"**, Hudson, **"Arab Politics"**, Hopwood, **"Egypt: Politics and Society"**, Alrawi, **"Goodbye to the Enlightenment"**.

about political identity and about instability. Although it is fashionable for the Arab nationalists, communists, and Islamists to implicate support to their political tendencies through the harmony of identity politics, some of their recent writings have focused on the lack of homogeneous identity among Arabs. This approach is derived from political thinkers who formulated understandings of identity that stress its multifaceted, flowing, and romantic character in opposition to a notion of identity as reducible to separable sociological and cultural categories[3]. However, the writers who articulate this more complex understanding of identity in the Arab world have not translated this into clear explicatory implications of the recent political transformation.

During most of the second half of the twentieth century, others viewed Arabs regardless of their locality, as belonging to one Arab nation. They were secondly identified in terms of their religion, ethnicity, or their State. The repeated regional conflicts that led to population dislocation, devastation and distrust in the Arab political systems, made Arabs less certain of their proclaimed political identity. Several are no longer clear as to whether they constitute more than a mere minority, and/or exploited and abused ethnic or religious groups. In this sense, all Arabs now are experiencing crisis of political identity.

By crisis of political identity we mean a potential threat of drastic change in the panorama of Arab entities, that is to say, a structural disruption of the equilibrium required for all national, communal and individual's well-being. The turbulence created

3- Dryzek, **"Political Inclusion"**, Eisenberg, **"Reconstructing Political Pluralism"**, Guinier, **"The Tyranny of the Majority"**, Hirst, **"Associative Democracy"**, Kymlicka, **"Liberalism, Community, and Culture".**

by such dilemma could produce severe repercussions for the socio-economical environment, for the psychological console of both domestic and regional Arab communities, as well as for regional unity.

The consequences, adversely affect the political firmness of practically all of the standing socio-political institutions, be they parties, clan, tribe, religious, state or the nation.

The Arab world is currently witnessing a unique and dramatic confusion in the meaning and role of personal and political identity. Traditional institutions that have played major roles in the shaping of their previous identity are on the decline. They are frequently being replaced by less tolerant, less benevolent and more militant modalities. Major criteria, symbols and classes of identity are in a process of change. Both individuals and communities are undergoing painful changes with regard to the definition and consistency of their identities. The results have consisted of increased distress, anxiety and instability within most customary social institutions and their memberships.

The escalating tensions rising from this crisis of identity feeds the flames of the ongoing fear from authority (familial, religious and political). They account also for the widespread violence and strife, unproductiveness and chaos, the decline of politeness and the emergence of spontaneous alarm throughout. Among the important tasks facing the Arab world that we must investigate, is the exploration and testing of the mounting fear in as much as it explains the rise and decline of the cohesive role of identity. From these assessments we must seek to determine whether the changes that are taking place are thwart, detested or adaptable. Again whether the diverse group-will and determined social and political policies are capable of having a significant impact upon additional new developments that are

the products of activist socio-economic and religious forces.

Traditionally, studies of Arab identity were accompanied by an elaborate derivation detailing the major assemblage of human identity. These consisted of families, languages, territories, and cultural heritage. These four categories of identity have long remained the core of Arab identity studies. Before the Iraqi-Kuwaiti crisis, Arab nationalism was a subject of strong elitist as well as popular interest. With modern Arab mass migrations, population dislocations, and concentration in urban areas, established studies on the Arabs barely satisfy simple curiosities of bridging the new reality to social, economic and psychological roots. In the same token, the study of linguistics has similarly lacked not only to unravel the historical mysteries of Arab peoples and civilizations but also to aid with the still deficient aptitude of Arab communications. A new awareness by Arabs of geography, and of how peoples live in Western societies manifests an aspect of the new reality in the Arab world. Increasing overseas travel among Arabs have made the meaning of lands more understandable, yet produced also a growing awareness of how brutally Arab authorities treat Arab visitors and how harsh the divisions of the Arab world through politically or militarily imposed boundaries can be.

The studies of the family, language, country and nationality, as accepted components of human identity, are significant to supply a rich background from which one could seek a broader understanding of the composition of identity. However, it is with political psychology that we understand Arab dramas of alienation, multiple identities, and the identity crisis of being non-entity. It is trough political psychology that scholarship could determine whether predicament's impact on identity is likely to be productive mostly of conflict and strife, or whether

it may contribute, instead, to a resentful societal mosaic. Most importantly, projected social and political studies if associated with psychology could formulate an insight that could help understand the peculiarity of the diverse communities and individuals of the Arab world.

From a psychological perspective, identity originates from fear. Neurobiologists' findings lead to the assumption that people are born with no sense of identity. Claiming an identity is one way to avoid many inceptions of fears among which; is the fear of being nonentity. It is fear of being nonentity that drives people to desire an identity. Neurobiologists have asserted in their histological and embryological studies, that human beings are born with a very undeveloped brain, and with undeveloped neurons lacking the most important mental functions. The baby is unable to perform organized movements, to talk, or to understand language and other sensory inputs. In the absence of sensory inputs, the neurons will not develop and remain in the infantile stage[4].

Children first develop by learning how to overcome their fears. Fear is intrinsic but not evident nor clear to the child. Children negate their fear by association, and normally with their parents. They generate confidence by imitating those that are closer to them, thus identifying with their actions, their speech and responses to various situations. This means that the pattern of growing does not reflect an act of the child's individual logic, but is an imprinting of complex rational-free behavior in the brain through habituation. Thus, the human self and human identity, in the first few stages of development are both intrinsically a product of fear than of genetic makeup.

4- Casey, **"Remembering"**, Dennett, **"Consciousness Explained"**, Erxleben, & Cates, **"Systemic Treatment"**, Gillett, **"Multiple Personality"**, Glover, **"The Philosophy"**, Hacking, **"Two Souls in One Body. Rewriting the Soul"**.

It is well asserted that the infant brain lacks, not only the essential mechanisms for survival, moreover it lacks the capacity to choose sensory information that shapes its own development. Then, it is logical to assume that the impact on personal growth rests on the memory and experience collected from the surrounding group in how to overcome fear and generate security[5].

In most stable societies, success is determined by the ability of the group in relaxing the conditions that causes the duress of fear. In traditional psychoanalytic theory, fear is as basic as the life promoting drives and does not presuppose an environmental contextual cause[6].

On the other hand, it is an artifact of the mysteries of life and survival that fear, in normal individual behavior, is presumed to be a reaction elicited by the hardship of the environment. Dynamically speaking, there is a direct causal linkage between being hurt and the outgrowth of fear. Thus, we are being accustomed to react with fear when threatened. Threats drive us to develop defense mechanism through identifying with groups.

In Arab culture, it is socially expected that an individual distressed with fear should become aggressive towards the causes of his fear. When this individual does not respond with hostility, it is speculated by his group that lack of courage is brought to stand against the natural response that is expected from this individual. In other words, the individual is a coward and deserves to be inferior. Being rejected as a non-aggressive, some individuals react with absurd violence. Such formulation is consistent with the psychological orientation of drive theory[7], which sees fear as a natural phenomenon and not one

5- Parfit, **"Personal Identity. Reasons and Persons"**, Schechtman, **"Personhood. The Same and the Same"**.

6- Fenichel, **"Critique of Death Instinct. Neurotic Acting Out"**.

7- Cooper, **"The Empirical Study"**, Barron, and Wolitzky, **"Interface of Psychoanalysis"**, 327

that must necessarily be provoked by threats from without. In the case of provocation, surely, threats can be expected as a driving force. Dynamically, however, threats merely facilitate natural preexisting tendencies of fear, rather than representing the cause of the fear reaction, and socially it becomes a criterion for individual refinement and stratification.

Cooper[8] outlines the major controversy in fear-response theory concerning the coming together of the fear and response. Originally presented as an intra-psychic phenomenon oriented at impulse (or drive) derivatives, the construct has been elaborated by object's relation theory to include defenses against fears derived from object loss, environmental failure, and poor self-concept. Brenner[9], moreover, postulates that any process may be classified as fear-response if it diminishes anxiety. In drive theory, however, fear-responses are oriented primarily at avoiding recognition of anxiety and psychic pain. Self-restraint against the open expression of fear is positively valued in most societies, especially in the Middle East, and precludes negative personal repercussions. The anticipation of negative consequences is often cited popularly as eliciting self-control for the sake of self-protection. Such a formulation does not meet the definitive criteria of fear-reaction within drive theory. It does, however, meet the broader object's relation criteria where defense mechanisms may serve to maintain or preserve a view of the self or the object that, without it, would signify overriding anxiety[10].

In Orientalism[11], Edward Said refers to the fear of being inferior and elaborates on the alternatives of counter-identity, exodus or escape from identity, and of national or local

8- Ibid.

9- Brenner, **"The Mind in Conflict"**, Breznitz, **"The Denial of Stress"**.

10- Cooper, 330.

11- Said, Orientalism.

particularism. In fact, Arab societies have reacted with kinds of departures in eloquent and nearly passionate language, to the point of almost abandoning the aspect of political counterattack.

What is it that motivates these trends, at least in part, is the depressing political performance of almost all Arab countries, and especially the rise of opinionated type of cultural and religious fundamentalism in many parts of the Middle East and elsewhere. Said is selective in denouncing this depressing record. Almost everywhere in the non-Western world, he writes, the effort to homogenize and isolate populations in the name of nationalism (not liberation) has led to colossal sacrifices and failures. The rise of nationalism and fundamentalism has led to the upsurge of identity politics of a narrow and intolerant kind. In the Middle East, as some assert, more energy is spent bolstering the idea that to be Syrian, Iraqi, Egyptian, or Saudi is a sufficient end, rather than in thinking critically, even fearlessly, about the Arab national program itself. Hence, Identity, always identity has been over and above a process of coming to know about others. In the broader setting, the insistence on local identity or counter-identity is only the reverse side of the other identity; both are expressions of essentialization, to be an entity, and thus two sides of the same coin.

From their identity platform, and from within their own threatened localities, Islamists and Arab nationalists (mainly the progressive), attack the West, or Americanization, or imperialism, with little more attention to detail. They provide no critical differentiation, discrimination, and distinction to what has been bountiful on them by the West. Edward Said finds that this is a short sight, that the process of de-colonization and national liberation, has widely given way to petty provincialism. Plainly speaking, Said is explaining that counter-identity that is based

on fear-reaction in the Arab world, appeals to pure or authentic Islam, or Arabism. And he continue to say that, all had a strong response, without sufficient consciousness that those ethnicities and spiritual essences would come back to demanding a very high price from their successful adherents.

Yet again, and without negating the identity derived from a grand socio-political movement like decolonization, the problem lies in a national consciousness emanating from all kinds of fear and anxieties, much the same, could be said about the insecurities of a rising religious consciousness. The price is the destabilization of national security and a rise in separatist identities.

It is a well-known fact, especially to psychologists, that individuals respond to stimulus in their environment as they construe it and not to intellectually assumed reality as such. In fact, there exists no absolute reality. They respond to the images in their minds that they have drawn to typify reality. It should be noted, however, that the social actor is an individual who understands political reality is his/her point of view. Logically, it is in the actor's own mind that lays the decision on what to do and how to empathize the nature and sources of his/her action.

People live in social constraints that condition their image of themselves and the ways they think and act, without determining them in any complete sense. Recent development in the on-going revolution of technologies especially in the different domains of communications, transportation and education facilitate greater individuation of selves leading to more self-psychic fears and anxieties. The impact of that is evident in urban Arab areas more than in rural ones. The Arab world, though thus far is downgrading the institutionalization of the individual, is at the same time making individualism optional.

Individualism has a multiple impact on political identity.

One of which is the possible encouragement for personality and character formation ranging from radicalism, to deliberate subordination, and to strong collective orientations. Somewhat paradoxically, this context of identity and value pluralism makes all positions appear more or less as individual and thus somewhat arbitrary choices, even when they are in fact presented as, for example, natural, traditional, or beyond human disposition.

Although driven by personal fears, it is safe to assert that what human beings are, what they see and judge themselves to be, and what they do are in contemplative measures shaped by the influences of their living conditions. However the socio-cultural context is not, of course, the only factor; though it does condition and it is a prime conjuncture for the possibility of human consciousness, orientations, and behavior. The other factor, as a result of individualism, that could be proclaimed and with considerable evidence, is that the human psyche is embedded in a cognitive structure, commonly known as individual's perspective or mental ability to perceive. If the individual is individualistic, then this tendency sets the parameters of identity and personality and which is defied with difficulty. Individuals are not merely the toil of their surroundings, but if they alienate themselves from the mandates of their surroundings, they risk being negated as human being.

In this context modern Arab characters are different from those of 50 years ago. They are changing now under the impact of affluence and new technologies. While I stress the role of individualism as a factor, the anticipated changes and impacts are the result of a confluence of factors, no one of which is fully determinative. Ensuing Freud, it can be comparatively argued that the essential differences between the traditional (old) and the new individualistic psyche stem from the development

of a powerful superego (conscience)[12].To a group oriented individual, power lies outside the self, although the boundaries of self and non-self are not clear. One seeks power by following rules set by the gods, through the charismatic leader or tightly knit community structures. The problem is that, unless the gods continually speak, their message dims. Social organization of any kind, therefore, requires rigid and continuous community controls. Communities adapt to their environment, and they rarely attempt to master it beyond that which is necessary for survival. The stranger and the different are suspect. Forbidden impulses are projected upon them. The superego of a group-oriented Arab is largely located outside himself, in the form of spiritualists or gods whom he tries to please. He has little sense of himself as an individualist who can exercise power over his environment in a consistent manner so as to serve his needs.

The individualistic Arab has proven to be different. While psychoanalysis tends to emphasize the punitive qualities of the superego, it is not without positive aspects[13].

However, by providing an inner mechanism of control; the superego permits the individualistic Arab to develop a stronger sense of self. The group-oriented Arab believes that God helps individuals who obey God's command. Individualistic Arabs attempt to overcome obstacles by living up to their inner ideals. The source of power is within and not external. Furthermore, the sublimated energy derived from the individualistic Arab's internal control, of both erotic and aggressive drives foster the development of the ego. This enables him/her to examine and to manipulate nature, to adapt to new circumstances, and to bring creative energies to bear upon them. It also enables the

12- Freud, S., **"Group Psychology and the Analysis of the Ego"**.

13- Schafer, **"The Mechanisms of Defense"**.

individualistic Arab to recognize fear of the unknown, and fear of other groups, as he develops rational ideals for understanding nature. In these ways the development of superego and ego strength permit the emergence of the flexible Arab individual to become at liberty to decide on an identity.

Max Weber demonstrates that the unintended consequences of Christianity, and more specifically Calvinist doctrines, included the emergence of the modern world in the form of liberal capitalism(14), i.e. a capitalist economic system associated with individualism and gradual, if imperfect, political identification. Weber emphasizes the capitalist side of the equation, but the contribution of this cultural complex to political identification, although is well documented(15) yet it does not provide a comprehensive assessment fit for all societies.

Perceptibly, none of the assessments drawn is complete in the evaluation of Arabs. Some individualization occurs in all societies. It is also clear that every great historical civilization has been accompanied by a heightening of superego development, usually based on the emergence of a new, more universalistic religious system. It is possible, moreover, that in some of Arab civilizations superego development was comparable to that of the West. In line with Weber's argument, however, cultural developments in the Arab world were unusual from the outset. First, the emergence of a prophetic religion gave a peculiar intensity to the superego. Second, the emphasis in Islam rather than in Arab societies was on an individual rather than a communal relationship with God. Third, religious-cultural imperatives stressed general, universal, and moral rules. Finally, great emphasis was placed upon limiting

14- Weber, **"The Protestant Ethic"**.

15- Taylor, **"The Politics of Recognition"**, Rorty, **"The Hidden Politics"**, Woolf, **"A Room of One. Holmes, Passions & Constraint"**, Kukathas, **"Are There Any Cultural Rights?"**

the unresponsiveness in the service of worldly harshness, i.e., fulfilling one's obligations through contribution to his religious society. Islamic identity, whatever its limitations, historically has encouraged rationality, emotional complexity, growth, and the capacity for a unique political identity.

Historically and comparatively, it is undoubtedly true that Islam as it absorbed and merged with many civilizations, strongly emphasized control of the passions, producing a similar end result in the Arab world via a fear-shame culture. Indeed Arabs created great and long lasting pre-modern empire. The Islamic Empire was Europe's superior in wealth and practical technical achievement until the 17th century. However, the Ottoman Islamic view of nature did not encourage a breakthrough to a modern scientific world-view. They exercised the element of fear to contain the Arabs. This practice surrounded Arabs with a network of kin and other social obligations inhibiting the growth of that individualism which played so important a role in the break with tradition in Europe. It also encouraged, or at least did not discourage, magical solutions to problems among the general populace.

Again, in demonstrating a reallocation in the general approach of Weber, individualism as a concept has become sufficiently pervasive today that using it carries a certain risk of being misunderstood. The most everyday meaning refers, but not in a precise way, to recent developments in urban finance, individual accounts in banks, individual trade, and the actions of business corporations in reshaping society along an individual division of labor. Other senses focus on the spread and influence of civil and criminal law that essentially deals with the individual as its basic party. In dealing with political identity in the so-called modernizing Arab states, my use of the term individualism seeks to include these meanings while not restricting itself to them.

Systemically, Arab individualism is developing by the creation and spread of several differentiated but interdependent societal structures, the main organizing principles of these structures center on function, technique, or instrumentality. Important examples of these structures are a capitalist individualistic economic structure, individualistically state-centered political structure, an individualistic scientific-technological structure, a structure for mass information media directed to individuals, a medicinal health structure, a school centered education structure that deals with the individual as its basic component, and, I would even argue, an individually-centered religious structure. Each of these individualisms has its typical cultural dimension on political identity.

The development of service structures in the Arab world, are not easy to be summarized. The question of how Arabs have responded to and fitted the spread of the initially Western technical structures, could be answered, is that there has been a great deal of variation, much of it centered on precisely the identity and character issues under discussion here. Essentially, as the Western powers spread their influence during the early modern and modern centuries, their greatest success was in extending the reach of the service structures, in particular the capitalist economic, the scientific-technological, the academic-educational, and the political in the form of the territorially bordered and sovereign states. The development is most striking in the case of the political system where various nationalist movements have eventuated in the formation of an array of nationally identified states, comparable to those forming and already formed in the West. As a transporter of these developing individualistic service structures, the West is still in the process of perpetuating the spread all around the Arab world, not in any

sense evenly, but certainly for the most part effectively[16].

The capitalist economic system that essentially promotes individualism is now and has for some time been an accepted tendency in the Arab world even in the proclaimed socialist Arab states. It is these service structures associated with the capitalist system, I would argue that actually promoted change in the political identity tracks in the Arab world. In a capitalist system anything could, in principle, become an individual economic commodity even people could become commodities. The personal or group identities of the producers and consumers become secondary in the sense that what is important is the economic capacity to offer for sale or to buy, not as such one's family, one's level of education, one's religious behavior, and so forth. In this sense it has become in principle accepted, not necessarily practiced, that political qualification generally does not depend on ascribed or achieved statuses. Though wealthy individuals have advantage, nonetheless, educational attainment is in principle, and very often in fact, open to all willing individuals. Laws are developed on the assumption that all individuals are equal, and scientific or artistic achievement depend on the quality of the individual producing the science and art, not on the social background and group affiliation of the artist or scientist. This means that the prospects of sublimation of intrinsic fears are assuming new individualistic dimensions.

It is worth asserting, for the sake of prospects in political identity deviation that some individuals are more capitalist oriented in the Arab world than others, thus, have more of the characteristics of individualism. Rich Arabs can send their children to urban and highly qualified schools and in many cases these children develop economic independence from their parents. Educated

16- Lecher, **"Social Structure"**, Anderson, **"Liberalism, Islam, and the Arab State"**, Perthes, **"The Private Sector"**.

Arabs can manage for better access to the legal system and have greater influence over what gets produced in the media. We can make similar observations about specific Arab sub-groups within regions where most people lack good access to the systems; and about regions where the majority is relatively well off. There are privileged Arab individuals; and there are privileged Arab groups in underprivileged regions as well as privileged ones. Yet these advantages accrue because these people and groups have given leverage to participate significantly in their systems, not because they are better people[17].

In looking at the power centers in the Arab world we realize a strong strive for individual independence, and the service structures are concerned only with those aspects of a person which are functionally relevant: ability to pay, academic learning capacity, state of health, willingness to be an audience, and so forth. Service structures, therefore, undermines the strong tendency in a fair number of personally and socially relevant matters, including the formation of personal and group identities, and thus much about the reaction of personal and group fear. Moreover, and what amounts to the same, the total effect on identity and character of all the service structures does not exhaust such determinations, although it obviously, in most cases, will play a significant role. Arabs in urban areas have become predominantly occupied with a lower-scale identify reflecting themselves as professional identities such as manager, professor, doctor, politician, artist, and many others. In all these cases, the service structures elude Arabs from their time-honored political identity to spend more energy on their professional identity.

Individualism is not completely a new innovation in the Arab world; it has had its origin in Islamic religion. Just like in

17- Barakat, **"The Arab World"**.

Christianity, Islam preached that the individual believer was fundamentally on his/her own in a direct relation to God. The ultimate judgment of God is going to be on the individual and not his/her group. Again here, if we are to focus on the development of individualism in children, at least in principle, what is so called modern schools in their mere system of education develop the individualistic aspects in the personality of the student all the way to the university level. Students get their individual grades and are held solely responsible for their conducts, that is, the social location of that child is irrelevant. All these developments, although from one perspective constituting not only the rise of the individual but of individualism, were also manifestations of the exceedingly complex process of the increasing dominance of the newly introduced service structures in the Arab world.

The shaping up of Western individuation in the Arab world as a consequence of the rise to dominance of service structures in urban areas did not just bring individualist and rationalist attitudes in its wake; it has marginalized the old structures. Counter-structural tendencies were always also part of the picture, not simply as deviance and thus with moral condemnation, but as positively valued and integral aspects of the overall Arab development. Thus, alongside or perhaps in vibration with the emphasis of many Arab thinkers on individualism, we see the search for the more rooted and communal but still from an individualistic perspective. In an attempt to rationalize their standards, individuals who claim Arab identity or any other regional identities in the Arab world referred to tradition, but in a highly selective way, taking only those stories, traits, heroes, territories, and other elements suitable for their ideals; leaving other possibilities out and adding new innovative characteristics where necessary. These were imaginary traditions, not in the

sense of pure fabrications, but in the sense of discoveries that responded to the requirements of the day[18].

Arab identity and concomitantly Arab nationalism, however, would not have had a great impact if they had not echoed the development of the modern system of sovereign state that is based on the equality among all individuals. In terms of identity and character, the Arab culture has certainly been an important source of both. The promoters of Arab identity and Arab nationalism typically include in their self-descriptions ideal national individual identities, above all, the patriot. Nonetheless, the other systemic sources of identity and character remain, as does the incompleteness of such determinations.

We might therefore talk of at least three competing sources of personal identity and character in the present Arab societies. There is the imagined community, most notably the nation, but not just the nation, because different ethnic identities without nationalist aspirations also fall under this heading. There are the technical structures, including the political, the economic, the mass media, sports, education, and the religious. And there are the fears and idiosyncrasy of self itself. Identity questions in the Arab world have played a significant role in the overall spread of the modern Arab state systems, and thus contributed to the formation of individualistic societies at least in the urban areas. I focus again on the idea of nation. Without doubt, the greatest impetus for the formation of Arab nationalist identity over the last century has been the spread of the service structures themselves. When we examine such movements within the Arab world; the prime motive force has been anti-colonial. That is, the different urban individuals, not necessarily by origin, most often led by newly arisen elites in local major cities, have sought to

18- Gelvin, **"Popular Mobilization"**, Swedenburg, **"The Role of the Palestinian Peasantry"**, Johnson, **"Islam and the Politics"**, Hurewitz, **"The Middle East and North Africa"**, Fromkin, **"A Peace to End All Peace"**, Yapp, **"The Near East"**.

take local control of the levers of modern power as derived from economic, political, educational, artistic, media, and so forth from its imperial carriers. Or alternatively, they have sought to increase local power and influence to match that of the local colonizer. In doing so Arab nationalism was undermined to give rise to regional and state nationalism[19].

Regional and state identities were promoted in the name of the Arab nation at large, and for the supposed benefit of the people deemed indigenous to the region. In other words, the collectivity of the nation or its equivalent served as the justification for the efforts to appropriate the techniques of service structure power. Identity, far from being a game of idle introspection, was and is today still a strategy for control and for power competition.

Then again, from the perspective of group-oriented individuals, the Arab world is not simply a capitalist economic system from which we would conclude that it favors the individualistic and

rationalistic entrepreneur as the paragon of virtue and character. Nonetheless, the Arab world is by no way fundamentally Western in a broad cultural sense unless one insists that anyone who masters the levers of service structures is thereby already Western. Individualism and what we deem to be Western cultural styles are indeed possible in the Arab world. But the rugged individual who depends on his/her own resources is not the only such possibility. What are sometimes called Arab values, referring somewhat imprecisely to a more group centered orientation with a greater tinge of community is also possible and just as modern. Individualism does not necessarily mean isolationism; rather it means a plurality of different and justifiable conduct of liability both in identity and integrity.

19- Salem, **"Bitter Legacy"**, Heelas, Paul, Lash, and Morris, **"Detraditionalization"**, Hobsbawm and Ranger, **"The Invention of Tradition"**, Parsons, **"The System of Modern Societies"**, Smith, **"The Ethnic Origin of Nations"**, Thomas, Meyer, Ramirez, and Boli., **"Institutional Structure", Wallerstein, "The Capitalist Economy"**, Weber, **"Economy and Society"**, Kittrie, **"The War Against Authority"**, Kaldor, **"Cosmopolitanism Versus Nationalism"**, Gellner, **"Nations and Nationalism"**.

Arab societies depend on a balance between communitarian and individualistic orientations[20]. Current trends of analysis assert that Arab values, seems to have at its root the assumption that Arabs are more collective whereas Westerners are more individualistic. Although the comparison is undoubtedly to some extent acknowledgeable, it does point indirectly to the possibility of conceiving difference in terms of individual's and group's memory of perceptive identity and its corresponding influences on the political reality of Arabs. The assumption here is that, one basic dimension of identity is derived from anxiety. Some fears are derived from individual's memory that plays a primary role in psychological continuity accounts of personal identity.

However, in claiming that memory is constitutive of personal identity, one faces the objection that since the concept of memory presupposes personal identity, it ought not to be used in the analysis of that concept. Parfit[21] responded to this obstacle by devising a new criterion of personal identity. He considered that memory connections are replaced with quasi-memory connections. The phenomenon of quasi-memory is best explained by the following: When an older member of a group speaks in a family-like gathering about a stressful experience and tells a story of significance in his life, the younger listeners register the events of the talk in their minds and it becomes part of their memories. Subsequently, the minds of these young listeners alter the actors in the story by substituting the older member by their self. Later on in their lives what they seem to remember, it turns out, are not their own experiences, but experiences that were part of the life of some other person. Involuntarily, they have been subject of an exposition in which memory traces from an older member of their group have been copied into their brains.

20- Zamir, **"The Formation of Modern Lebanon"**, Batatu, **"The Egyptian, Syrian, and Iraqi Revolutions"**, Anderson, **"Imagined Communities"**.

21- Parfit, **"Personal Identity. Reasons and Persons"**.

When it comes to the psychology of memory continuity accounts, in claiming that an Arab individual remembers a past episode does not mean that he/she has experienced this episode; though someone must have experienced it. Thus, the question of personal identity is related to the question of what makes part of a person's memory the same as others' part memories. Imprinted memories at an early age are mechanical in the sense that the brain acquires them unreservedly and they do not need to be fed through indoctrination or conscious personal effort. For example, we imitate our parents' practices to the best of our ability without even knowing that different other practices exist. In doing this we are adopting a mixture of other individuals, our parents experiences and memories to become our own[22].

Pursuing other practices and adopting a new system of action in life at a later age, though it is plausible, nonetheless, requires a great deal of will and strain.

The rational processes of abstraction usually begin to develop after age seven. Normally, this process is characterized by appreciation and conformity to the existing patterns of one's culture. At this stage of mind-development one begins to demarcate one's own self-identity and one's culture. The assertion here is that, it is the time framework of specific social environment and not personal preference that determines the ideological framework of the individual mind. We are not born free: we must learn freedom, replacing automatisms and instinctive responses with intelligent choice based on learning rational behavior.

Cultural conditioning, ideological indoctrination, and education in general are transformed into differential characteristics. To put it in pure scientific terms, these differential characteristics modify the anatomy, physiology, and biochemistry of neurons;

22- Schechtman, **"The Truth About Memory"**, Shoemaker, **"Persons and their Pasts"**.

thus, the experience of each individual leaves material traces stored in intracerebral memory[23].

Psychologists assert with no doubt that memory criterion is adjoined to personal identity. People project their personal identities through the reflections generated from experiences of doing things, witnessing certain events, and so on. People do seem to remember doing things that they did not do. As a friend once expressed to me that he seems to remember being involved in an armed clash against a militia trying to liquidate his family, even though he did no such thing, and someone else, his uncle did, he seems to be deluded to remember doing something that was done by someone else.

In this regard attention should be given to examining the possible relationship between personal identification, i.e., the extent to which he/she retains the memory generated within his/her ethnic or social group with all its manifestation of attitudes, values, beliefs, and behaviors as his or her own, and the level of psychological distress, fear and anxiety experienced as a consequence of that. The possible impact of psychological distress on personal identity, here I must state, have had little attention in the available literature.

However, there exists parallel literature to this dimension of identity, the Social Identity Theory and the Self-Categorization Theory[24]. Literature that sprang out from these theories, have emphasized that personal identity is only possible when it stems out of social identity. The relevance is suitable for studying Arab individuals. It is observable that Arabs realize their personal identities in identifying with particular social group. It is through interaction of the Arab individual with others in a group that this

23- Hughes, **"Personal Identity"**, Kluft, **"The Postunification Treatment"**. Korsgaard, **"Personal Identity"**, Locke, **"An Essay Concerning Human Understanding"**.

24- . Hattie, **"Self-Concept"**, Hofstede, **"Culture's Consequences"**, Kuhn, & McPartland, **"An Empirical Investigation of Self-Attitudes"**, Markus, & Kitayama, **"Culture and the Self"**.

individual comes to realize his personal identity. The significance of this is apparent in generating stress and anxiety when an Arab changes the group through which he/she has developed his/her personal identity. The individual's inputs in the new group and reflections on him/her become confusing. This urges the individual to reshape his personal identity and produce a different one. It is common among Arabs that changing personal identity will show the way to a change in political identity

Changing political identity for Arabs is a very stressful and painful experience. In most cases, individuals would lose proper levels of self-esteem and respect among both their old and new group. The impact of this is negative on their inter-group and intra-group cognitions, attitudes, and behavior[25]. Social scientists articulate the phenomenon of changing one's personal identity as acculturation processes. The central idea here is that when Arabs realize that their political identity is not appropriate to a changing reality, they painfully face the following alternatives: (a) stubbornly maintain or (b) disqualifying their current political identity, and (c) adopt or (d) reject the new reality. The nature of the individual's psychical mentality plays a major role in the pursuing of strategy to adopt. The specific Arab factors of fear and anxiety are strong influences in all cases. The degree of fear is always a variable. It is this variable that concludes the level of conformity and admiration derived from belonging to one's exclusive group through a make-belief in proclaimed group protection accomplishments. This may carry over to feelings of efficacy, contentment, and good standing to face new dangers and threats in society and environment. On the other hand if the degree of fear is high, then, that ultimately becomes compelling on the individual to adopt a new political socialization strategy.

25- McClure, **"On the Subject of Rights"**, McGowan, **"Postmodernism and Its Critics"**, Minow, **"Justice Engendered"**, Phillips, **"Democracy and Difference. The Politics of Presence"**, Skocpol, **"Bringing the State Back"**, In. Evans, Rueschemeyer, and Skocpol. **"Young, Justice and the Politics of Difference"**.

Options are integration, assimilation, separation, segregation, or marginalization.

In mapping social and political groups in the Arab world, on realizes that within the same Arab society groups have managed to establish socio-cultural and ideological islands for themselves refusing to carry-on with the rapid changes and development around them. They maintained their old social and political identity. Yet, for practical purposes they cannot detach themselves completely from their wider environment. In this respect the importance of social and political identity is that it provides isolated people with strength and inner resources that enable them to cope with the stresses and demands of a new political atmosphere around them and hence minimizes psychological distress.

However, although social and political identity has been shown to be positively associated with self-esteem, recent research suggests that self-esteem might provide a crucially important linkage between social-political identity and psychological distress. In short, researchers have demonstrated a causal effect of a change in the political environment with special concomitants on the self-perception of individuals who are secondary to these changes(26).

In the same token, conceptual analyses of responses to self-esteem items suggest that at least two semiautonomous processes operate in judgments about the self; that is, despite some overlap, the individual facing new political reality pushes himself through a process of self-evaluation of worth and efficacy at the same time his other side of mental process reflect self-derogation and negative feelings about oneself.

26- Sampson, **"The Debate on Individualism"**, Shweder, & Bourne, **"Does the Concept of the Person Vary Cross-Culturally?"**, Shweder & LeVine, **"Culture Theory"**, 158. Triandis, Bontempo, & Villareal, **"Individualism and Collectivism"**, Berry, Kim, Minde, & Mok, **"Comparative Studies of Acculturative Stress"**, Berry, Kim, Power, Young, & Bujaki, **"Acculturation Attitudes in Plural Societies"**.

Such prevailing situation in the Arab world is producing multiple personality disorder (multiples) and a dilemma of moral personhood. This is better known as problems of personality and identity coherence. Indirectly it reflects political socialization incoherence. Stability in society is linked to the coherence condition in the political identity of its individuals[27]. The reason is that citizen is a term not restricted to the metaphysical; it is a moral or normative and political term, as well, in the modern state systems. Persons are not only self-conscious intelligent beings; they are supposed to be moral and political agents whose actions influence society and polity, which in turn accords with certain rights. So, what I am interested in is what the lack of psychological coherence, lack of political coherence and lack of identity coherence could tell us about stability in the different states of the Arab world.

Multiple Personality Disorder among Arabs is very much associated with the phenomenon of quasi-memory. It is common among Arab individuals in societies in the Arab world witnessing rapid environmental and political change. Socially it is understood as a dissociative disorder in which a person appears to possess, as the name suggests, more than one distinct personality, and sometimes very many[28]. Typically there will be a core personality and a number of co-personalities called alter personalities, or just alters.

It is important to indicate, and before I proceed further with this analysis that multiple personality disorder is a condition that varies drastically from being extremely mild condition to extremely sever condition. It is only those who suffer from extreme condition of multiple personality disorder are labeled

27- Swanton, **"Freedom"**, Thagard, **"Explanatory Coherence. Conceptual Revolutions. Mind: Introduction to Cognitive Science"**, Thagard, Eliasmith, Rusnock, & Shelly, **"Knowledge and Coherence"**, Euo, **"Common Sense"**.

28- Erxleben, & Cates, **"Systemic Treatment"**, Gillett, **"Multiple Personality and Irrationality"**, Glover, **"The Philosophy and Psychology of Personal Identity"**, Hacking, **"Two Souls in One Body. Rewriting the Soul"**, Hughes, **"Personal Identity"**, Kluft, **"The Postunification Treatment"**.

as sick. In the latter case when a switch occurs, a personality other than the one previously in control will manifest itself. It is mild personality disorder that I am bringing into play where the core personality is always aware of the alter personalities in the individual. The personalities of a multiple may differ from one another in their behavioral characteristics and even in their social and political responses.

In the same token, it is asserted that most individuals do suffer from multiple identity incoherence. Socially and politically it is understood as a dissolute derangement in which a person appears to possess, as the name suggests, more than one particular identity, and sometimes very many. Commonly there will be a center identity and a number of other identities called convenient convert identities. It is consequential in the context of this analysis to restate that multiple identity disorder is similar to multiple personality disorder and very much associated together. When a switch occurs, an identity other than the central one will manifest itself socially and politically. The central identity conceals in a dormant stage but will stay very much alive.

As already expressed, in mild multiple identity disorder (the use of the term disorder is questionable), the different identities of a multiple are aware of one another existence. Yet they cannot exclude one another because the individual's center identity needs the other identities to protect it in difficult situations, or to meet certain needs. In a society of multi-cultural groups bound to exist together and in societies witnessing rapid socio-political changes, the tendency is high for most individuals to develop multiple identity disorder[29].

Multiple identities have become a common place among Arab individuals and are obviously an important phenomenon to explore. What is relevant for this study is how the notion of

29- Ibid. Hacking.

coherence informs a moral, or normative concept of the person. An orderly way of exploring this phenomenon is to consider what happens during unification therapy for multiples, and compares that to the role of governments and the media in trying to unify personality and identity disorder in individuals or in citizens.

In rationalizing for what caused the identity fragmentation one has to look at the total and the particular of the environment within which the individual lives. How does an individual deal with bizarre and extreme political and social oppression? And how does an individual carry on social relations outside his own immediate group, attune to the norms and social life of others? Fragmentation of identity may be an unconscious survival mechanism in response to fear. A system of multiple identities may develop to deal with an environment changing from one of extreme hostility and terror, to one that is apparently normal, familiar and unthreatening. Equilibrium in the manifestations of different identities is essential for psychological sanity. Such equilibrium does involve the trauma of internal revelation through side by side, but the equilibrium sought aims at some form of coherence between the individual and his/her alter personalities. It is in this way that Schechtman's[30] coherence condition may be viewed. The latter explicate that it is a necessary part of psychological continuity, which accounts for personal and political identity.

On the state level the government through its institutions and media propaganda ought to convince all citizens-individuals that they have no reason to fear one another because the state protects all, by and that eliminating motivation for one to hide behind different personality for protection. If the state accomplishes that, rarely the case in Arab countries, a comfort march towards unification of personalities and political-social identities become

30- Schechtman, **"Personhood and Personal Identity. The Same and the Same. The Truth About Memory".**

easier. In retrospect, the institutions of the state in the Arab world are by themselves a source of threat, fear and oppression on the Arabs. In theory and reality it is very difficult to see governments in the Arab world capable of reconciling fears because of the political and ideological structures that they sustain to protect continuity of the political status – quo.

It should be noted here because of its significance for the present research that positive self-esteem partly reflects self-worth, and this is directly related to political identity i.e., pride in cultural group membership or state membership. What is notable here is that negative self-esteem, being partly driven by self-derogation and negative feelings about the self, might be directly related to psychological distress and violence. That is, feeling positive in a group membership identity and negative in self-esteem in a political system and social environment leads to violence. Group or collective individuals rebellion and violence is usually the result of the group's sense of self-mastery or self-efficacy in relation to its sense of trust in other groups and the general community.

Conclusion

Complementing individuals, in the form of coping their resources with trust in the others in a social setting is an extension to calming fears. This starts in the inner circle of individuals' social settings. The more that individuals identify with their distinguished group, the more they would believe that they have recourse to external sources of coping[31]. These external coping resources might include, for example, the belief that others are bound to respect him/her because of the power that he/she derives from belonging to a solid group. Reliance of the

31- Greenfield, **"Independence and Interdependence"**, Greenfield & Cocking, **"Cross-Cultural Roots"**, 1 Guisinger, & Blatt, **"Individuality and Relatedness"**, Hallowell, **"Culture and Experience"**, Heider, **"The Psychology of Interpersonal Relationships"**, Heine, & Lehman, **"Cultural** Variation".

individual on his own group allows him/her to solicit advice or counsel, i.e., appraisal support. In being able to fit in his/her own group the individual generates confidence that he/she will be successful in fitting in society. If all of these feelings go well, the result on the individual has an effect of increased personal and external coping resources and thus a decrease in the likelihood of psychological distress and potential violence[32].

Identification of individuals with their own cultural group is significantly related to individual's sense of positive self-esteem. This means that the primary motive for identifying with a particular social group is the enhancement of self-esteem. Indeed, unless the individual's social self-esteem is enhanced, then he/she will not continue to identify with a particular social group, thus embracing a defense mechanism of identification.

Anna Freud[33] conceptualized the defense mechanism of identification with the aggressor to elucidate the phenomenon where one joins with his/her persecutors in attacking him/herself. An example is the typical resolution of the Oedipal conflict, where the boy identifies with father in an attempt to counter his own instinctual expression. While intro-ejection is the mechanism of the identification process, this style utilizes intra-punitiveness as dynamic. Moreover, the process of attacking oneself also brings relief from threat utilizing dynamics that are congruent with those of acting out, since the activity of self-attack precludes the emotional experience of persecution. Some theoreticians have therefore classified identification with the aggressor as a subset of acting out[34].

Tracing the defensive evolution of identification with the aggressor in the Arab world elucidates further its differential classification. Given that experiencing aggression from an

32- Ibid.

33- Freud, S., **"The Ego and the Mechanisms of Defense"**.

34- Ihilevich, and Gleser, **"Defenses in Psychotherapy"**.

oppressive source that cannot be dealt with functionally precipitates the response, the question nevertheless remains: What is the affect that is being defended against here? Assuming that it is the anxiety resulting from the aggression, which is the primary object of defense, then identification with the aggressor can be conceptualized as combining the dynamics of fear, anxiety and protection.

Researchers that deal with responses of persecuted ethnic minorities, however, stress that the most threatening feeling in such circumstances, which precipitates defense is the hostility toward the oppressor, rather than the aggression coming from him/her[35]. This is most clearly evident in the strife encompassing throughout not the Arab World alone but the Middle East at large when most of the minority groups under severe stress manifested a violent act of turning against themselves, since the victim defensively becomes the object of one's own hostility as a substitution for the oppressor against whom aggression is impossible.

35- Juni, Katz, and Hamburger, **"Identification with Aggression"**.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Fiscalité et Sécurité nationale

Dr. Georges Labaki *

Professeur à NDU

Introduction

La notion de Sécurité nationale a pour objectif de parer aux risques susceptibles de porter atteinte à un pays. Cette notion de sécurité nationale remplace l'ancienne notion de défense nationale beaucoup plus restrictive. Désormais, la Défense n'est plus le cadre général de l'action de l'État en matière de protection des intérêts nationaux, mais seulement l'une des fonctions de l'Etat qui participe, avec d'autres politiques publiques, à la Sécurité nationale. Ces missions constituent le fondement du rôle de l'Etat. La Sécurité nationale ne concerne pas seulement la défense militaire mais également toutes les catégories de fonctions ou de ressources essentielles à la survie du pays. Elles incluent parmi d'autres, l'ordre public, la diplomatie, les finances publiques, l'énergie, l'alimentation, la santé publique, les transports, les communications. Quant à l'impôt, il est un versement obligatoire et sans contrepartie

aux administrations publiques. Il sert essentiellement à financer les dépenses publiques, et constitue également un moyen de régulation de l'activité économique. La disponibilité des recettes publiques conditionne la politique de sécurité nationale: plus les moyens financiers sont disponibles, plus les choix de défense sont étendus, l'inverse étant vrai.

I - La remise en question de l'Etat Providence

Le développement de l'État et des services publics depuis la crise de 1929 était le reflet de la croyance en "l'infaillibilité de l'État" qui loge, transporte, régule les marchés agricoles, organise les activités industrielles et les professions libérales, éclaire, protège des aléas financiers, de la maladie, du chômage, éduque, soigne, préserve le patrimoine culturel puis l'environnement et se fait, à l'occasion, lui-même industriel ou commerçant. Les pouvoirs publics fixaient les prix. La croissance était au rendez-vous et permettait le financement des politiques sociales et des dépenses militaires. L'inefficacité de l'État qui n'arrivait plus à assurer un service public de qualité, alimenta les courants néo-libéralismes qui déferlèrent sur les États-Unis puis l'Europe à leur tête l'école néo-libérale de Chicago avec Milton Friedman qui considérait que la régulation était contre-productive et faussait les règles du marché. L'arrivée de Reagan au pouvoir fit le reste car il affirma que la dérégulation représentait la seconde révolution américaine: celle de la liberté. Cette tendance a été renforcée par la mondialisation, la création de l'Organisation Mondiale du Commerce, la libéralisation du commerce international, la levée des subventions, l'ouverture des marchés, la dérégulation et par suite la privatisation. Les domaines touchés par la dérégulation sont: le secteur bancaire et financier, l'énergie, le transport aérien, les chemins de fer, les transports routiers, les télécommunications, l'électricité, les services d'eau. Les politiques de démantèlement du service public sont conduites aux États-Unis par Reagan et en Grande

Bretagne par Margaret Thatcher puis en Nouvelle –Zélande, en Australie au Canada… L'État devait selon ce qui précède se cantonner aux activités dites souveraines ou régaliennes à savoir: légiférer, rendre la justice, la défense nationale et les relations extérieures, l'émission de la monnaie et la garantie de sa valeur ainsi que l'adoption de politiques générales (regulatoryfunctions) et organisationnelles (Organizationalfunction). Les impôts devaient être réduits pour stimuler la croissance et les dépenses publiques réduites au minimum. L'interventionnisme de l'Etat providence a laissé la place à une économie capitaliste qui semble axée sur le maintien de la sécurité et de la justice tout en laissant le reste à une économie de marché.

II- La fiscalité instrument des politiques publiques

Les impôts sont des prélèvements obligatoires sans contreparties directes. Ils servent à financer les dépenses publiques telles que définies par l'Etat. Les impôts sont imposés par le pouvoir législatif le plus souvent sur proposition du pouvoir exécutif. L'instrument principal des finances publiques est le budget qui est approuvé annuellement par le Parlement et qui repartit les dépenses publiques entre les différentes administrations publiques et ministères. Les impôts se distinguent des cotisations sociales qui donnent droit à une prestation, des versements obligatoires à des agents économiques autres que des administrations publiques et des versements, obligatoires effectués au profit d'administrations publiques en contrepartie de services comme les timbres fiscaux acquittés pour l'établissement d'un service.

D'autre part, les impôts répondent à quatre principes :

a- Le principe de légalité qui signifie que les règles concernant l'assiette, le taux, et les modalités de recouvrement des impositions de toutes natures sont fixées par la loi, donc votés par le pouvoir législatif. Par conséquent, tout impôt non voté par le pouvoir législatif est illégal.

b- Le principe d'annualité, selon lequel le Parlement doit donner chaque année l'autorisation de percevoir l'impôt.

c- Le principe de sincérité dans les comptes publics.

d- Le principe d'égalité selon l'article 13 de la Déclaration des droits de l'Homme de 1789, qui stipule "la contribution commune doit être également répartie entre tous les citoyens en raison de leurs facultés". Il s'agit de la justice dans la répartition des impôts. Le système fiscal devrait, autant que possible, être équitable dans ses effets sur les contribuables comme la capacité de payer et les prestations reçues. En outre, les effets de la fiscalité devraient être compatibles avec les objectifs sociaux et économiques du pays. En effet, la fiscalité est de plus en plus liée à l'économie et à des objectifs comme l'augmentation du revenu national, la stabilisation de l'économie, le maintien des emplois, l'encouragement des investissements et l'augmentation des flux d'achat des consommateurs. Le pouvoir d'imposition donne les moyens de gouverner car il fournit à l'État les moyens de mettre en œuvre ses politiques publiques. Pour ces raisons, les gouvernements ont été le plus souvent concernés par la productivité des impôts avant toute autre considération afin de pouvoir financer les dépenses publiques. La fiscalité est utilisée non seulement pour financer des dépenses qui sont destinées à promouvoir des objectifs tels que la stabilité économique et l'expansion économique mais aussi pour financer la défense nationale et d'autres services comme le maintien de la justice, l'éducation des jeunes, les soins assurés aux personnes âgées et d'autres services publics dans le cadre d'une politique budgétaire et fiscale bien définie.

La politique budgétaire emploie la fiscalité dans la promotion de la politique économique et sociale d'un pays. Dans la formulation de la politique budgétaire, il est donc d'abord nécessaire de déterminer les objectifs sociaux et économiques qui doivent être accomplis. La diversité des modèles d'imposition et la mobilisation des ressources auprès des citoyens est clairement

un produit de l'histoire. Un rapide coup d'œil sur l'histoire des pays développés démontre que la politique fiscale doit intégrer une compréhension des processus de conflit et de négociation. En effet, la capacité institutionnelle des États à mobiliser des ressources doit être négociée avec les groupes d'intérêts comme les commerçants, les propriétaires, les marchands d'armes et parfois les paysans. La guerre jouait un rôle particulier dans ce processus, notamment parce qu'elle a créé un contexte dans lequel les plus nantis de la société se sentaient suffisamment menacés pour accepter de donner aux Etats les moyens financiers pour les défendre. En effet, l'histoire de la formation des États européens souligne la contribution essentielle de la menace externe et la guerre à création du système fiscal. En effet, la guerre amène –par nécessité- les États à être plus efficaces dans la collecte des recettes fiscales en améliorant considérablement les capacités administratives dans le prélèvement des impôts comme l'a affirmé Héraclite: "la guerre est la mère de toutes choses". Cette perspective historique nous permet aussi de démontrer que cette capacité d'imposer n'est pas simplement un héritage de l'histoire mais a été également créés par des acteurs qui ont façonné l'histoire au cours des siècles. La formation de l'Etat et sa capacité de se développer et de survivre étaient intimement liées à sa capacité d'imposition et de collecte des impôts. De nos jours, il faut ajouter à la guerre les menaces qui peuvent dériver des mouvements sociaux internes, des crises budgétaires ou de l'économie mondiale plutôt que des perspectives de guerre imminente. D'où le rôle joué par les institutions publiques pour résoudre les conflits entre les différents groupes d'intérêts. Somme toute, la politique budgétaire cherche à augmenter les recettes fiscales en stimulant la croissance et en subventionnant les secteurs économiques les plus prometteurs. Ces politiques peuvent être productives ou au contraire contre productives si elles n'arrivent à atteindre les buts recherchés c'est-à-dire

principalement la croissance qui est le seul moyen de création des richesses.

Les pays développés attachent une grande importance à leurs politiques fiscales car elles constituent le moyen principal de promouvoir leur sécurité nationale. La fraude fiscale est sévèrement sanctionnée car elle constitue un manquement grave aux devoirs des citoyens. L'obligation de payer l'impôt passe dans ces pays avant les valeurs morales traditionnelles comme la famille qui sont repoussées dans la sphère de la vie personnelle.

III- Sécurité nationale aux Etats-Unis

La nouvelle stratégie de sécurité nationale des États-Unis vise à protéger les intérêts nationaux grâce à un leadership solide et durable. Elle définit les principes et les priorités dans l'utilisation de la puissance américaine et maintenir son influence dans le monde. La sécurité nationale en Amérique se concentre autour des objectifs suivants: le renforcement de la défense nationale, le renforcement de la sécurité intérieure, la lutte contre le terrorisme, le renforcement de la capacité de prévention des conflits, la prévention de la dissémination et l'utilisation d'armes de destruction massive, faire face aux changements climatiques, assurer la libre circulation dans les mers, accroître la sécurité sanitaire mondiale, la prospérité, redémarrer l' économie, accroitre la sécurité énergétique, avoir la première place dans les sciences, la technologie et l'innovation, façonner l'ordre économique mondial, mettre fin à l'extrême pauvreté, la défense des valeurs américaines, faire progresser l'égalité, l'aide aux démocraties émergentes, le renforcement de la société civile, la prévention des atrocités et des massacres, le rééquilibrage de la balance stratégique en Asie et dans le Pacifique, le renforcement de l'alliance avec l'Europe, la recherche de la stabilité et de la paix au Moyen-Orient et en Afrique du Nord, l'investissement en Afrique, et l'approfondissement de la coopération économique et de la sécurité dans les Amériques.

2013/14			2014/15				%
R million	Budget	Outcome	Deviation	Budget	Revised	Deviation	Change
Taxes on income and profits	505 475	507 759	2 284	556 951	556 700	-251	9.6 %
Persons and individuals	308 930	309 834	905	335 944	350 000	14 056	13.0 %
Companies	176 965	177 324	359	198 935	183 000	-15 935	3.2%
Dividends tax	17 000	17 309	309	19 250	21 400	2 150	23.6%
Other taxes on income and profits	2 580	3 292	712	2 822	2 300	-522	-30.1%
Taxes on payroll and workforce	12 300	12 476	176	13 440	13 200	-240	5.8%
Taxes on property	10 375	10 478	112	11 477	12 603	1 126	20.2%
Domestic taxes on goods and services	326 044	324 584	-1 496	361 320	355 718	-5 602	9.6%
Value-added tax	239 286	237 667	-1 620	267 160	260 600	-6560	9.6%
Specific excise duties	28 943	29 039	97	31 080	32 000	920	10.2%
Ad valorem excise duties	2 402	2 363	-38	2 623	3 232	609	36,7%
General fuel levy	43 000	43 685	385	47 517	48 200	683	10.3%
Other domestic taxes on goods and services	12 114	11 794	- 320	12 941	11 686	-1 254	-0.9%

Taxes on international trade and transactions	44 775	44 732	-42	50 463	40 779	- 9 684	- 8,8%
Customs duties	44 500	44 179	- 321	50 300	39 900	-10 400	-9.7%
Diamond export levy	68	93	25	81	87	7	-6.4%
Miscellaneous customs and excise receipts	206	460	254	82	792	710	72.1%
Total tax revenue	899 000	900 013	1 013	993 650	979 000	-14 650	8.8%
Non-tax revenue of which :	30 541	30 626	85	20 869	27 006	6 137	-11.8%
Mineral royalties	6 500	6 439	-61	7 167	5 636	-1 531	-12.5%
less: SSACU payments	-43 374	-43 374	-	-51 738	-51 738	-	19.3%
Main budget revenue	886 167	887 265	1 099	962 782	954 269	-8 513	7.6%
Provinces, social security funds and selected public entitles	124 322	120 838	-3 484	136 466	136 722	256	13.1%
Consolidated budget revenue	1 010 489	1 008 103	-2 386	1 099 248	1 090 991	-8 257	8.2%

1. Percentage change between outcome in 2013/14 and revised estimate in 2014/15

2. Includes interest on overdue income tax, and small business tax amnesty levy.

3. Includes tumover tax for small businesses, air departure tax, plastic bags levy, electricity levy. CO_2 tax on motor vehicle emissions, incandescent light bulb levy and Universal Service Fund

4. Includes mineral royalties, missing leases, department revenue and sales of capital assets

5. Southern African Customs Union. Amounts made up of payments and other adjustments

Source: National treasury

Une Amérique puissante est le fondement de la sécurité nationale des Etats-Unis. Depuis la grande récession, l'Amérique a créé près de 11 millions de nouveaux emplois dans le secteur privé. Le taux de chômage a chuté à son plus bas niveau en 18 ans(1).

Les Etats-Unis sont devenus le leader mondial dans la production de pétrole et de gaz. Ils continuent d'occuper la première place dans la technologie et l'innovation dans l'économie mondiale. Leur système d'enseignement supérieur est le meilleur dans le

1- 2015 National Security Strategy - The White Househttps://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf.

monde et attire les meilleurs étudiants du monde entier chaque année. L'Amérique continue d'attirer des immigrants de tous les coins du monde qui renouvelle le pays avec leur énergie et leurs talents d'entrepreneurs. Elle possède une force militaire sans égale dans l'histoire de l'humanité. Les Etats-Unis sont en train d'élaborer des normes mondiales pour la cyber sécurité et de renforcer les capacités internationales pour perturber les cyber-menaces et enquêter sur elles. Ils cherchent à saisir les occasions stratégiques pour façonner l'ordre économique mondial et cultiver de nouvelles relations avec les nouvelles puissances économiques et les pays récemment engagée dans le processus de changement démocratique pacifique sans compter une force militaire sans rivale.

IV- L'autosuffisance énergétique

Le marché mondial de l'énergie a changé de façon spectaculaire. Les États-Unis sont aujourd'hui le plus grand producteur de gaz naturel et de pétrole au monde. La dépendance sur le pétrole étranger est à son taux le plus bas depuis 20 ans et diminue de plus en plus. Alors que la production au Moyen-Orient et ailleurs demeure d'une importance vitale pour le marché mondial, la hausse de la production aux États-Unis contribue à maintenir les marchés bien approvisionnés et les prix propices à la croissance économique.

Si l'Amérique jouit de beaucoup de point de force sur la scène internationale, ils doivent faire face à de sérieux défis quant à leur sécurité nationale dans un monde complexe où de nombreux problèmes de sécurité ne se prêtent pas aux solutions rapides et faciles. Les menaces terroristes constituent un risque persistant d'attaques contre l'Amérique et ses alliés. Les défis croissants à la cyber sécurité, la montée en puissance de la Russie, l'accélération des impacts du changement climatique et de l'éclosion de maladies infectieuses, tous donnent lieu à des

craintes quant à la sécurité mondiale. La question n'est jamais si l'Amérique devrait conduire, mais comment conduire.

Le déficit des finances publiques sont de nature à conduire les États-Unis vers plus de sélectivité dans sa politique de défense et dans ses engagements extérieurs. L'avantage militaire des États-Unis durera encore longtemps en raison du volume de leur budget de défense qui s'élevaient à 41 % des dépenses mondiales de défense en 2012 et des énormes dépenses de recherche et de développement qui ont creusé l'avance technologique américaine avec le reste du monde. L'économie américaine, qui commence à se relever de la crise de 2008, dispose d'atouts considérables. Malgré le début de la relance économique aux États-Unis et le large soutien politique dont jouissent les dépenses militaires, l'importance de la dette publique américaine entrainera une réduction des dépenses militaires afin de préserver l'équilibre des finances publiques.

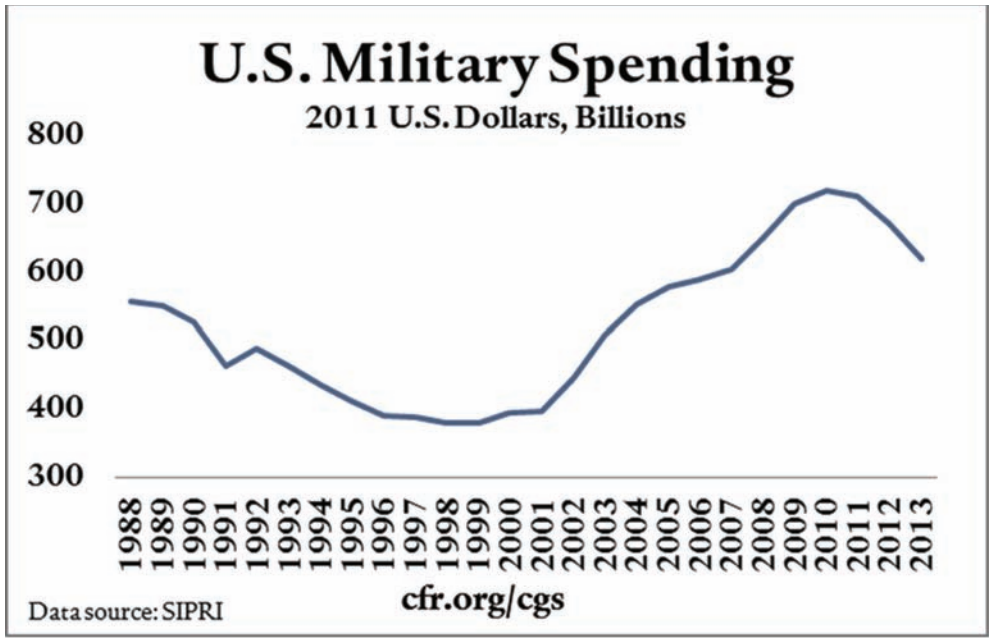

Source:Stockholm International Peace Research Institute

Pour promouvoir leurs intérêts stratégiques plus efficacement, les États-Unis doivent allouer les ressources en conséquence afin de préserver leur sécurité nationale. En dépit de ce fait, les ressources ne seront jamais illimitées. Des compromis stratégiques et des choix difficiles doivent être pris. Dans de tels cas, il faut établir des priorités d'action qui abordent les risques stratégiques les plus importants de manière à ce que l'Amérique demeure dans une position stratégique dominante malgré des moyens financiers plus réduits. Ces priorités visent à introduire des réformes cruciales pour construire une force polyvalente et de réaction rapide pour répondre à une série plus diversifiée d'éventualités, le renforcement des capacités de dissuasion nucléaire, de renseignement, de surveillance, de reconnaissance, dans l'espace, la recherche scientifique et l'innovation technologique et ce afin de donner au leadership américain un avantage concurrentiel qui assure l'avantage militaire et fait progresser l' économie.

Toutes ces mesures exigent de solides investissements dans la recherche fondamentale et la recherche appliquée, les sciences, la technologie, l'ingénierie, les mathématiques, l'éducation pour former les inventeurs, les entrepreneurs et une haute main-d'œuvre qualifiée du futur.

La défense a pour objet d'assurer l'intégrité du territoire et la protection de la population contre les agressions armées. Elle contribue à la lutte contre les autres menaces susceptibles de mettre en cause la Sécurité nationale. Elle pourvoit au respect des alliances, des traités et des accords internationaux et participe, dans le cadre des traités européens en vigueur, à la politique européenne de sécurité et de défense commune. »La première mission des forces armées en France consiste à assurer la sécurité de l'État, la défense de ses intérêts et la protection des citoyens d'une menace extérieure. La sécurité peut concerner également l'ordre public, les menaces intérieures et les menaces plus globales comme l'énergie et l'approvisionnement en matière première.

Le Livre blanc défense et sécurité met l'accent sur les points suivants: la France dans le nouveau paysage stratégique ; la France, puissance européenne au rayonnement global; la France engagée dans des constructions institutionnelles qui augmentent sa sécurité mais aussi ses responsabilités; les fondements de la stratégie de défense et de sécurité nationale; la sauvegarde de l' indépendance et de la souveraineté de la France; assurer la légitimité des actions de la France nationalement et internationalement; les menaces de la force, les risques de la faiblesse, les risques amplifiés de la mondialisation, les priorités stratégiques; la protection du territoire national et des ressortissants français, et garantir la continuité des fonctions essentielles de la Nation; garantir la sécurité de l'Europe et de l'espace nord-atlantique; stabiliser ensemble le voisinage de l'Europe; participer à la stabilité du Proche-Orient et du Golfe arabo-persique; contribuer à la paix dans la mondialisation, l'engagement de la France dans l'Alliance Atlantique et dans l'Union européenne; la mise en œuvre de la stratégie; la connaissance et l'anticipation; la dissuasion; la protection; la prévention; l'intervention; les moyens de la stratégie; l'approche globale dans la gestion des crises extérieures; les moyens de la prévention et de la gestion des crises sur le territoire national, l'analyse du risque; la lutte contre le terrorisme; assurer la continuité des fonctions essentielles ; la lutte contre la cybermenace ; la protection du potentiel scientifique et technique de la France ; la lutte contre la prolifération et les trafics d'armes; la lutte contre les trafics de drogue et les trafics d'êtres humains; améliorer la capacité de l'État à répondre aux crises; les outre-mer; les objectifs de capacités pour le territoire national; la dimension européenne de la sécurité nationale et l'industrie de défense et de sécurité.

Le Livre blanc de défense conçoit une défense nationale qui s'articule autour de quatre principes directeurs qui dessinent une stratégie militaire renouvelée: le maintien de notre autonomie

stratégique, qui impose de disposer des capacités critiques nous permettant de prendre l'initiative des opérations les plus probables; la cohérence du modèle d'armée avec les scénarios prévisibles d'engagement de nos forces dans les conflits et dans les crises, c'est-à-dire la capacité à faire face aussi bien à des opérations de coercition et d'entrée sur un théâtre de guerre, qu'à des opérations de gestion de crise dans toute la diversité qu'elles peuvent revêtir ; la différenciation des forces en fonction des missions de dissuasion, de protection, de coercition ou de gestion de crise. Ce principe nouveau de spécialisation relative, qui vise ainsi à une plus grande efficience des forces dans chaque type de mission, obéit aussi à une logique d'économie et consiste à n'équiper avec les capacités les plus onéreuses que les forces prévues pour affronter des acteurs de niveau étatique; la mutualisation qui conduit à utiliser les capacités rares et critiques au bénéfice de plusieurs missions (protection des approches, dissuasion, intervention extérieure) ou à rechercher auprès de nos partenaires européens une mise en commun des capacités indispensables à l'action.

Concernant le défi financier, la crise de 2008 qui a frappé l'économie mondiale rompt avec le contexte décrit dans le précédent Livre blanc de 2008. Elle oblige de nombreux États à ajuster leur politique de défense et de sécurité car elle a mis en évidence la dimension économique de la sécurité nationale: la sécurité nationale est menacée si le déséquilibre des comptes publics n'arrive plus à financer les actions nécessaires consolider pour la défense du pays. Les décisions concernant les ressources publiques consacrées à la défense et à la sécurité doivent prendre en compte les risques qui pèsent sur l'indépendance économique de la Nation. Un juste équilibre doit être trouvé entre l'effort consacré à la défense et à la sécurité, l'assainissement des finances publiques et l'évolution de notre environnement stratégique.

La crise de 2008 a eu des répercussions importantes sur les

finances publiques françaises et dans toute l'Europe. L'obligation de contrôler la dette publique et le déficit budgétaire européen dans le cadre du Pacte de Croissance et de Stabilité exige des réductions drastiques des dépenses publiques.En effet, dans le but de préserver un Euro stable, la dette publique de chaque pays membre de l'Euro ne doit pas dépasser 60% du PIB et le déficit budgétaire ne doit pas dépasser les 3 %[2].

Or, ces chiffres ont été constatés par beaucoup de pays européens dont la France. Par conséquent, les pays européens doivent appliquer une sévère politique d'austérité budgétaire et de réduction des dépenses publiques à commencer par les dépenses militaires. Dans le domaine de la défense, la contrainte budgétaire s'est d'abord traduite par une baisse constante des budgets de défense. Ces réductions se produisent alors que les défis se multiplient comme le printemps arabe, la révolution libyenne, l'intervention de la France en Afghanistan, en Côte d'Ivoire, en Libye et au Mali, la croissance rapide des budgets de défense dans nombre de pays asiatiques, le retour en force de la Russie sur la scène internationale, les risques d'attentats sur le territoire national français, le terrorisme, la cybermenace, le crime organisé, la dissémination des armes conventionnelles, la prolifération des armes de destruction massive, les risques de pandémies, les risques technologiques et naturels qui peuvent affecter gravement la sécurité de la Nation.

Devant la dégradation de la situation des finances publiques en Europe, l'évolution du contexte géopolitique, économique et budgétaire; la France s'est tournée vers l'Europe et l'OTAN pour faire face aux différents risques.

2- Budget et contrainteseuropéennes - Vie publique
http://www.vie-publique.fr/decouverte-institutions/finances-publiques/approfondissements/budget-contraintes-europeennes.html

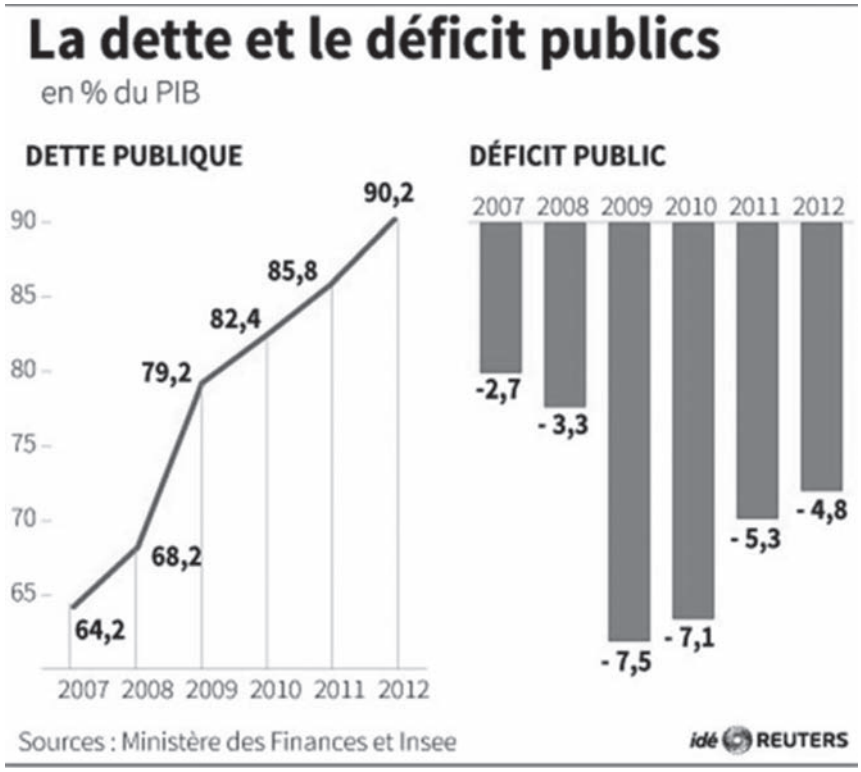

Le Livre blanc prévoit la diminution des effectifs de près de 34000 postes et la fermeture d'un certain nombre de bases militaires sur le territoire national français. Les forces terrestres qui offriront une capacité opérationnelle de l'ordre de 66 000 hommes projetables comprenant notamment 7 brigades interarmées, dont 2 seront aptes à l'entrée en premier et au combat de coercition face à un adversaire équipé de moyens lourds. Ces forces disposeront notamment d'environ 200 chars lourds, 250 chars médians, 2 700 véhicules blindés multi rôles et de combat, 140 hélicoptères de reconnaissance et d'attaque, 115 hélicoptères de manœuvre et d'une trentaine de drones tactiques[3].

Les forces navales disposeront de 4 sous-marins lanceurs d'engins, de 6 sous-marins d'attaque, d'1 porte-avions, de 15

3- "**Livre Blanc de DéfenseetSécurité**", Paris, La Documentation française, 2013.

frégates de premier rang, d'une quinzaine de patrouilleurs, de 6 frégates de surveillance, de 3 bâtiments de projection et de commandement, d'avions de patrouille maritime, ainsi que d'une capacité de guerre des mines aptes à la protection de nos approches et à la projection en opération extérieure.

S'appuyant sur un centre de commandement et de conduite permanent et interopérable avec nos alliés, les forces aériennes comprendront notamment 225 avions de combat (air et marine), ainsi qu'une cinquantaine d'avions de transport tactique, 7 avions de détection et de surveillance aérienne, 12 avions ravitailleurs multi rôles, 12 drones de surveillance de théâtre, des avions légers de surveillance et de reconnaissance et 8 systèmes sol-air de moyenne portée[4].

V- Fiscalité et défense nationale

La France est un Etat providence qui peine à assurer à ses citoyens un système fort généreux mais couteux de couverture sociale. Après plusieurs décennies pendant lesquelles la croissance dans la majorité des pays européens fut largement fondée sur l'endettement pour financer notamment la couverture sociale, on assiste de nos jours à un changement de stratégie qui entraine des compromis douloureux entre plusieurs impératifs: le soutien de l'activité économique, la préservation du système de sécurité sociale dans le cadre d'une mondialisation sans âme basée seulement sur la compétitivité et la productivité , la prévention de crises systémiques, le besoin d'équilibrer les comptes publics sous peine d'effondrement de l'Etat et de provoquer des contestations qui menacent l'ordre public.

4- Ibid.

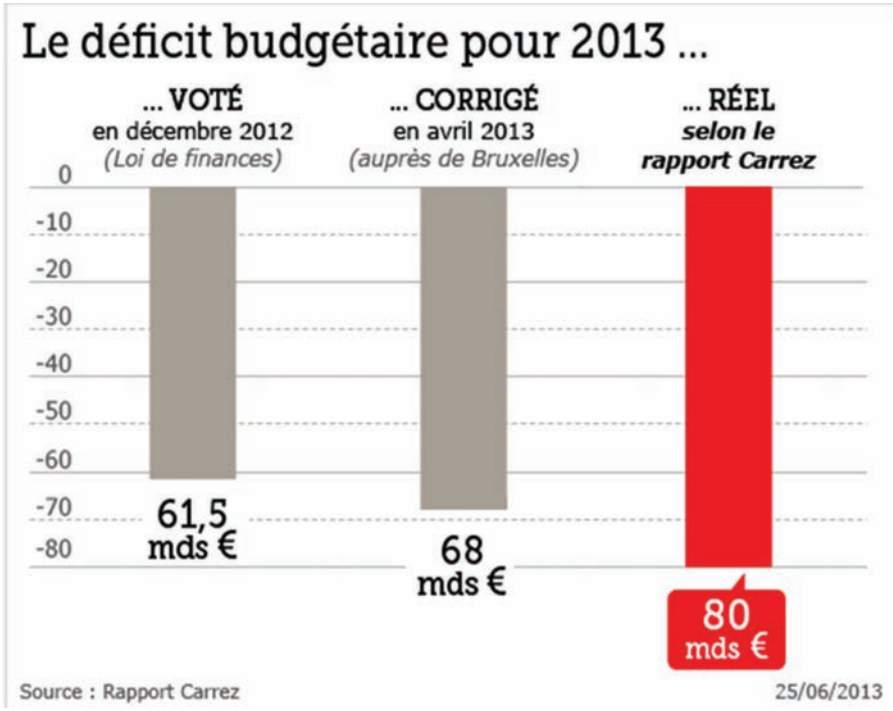

L'augmentation des impôts pour financer les dépenses de la défense ne constituent pas également une solution idéale. En effet, le niveau des prélèvements publics en France dépasse les 60%[5] et avoisine la moitié du Produit Intérieur Brut. En outre, toute imposition a des effets économiques qui peuvent produire des effets inverses à ceux escomptés. Dans la pratique, les effets économiques des dépenses, des impôts, et des programmes d'emprunt d'un gouvernement peuvent également créer des répercussions économiques contradictoires. Ainsi, un gouvernement qui cherche à accroître les investissements et à engager plus de dépenses pour les travaux publics, le développement des ressources naturelles, la défense, le logement et les services publics doit imposer de lourds impôts sur le revenu des particuliers et des entreprises ce qui peut limiter

5- Gilles CARREZ,Rapporteur général,Député.
http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i2689.asp
http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i3631.asp

considérablement les fonds disponibles pour l'investissement privé et réduire le rendement des impôts selon le principe selon lequel « l'impôt tue l'impôt » . En d'autres termes, trop d'impôts tarissent la base imposable car l'excès de taxation rend les produits plus couteux et par conséquent moins compétitifs sur le marché international. D'autre part, le recours à l'endettement –déjà trop excessif creuse les déficits et menace la sécurité des Nations. En outre, le service de la dette publique risque de consumer la majorité des revenus des Etats.

La crise économique a néanmoins bouleversé les prévisions sur lesquelles reposait la programmation des dépenses militaires. Dès 2010, la loi de programmation pluriannuelle des finances publiques pour 2011-2014 prévoyait une évolution des dépenses inférieure à celles consacrées pour les crédits de la mission «Défense». Ces baisses hypothèquent largement la réalisation des objectifs du Livre blanc de 2008 et du programme d'investissement de la loi de programmation militaire de 2009. Par ailleurs, les réformes engagées ne produisaient qu'une part des économies de fonctionnement escomptées, malgré un rythme de réduction des effectifs de l'ordre de 34000 postes.

Cette situation financière nouvelle a poussé à la revue en baisse de la programmation des dépenses militaires. Les ajustements apportés en 2010 n'ont pas été suffisants pour combler le déficit entre les engagements contractuels et les ressources disponibles.

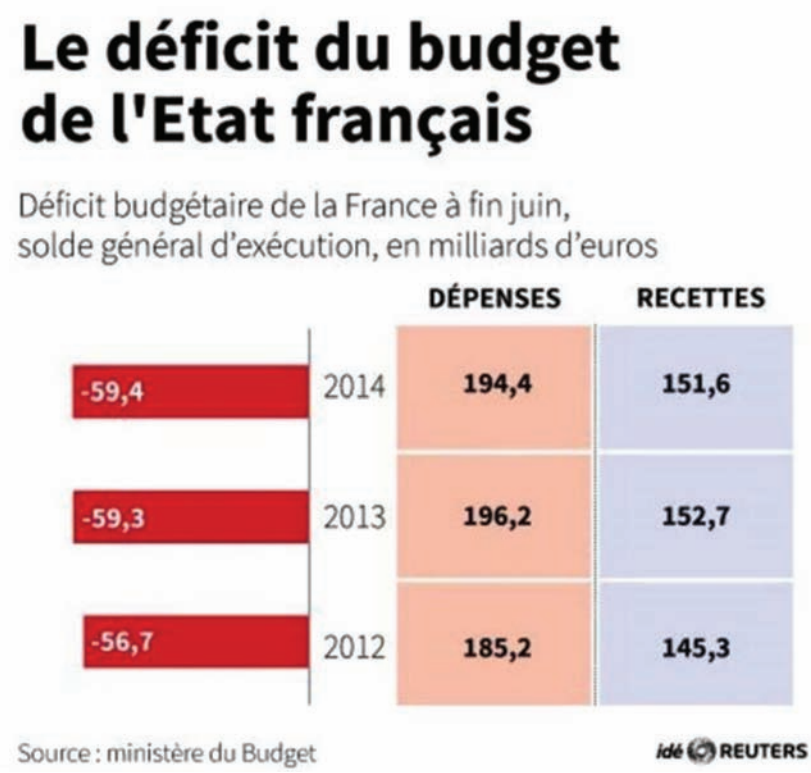

L'effort de défense de la France s'établira à 364 Md€2013 sur la période 2014-2025, dont 179 Md€2013 pour les années 2014 à 2019, période de la prochaine loi de programmation militaire[6]. Ce financement exige une rationalisation de l'emploi des ressources de l'État et le concours des différentes administrations étatiques, mais aussi les collectivités territoriales, les entreprises et les établissements relevant des secteurs stratégiques comme l'énergie, la communication, la santé, l' alimentation…

Cependant, il existe des secteurs prioritaires comme le renouvellement du matériel militaire, le maintien de l'activité opérationnelle des forces armées, la préservation pour des raisons stratégiques d'un certain nombre de capacités technologiques clefs indispensables, le soutien à la formation scientifique, à la recherche et au développement, le maintien de la compétitivité

6- Ibid

technologique, une veille technologique permanente doit couvrir l'ensemble des pays à haute capacité et le développement de nouvelles technologies et de nouveaux types d'armement qui permettent de développer les exportations d'équipements militaires. L'industrie de défense fournit une contribution importante à l'économie française a travers l'exportation et la garantie de l'autonomie stratégique de la France.

Les réductions budgétaires en France auront un impact majeur sur l'industrie de défense française qui souffre d'une surcapacité de production qui oblige souvent les pouvoirs publics à lui passer des commandes pour la maintenir en activité. L'État détient aujourd'hui des participations directes importantes dans plusieurs entreprises de défense de premier rang, publiques et privées ce qui n'est pas en contradiction avec les règlements européens qui interdisent toute subvention publique aux entreprises privées ou publiques car le secteur de l'armement échappe à l'Europe et demeure sous la souveraineté des Etats. Dans ce cas, l'état peut intervenir dans le capital des PME pour en favoriser le développement. Cependant, toute politique de restructuration est couteuse financièrement et socialement.

Dans ce contexte, le maintien d'un volume significatif de crédits publics destinés au financement d'études et de développements revêt un caractère stratégique. Toute rupture entraînera des pertes de compétences irréversibles. Ces objectifs doivent attendre la restauration de l'équilibre des comptes publics en 2017, afin d'engager la réduction de l'endettement du pays et ainsi de préserver sa souveraineté et son autonomie stratégique. En attendant, cet objectif nécessite une diminution importante de la progression des dépenses publiques. Le rééquilibrage des comptes publics exige une forte croissance économique qui appelle à son tour à une restructuration couteuse de l'économie du pays et la relance des investissements publics à un moment

ou la politique d'austérité prônée par l'Union Européenne exige une réduction des dépenses budgétaires et des déficits publics : d'où le paradoxe.

La crise économique qui secoue les pays européens (25 millions de chômeurs) à l'exception de l'Allemagne et la forte contraction budgétaire pour la majorité des pays européens ne laisse d'autre choix qu'à une plus grande coopération et interdépendance européennes dans le domaine de la défense. Pour cela, la France s'est engagée dans l'initiative de mutualisation et de partage capacitaire (pooling and sharing) adoptée en 2010 par les ministres de la Défense de l'Union européenne et coopère activement avec l'Agence européenne de défense (AED) et l'Organisation conjointe de coopération en matière d'armement (OCCAR).

Au niveau des Etats-Unis, les premières manifestations des évolutions que pourraient connaître les États-Unis commencent à apparaître. Une hiérarchisation plus forte des priorités géopolitiques est ainsi à l'œuvre. Hormis le cas de légitime défense d'un allié, les États-Unis pourraient se montrer plus sélectifs dans leurs engagements extérieurs du fait de la contrainte financière, mais aussi du doute que les conflits irakien et afghan ont fait naître quant à l'efficacité d'interventions extérieures de longue durée et à forte empreinte au sol. La croissance continue de la dette publique qui a dépassé les 19000 milliards de dollars, le déficit budgétaire a poussé les États-Unis à entreprendre une politique de réduction des dépenses militaires. Cette politique de réduction des dépenses a été soumise à rude épreuve. En effet, la lutte contre le terrorisme et la montée en puissance de la Chine et de la Russie et des pays émergents poussent les États-Unis à fournir des efforts plus couteux pour conserver leur avance technologique.

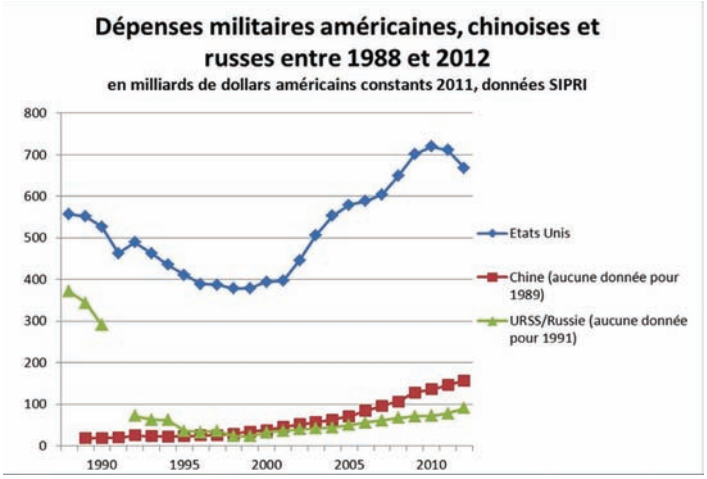

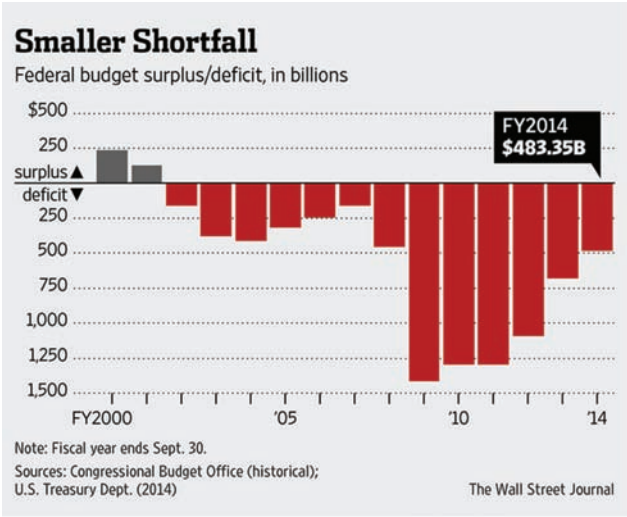

Conclusion :

Le Général De Gaule disait qu'on avait la politique de ses moyens. Les taxes constituent le prix de la civilisation. Ils permettent de garantir l'indépendance nationale, la protection du pays, son développement et l'élévation de son niveau de vie. Payer ses taxes fait partie des principes moraux essentiels alors que les autre valeurs sont repoussées dans la sphère personnelle. Un bon système fiscal est le garant de l'indépendance et de l'avancement d'une Nation.

Bibliography

-Buehler, A. (1990), **"Taxation and the Economy.National"**, Tax Journal,3(2), 121-133. Retrieved June 19, 2015, from http://www.jstor.org/stable/41789859

-Di John, J. (2006). **"The Political Economy of Taxation and Tax Reform in Developing Countries"**, (Vol. 74).United Nations University.

-Brennan, Geoffrey, and James M. Buchanan, (2000), **"The Power to Tax: Analytical Foundations of a Fiscal Constitution"**, Indianapolis: Liberty Fund.

-Enthoven, Alain C., and Wayne K. Smith, **"How Much Is Enough? Shaping the Defense Program"**, 1961–1969, New York: Harper and Row, 1971.

-Thompson, Earl A, **"Taxation and National Defense"**, Journal of Political Economy 82, no. 4 (1974): 755–782

-Gale, W., &Samwick, A. (2014). **"Effects of Income Tax Changes on Economic Growth"**. Washington: Brookings.

-Mutascu, M., Tiwari, A., & Estrada, F. (2011). **"Taxation and political stability"** (Vol. 36855).MPRA.

-Zhang, J. (2001). **"Long-Run Implications of Social Security Taxation for Growth and Fertility.Southern Economic Journal"**,67(3), 713-724. Retrieved June 20, 2015, from http://www.jstor.org/stable/1061460

-2015 National Security Strategy - The White Househttps://www.whitehouse.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy.pdf.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Brigadier General Nizar Abdel-Kader*

The repercussions of the regional transformations over Lebanon and boosting the efficiency of the Lebanese Security sector

.....67

• *Professor Nassim el Khoury*

"The cultural missiles" above the Middle East

.....69

• *Dr. Mounsef el-Vabsi*

Syndicates in the Arab World between fighting poverty and revolution Analytical and evaluative reading to the Tunisian General Labor Union experience

.....71

The repercussions of the regional transformations over Lebanon and boosting the efficiency of the Lebanese Security sector

Brigadier General Nizar Abdel-Kader

The Arab countries are witnessing principal political, economic and social transformations which will lead to the formation of a new structure for countries and communities as well as to major dysfunctions in the "power balance" at the regional and international levels.

The "Arab spring" and the following transformations have formed a historical event. These transformations which we are witnessing nowadays have the potential to be active and continuous for the coming decades. Here, we have to take note of the fact that the characteristics of the Arab regime exist in the lack of clear lines that separate the internal and external policies. This in itself is enough to turn any internal crisis that might face a country into a real Arab crisis.

Terrorist threat is no longer limited to extremist groups only. It has taken a dangerous dimension with the establishment of the Islamic State which proclaimed itself as the state of the Caliphate over vast parts of Iraq and Syria. This Islamic State is a threat to the very existence of the State in all Arab States and even more, it is a widespread threat that crosses all borders. The series of events that keep moving from one region to another, starting from the North to the South and the Beqaa, indicate the existence

of secret intentions and plans aimed at stirring hatred between different social communities and political categories, and that in an attempt to export the Syrian crisis to Lebanon.

When we talk about a reform process in order to boost the efficiency of the Lebanese Security sector, this means that we are searching for a vast, complicated long-term reform process. This process would include promulgating new laws and might expand to the necessity to amend some articles of the constitution in order to redistribute the jurisdiction of main institutions in the country. Therefore, it is very important to establish a framework of cooperation between the cabinet and the parliament.

We are in urgent need for a truthful honest national consensus and for a defensive strategy to be executed during 4 to 5 years in an effort to allow the country to retrieve its full sovereignty and in which all the Lebanese citizens could participate.

“The cultural missiles” above the Middle East

Professor Nassim el Khoury

The term “endings” in the world mentality has been popular ever since Humanity began to move forward towards the 3rd Millennium and the 21st century took the name of the century of religion.

We cannot confirm the extent of the full awareness of the Arabs and Muslims with regard to the significance and dimensions of awakening the religious and confessional conflicts, which formed a massive agent that assisted in pushing forward the change. They seem as if they have overlooked a basic strategic factor that resided in the strategies of the west, on top of it are the United Stated of America and which aims to convulse and dismantle comprehensive regimes, not only in the region of Arabs and Muslims, but in the whole world.

It is safe to say that the aspects of contradiction between the philosophy of power and the formulas of tyranny have gained strength to a large extent, although it has not succeeded in bringing down many modern dictatorships and parties that no longer enjoy the support of the people’s sectors. Moreover, it was normal for these general climates to affect the Arab and Islamic region that has produced the “revolutions of the Arab Spring” that were rejected by a popular refusal enrooted in the west, notably in the USA and by the emanation of religion and

confessions, which outs us not only in the century of religious conflicts, but in the massacres of confessional conflict.

The interlacing paths of change intersect in the era of globalization with seismic action in both the East and the West with milestones being wiped off as a result of many thorns and weeds in the intellectual and ideological meaning of the word while many questions jostled in what can be named as the renovation or revival of religion, or the short-lived new trend toward religiousness. These paths intersect once again in renewed readings that aspire to eradicate major intellectual differences in a permanent manner between the East and the West to the extent of wiping off the boundaries of International mightiness after the term of "the third world" ceased to be valid permanently and brought down with it the conciliatory notion and non alignment organizations while bringing down the concepts of the traditional international unipolar mightiness.

Syndicates in the Arab World between fighting poverty and revolution Analytical and evaluative reading to the Tunisian General Labor Union experience

Dr. Mounsef el-Vâbsi

No one can ignore that what took place in Tunisia during the rebellion that stretched from the 17th of December until the 14 of January 2011 was a social response to the Ideology of development which has long been promoted by the theorists of Liberalism and International banks' experts most notably the International Monetary Fund experts. That Ideology has neglected for decades the issue of human development at the comprehensive and inclusive levels which takes into consideration many indications, dimensions and levels that are neglected most within the different development approaches.

Therefore, it did not come as a surprise a bit that the beginning of what was later known as the "revolutions of the Arab Spring" started from Tunisia which was considered as the country of "the economic miracle" due to the high economic development levels reached during the last three decades in a phenomena that even the most developed countries or most of the developing countries haven't witnessed.

Here we find it inevitable to confirm, based on this angle that labor syndicates which came as the offspring of the capitalist regime and the resulting production pattern during the 19th Century were initially established to preserve the laborers interests and to organize their demands and movements in addition to maintaining their achievements.

Anyone who might contemplate the social situation in Tunisia before the uprising in 2010 can easily take note that this situation was paving the way to the big explosion which no one was able to determine its timing. However, all the indications were pointing toward this explosion.

During this transitional period that Tunisia is undergoing, we are bearing witness that the syndical movement is living a unique experience in third world countries and are about to draw their own model. Despite the United States' insistence on duplicating the Polish model to the point of acknowledging this intent when President Obama has confirmed in his visit to the Polish Capital Warsaw during his meeting with "the Polish Activists for Democracy" who visited Tunisia in 27 and 28 April 2011 headed by the former President Lech Walesa the need to assist the Tunisian government in achieving the transition to democracy, the presence of the patriotic dimension and especially the great legacy of a national political struggle among Tunisian Syndicate members. This legacy can constitute a barrier blocking all attempts to absorb the Tunisian uprising and to minimize the importance of the popular movement which supported this uprising and the principal actors and mainly the Tunisian General Labor Union.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

•*Le Général de brigade Nizar Abdel Kader*

Les répercussions des changements régionaux sur le Liban Et l'activation du secteur sécuritaire Libanais

.....75

•*Le Professeur Nassim el-Khoury*

« Les bombes civilisées » lancées par dessus du Moyen-Orient

.....77

•*Dr. Mounsef el-Vabsi*

Les syndicats dans le monde arabe entre la résistance contre la pauvreté et la révolution Lecture et évaluation analytiques de l'expérience de l'Union Générale Tunisienne du Travail

.....79

Les répercussions des changements régionaux sur le Liban Et l'activation du secteur sécuritaire Libanais

Le Général de brigade Nizar Abdel Kader

Les pays arabes témoignent des changements politiques, économiques et sociaux essentiels qui changeront l'hiérarchie actuelle des pays et des gouvernements, et déstabiliseront à grand titre la situation des autorités aux niveaux régional et international.

«Le Printemps Arabe» et ses répercussions ont en fait formé un incident historique, et leurs répercussions que nous témoignons à présent, toujours en amplification, ne prendront point fin avant de nombreuses années. D'ici, nous remarquons que les caractéristiques formant le régime arabe marquent nettement l'absence de traits définis séparant la politique interne de celle externe, chose qui est capable de transformer toute crise interne frappant le pays en une crise véritablement arabe. Une crise qui affecte la stabilité de certains pays arabes ou même le régime arabe tout entier.

Le danger terroriste ne menace pas uniquement les groupes terroristes, mais s'est étendu, occupant un espace dangereux, surtout avec l'existence de l'État Islamique, déclarée état de califat dans de larges parties de l'Irak et de la Syrie. En effet, cet état islamique forme une menace de l'entité et de l'existence de l'état en tant que telle dans chaque pays arabe, tout comme elle forme une menace intégrale qui s'étend au delà de toute frontière. La série d'incidents successifs se balançant entre les diverses régions, allant du nord et jusqu'au sud et la Békaa font bonne preuve des mauvaises intentions et des complots secrets qui cherchent à provoquer les haines entre les différentes classes sociales

et les catégories politiques d'une part et à exporter la crise syrienne au Liban d'autre part.

Cependant, lorsque nous parlons d'une opération réformiste visant à activer le secteur sécuritaire, cela signifie que nous cherchons à effectuer une opération réformiste large, compliquée, et à long terme. Cette opération inclut la promulgation de nouvelles lois et peut même s'étendre à la nécessité de réviser certains articles de la Constitution, et ce en vue de redistribuer les pouvoirs des instituions essentielles de l'état. D'ici, émane la nécessité de la coopération entre le gouvernement et la Chambre des députés.

En effet, nous sommes en plein besoin d'accéder à un consensus national honnête et vrai et d'adopter une stratégie défensive à exécuter pendant quatre à cinq années, à laquelle participeront tous les Libanais et grâce à laquelle l'état pourra reprendre sa souveraineté à titre complet.

« Les bombes civilisées » lancées par dessus du Moyen-Orient

Le Professeur Nassim el-Khoury

On ne peut affirmer complètement que les Arabes et les musulmans sont tout-à-fait conscients des significations et des répercussions de la réanimation des conflits religieux et doctrinaux qui forment aujourd'hui un facteur énorme servant d'aide à causer un changement. En effet, il parait qu'un facteur stratégique a échappé aux Arabes à ce niveau, un facteur basique au niveau des stratégies des pays de l'Ouest et à leur tête les États- Unis. Il s'agit d'un facteur ayant pour but la déstabilisation des régimes intégraux, cherchant à les détruire, non seulement dans les pays arabes, mais aussi à un niveau mondial.

On peut donc dire que l'opposition présente entre la philosophie de la force et les formes de despotisme se sont renforcées à grand titre, malgré le fait qu'elles n'ont pas réussi à renverser un grand nombre de régimes et de partis dictatoriaux modernes qui ne font pas l'objet d'un consensus des diverses classes du peuple. Il fut donc normal que ces climats généraux frappent les régions arabe et islamique qui ont été les concepteurs des « révolutions du Printemps arabe» qui furent avortées à cause d'un refus populaire enraciné de la part des pays de l'Ouest, notamment de l'Amérique et à cause de l'apparition des religions et des doctrines, chose qui nous rend non seulement au sein d'un siècle de conflits religieux mais aussi au sein des massacres et du brasier du conflit doctrinal.

Cependant, le trajet du changement, surtout à l'ère de la mondialisation, n'est point facile. Il s'agit d'un trajet rempli de porches et de

ramifications. Un trajet dont les traits sont camouflés par des épines, au sens intellectuel et idéologique du terme, et ce à travers diverses questions encombrées au sein de ce qu'on appelle le renouvellement et la réanimation de la religion. De nouvelles lectures aspirent à supprimer d'une manière définitive, les différences intellectuelles de fond existant entre l'Est et l'Ouest au point d'effacer les aspects de la limite de la grande majesté internationale, après que le terme du tiers monde fut complètement annulé.

Les syndicats dans le monde arabe entre la résistance contre la pauvreté et la révolution Lecture et évaluation analytiques de l'expérience de l'Union Générale Tunisienne du Travail

Dr. Mounsef el-Vabsi

Personne ne peut nier aujourd'hui que ce qui s'est passé en Tunisie lors du soulèvement du 17 Décembre 2010 / 14 Janvier 2011, était une sorte de réponse sociale à l'idéologie de développement tant promue par les théoriciens les plus importants du Libéralisme et les experts des banques mondiales, avec à leur tête les experts de la Caisse monétaire mondiale. Cette idéologie a négligé pendant des décennies la question du développement humanitaire sous ses niveaux global et continu et qui prend en considération de nombreux indices, aspects et niveaux négligés la plupart du temps dans le cadre des diverses approches de développement.

C'est alors qu'il n'était pas surprenant de témoigner des vagues de ce qui fut nommé par «les révolutions du printemps arabe» en Tunisie, ce pays qui fut considéré le pays du «miracle économique», vu ses niveaux de développement économiques réalisés lors des trois derniers décennies, et qui ne figuraient même pas au sein des pays développés, ou dans la plupart des pays en développement.

Or, allant de cet angle, il est indispensable d'assurer que les syndicats des ouvriers considérés le produit du système du Capitalisme et de la méthode de production y résultant lors du 19ème siècle, se sont fondés dans le but de défendre les intérêts des ouvriers, organiser leurs demandes et leurs mouvements et préserver leurs acquis.

La personne observant la situation sociale en Tunisie avant le

soulèvement de l'année 2010, pourra aisément remarquer que cette situation était le préambule menant à la grande explosion, que personne ne pouvait peut-être définir sa date, mais tous les facteurs indiquaient sa production.

Lors de cette phase transitoire que connait la Tunisie, nous sommes les témoins du fait que le mouvement syndical connait actuellement une expérience unique en son genre dans le tiers monde, tout en s'apprêtant à dresser les traits de son propre exemple.

Malgré l'insistance des Etats Unis à copier l'exemple polonais, une insistance qui dépasse les intentions vers le fait de les admettre, le Président Obama a assuré lors de sa visite à la capitale polonaise Varsovie, en recevait «les activistes polonais pour la démocratie» qui étaient en Tunisie les 27 et 28 Avril 2011, qu'il est nécessaire d'aider le gouvernement tunisien lors du transfert démocratique. L'aspect national, surtout le patrimoine important de la lutte politique nationale et démocratique des syndicalistes tunisiens, représente la soupape de sécurité de tous les projets visant à contenir le soulèvement tunisien et rétrécir le bénéfice du mouvement populaire et les acteurs efficaces avec à leur tête l'Union Générale Tunisienne du Travail.